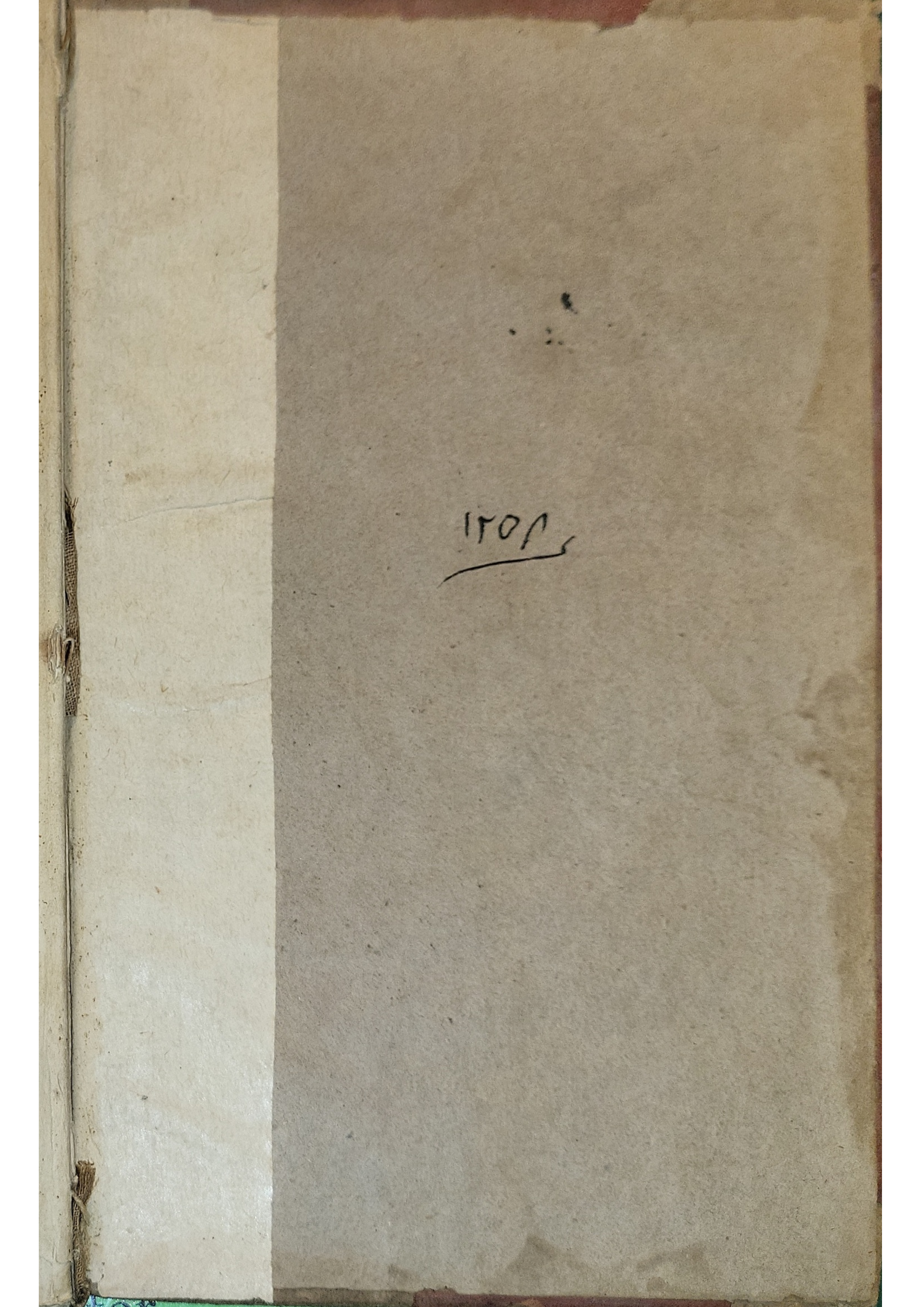


1

شرح شمس بازغه
ملا نظام الدین
[illegible]



لملا نظام الدين

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

لله الحمد في الاولى والاخرى والصلوة على سيد انبيائه في المبدء والرجعى وعلى آله ساحة تجار الاعلى
عليهم شموس الاعتبار الاقصى بازغة وبانتصابهم ابتره الاشقى حكمتهم بالغة قوله احمد الله حمدا شاكرين
لان الشكر اتم واقوى لانه اذا راى الانسان بين يديه نعمة البتة يقابلها فيجازيه بالشكر عليه فهو
يجب العلي من النظر والنظر الدقيق يستدعي الى ان المحب يشتغل عن نفسه الى ذات المحبوب
القدوس ولا يلتفت الى النعم الموالية من احب شيئا فقد اكثر ذكره فالوجه ان الشكر حقيقة صرف جميع
ما خلق الى ما له فان كان ذا وجه ركان بنظره وذكره وفكره الى الله تعالى فيشهد اعلما وتعليم علما ذوقيا
ان لا وجود الا له ولا اثر شيء للنعمة الا منه ولا صفة كمالية الا وهو موصوف بها فيجد ان لا محامد بعد
الا لله فهذا الحمد ثم ملاء رتبة ولذلك اثر هذا التحميد قوله من الصدق المبين يحتمل ان يكون من الابانة
الى الظهور والمعنى ان ما علمه العلم الخبير في نفسه اصح لا مجال للاشتباه بعد الاتصاف في الكلام محمول
على المبالغة ويحتمل ان يكون من المحايثة والمعنى انه يتصل بالنسبة والحاصل على التقديرين واحد
قوله بقسطاس البرهان بضم القاف والمهملة الميزان او اقوم الموازين او هو ميزان العدل اي ميزان
كان او هو رومي معرب كذا في القاموس قوله المنخول بالنون والخاء المعجمة المصفاة من قولهم نخلته قوله
في لجة بضم اللام في القاموس شيء رزين كابر حسن معجب قوله على نظم رشيق رجل رشيق حسن القد لطيفه قوله

لكن كتب ادب من حدحرب بشى وبعضه دب ودبيبا قوله وان للويل الم التقريب الاول
من الضرب جنه البعد الحاكم بكسر المهملة الموت الاد فال الاسراع والتقريب الثاني بسر الاميل والى اجل
كتب اولها الموت ادب قوله فيها ام الالف زاوية وهذيانه وكلها وعلى البعد بين نقاف
الى الحد التي بعد الحاصل انه دخل المرض المهلك في اثناء التاليف المذكور وما قبل الطبعة وما بعد
الطبيعة الالهيات اذ سود مباحث الطبيعي وهي كثيرة ومع ذلك بقي حجم غفير مباحث الالهي
الافضل وبقي الاكثر بكسر قوله هجم الم هجم عليه لكنه بحو اهنى اليه بغتة او دخل بغير اذن او
دخل كذا في القاموس الوصل الشديد الطل معروف يكون ذا وجه او وجهين بقرب عليه
دار الحل كالميه اسم للارتحال روي انه كان في مرض شديد حتى بقي السعي بعد ايام يسيرة لا
تزيد على العشرة امر بعض تلامذته ان يكتب الديباجة بما يلقي اليه من الكلام اللطيف فيكتب
ولم يجد الرخصة في ان يقوم بنفسه بكتابة الديباجة قوله بالدوحة المياده الدوحة الشجرة
العظيمة والمياده معلله من ماد راغ اي مال دراد ماده مورة من ماد اهتز وتروى وهي
فيه المائد ويحتمل ان يكون بضم الميم والباء الموحدة وتشديد الدال المهملة وهو ان يخرج
كل انسان شمائم يجمع صفوته ويراد بها الباقية او المصفاة والمال الدوحة الراسخة
الباقية وهو اشبه من حيث اللفظ قوله العذر في اشعار بانه وهو هجوم المرض الوسيع
اثناء التاليف ان قال قائل انه ينادي على ان الديباجة ابتداءه وما سبق في الديباجة يدل
على انها خاتمة فيقال انها ملحقة قبل الاعتذار قوله كذا الوجه في تقديم الاولى ام وهو كون مباحثه
المؤلفة كثيرة على قريب من النظم المعهد قوله فاقتصرنا على الستة الا ولها حيث النظم المعهود
واما الذي يوجد فيها الفنون الثلثة الاول قوله قد عرفت في كتاب البرهان ان العلم الكلي بالموضوع
اعم من الموضوعات وهو العلم الاعلى بان موضوعه الموجود المط فالفن الذي نحن بصدده الان

جزئي قوله فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس ان المتقيد بالمحسوس وفائدته
فان الجسم المحسوس ربما يعرض له الاعتبار وسعيدان يجرد عن الجسم المأخوذ من حيث كونه موجودا في الذهن
فانه بهذا الاعتبار لا يبحث عنه بحث عنه في فن اخر واعتبار القيد الاخير غير ضار والترديد في جهات
الموضوعة المطلوبة اشارة الى ان ما له واحد فيما ههنا عرفت فانت لسبيل منه وذلك لانك ستعرف
ان الحركة قد يراد منها مطلق التغير والطبيعة مبدا التغير وبالتغير ان الموضوع الجسم من جهة الثبات
امل الى جهة التغير فان الادلة هي الاستعداد وسيلوح ان الحركة المأخوذة في حد الطبيعة هي الحركة المتعارفة
فلا يتحد جهة الطبيعة مع ما سبق اللهم الا ان يحمل التغير على المتعارفة وح يتحقق الوقوع في التغير على قوله
والقول على الاتصاف في الاول هو الموافق لا على الجاهز والالزام ان لا يبحث عن نفس الحركة وان
حصل الحيثية المذكورة في الموضوعات قيدا في نظر الباحث وموضوعه بحيث الموضوع من مباحث
كتب المنطق لا يلزم محذور ان قيل ان كلمة او لمنع الخلو فجهات الموضوعة احدى هذه الجهات فيحتاج
الاقتصار على واحدة منها كما في اكثر الكتب للتكلف وسعيد جعله اشارة الى الاختلاف في الجهات
وفيها اشكال فانه يلزم ان لا يبحث في هذا الفن عن نفس الا ان نقول انها فانها ليست نوعا من الجسم والاعراض
الاعراض والجواب ان البحث عن الانسان الذي هو نوع من الموضوع من جهة ان له ذات قوى
لا عن نفس النفس وهو اقرب الاجوبة التي تركت قوله فالاول نحو كل جسم فله حيز طبيعي يتحد اليه انه لا ينظر
فيه الى جهة التغير والحركة وكذا كل جسم له شكل طبيعي وكذا بيان معناه ان كل جسم لو خلي طبعه فمقتضى
طبعه المكان واحد يستقر عليه بطبعه والاطلبه بالحركة وتحقيقه وهو لا ح عن نحو من التكلف فالاولى
ان يعتبر على جهة الطبيعة وبعد ان الجهات الاجزاء هي لازمة لها من حيث ذكر نسبها من جهة الطبيعة
وفيه بعد والسداد علم وذلك يرشدك الى ان لا انفصال او وجها فافهم قوله ثم اللواحق الذاتية قد يكون
صعوبة لا تخفى ان اللحوق في العروض المغير في تحديد العرض الذاتي هو الحمل مواطاة لان الاعراض

الزائدة

الذاتية هي المبحوث عنها والبحث هو اثبات شيء لآخر بالبرهان فيكون البحث هو ربط الذي
في المسائل ولا ربط فيها الا بالحمل المواطاتي فيكون الاعراض الذاتية محمولات المسائل فلا يكون
صوبا واعراضا ولذلك تسامحهم قاطبة بان يقولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات
والجواب ان ما ذكره المصنف هو المطابق لكلام الرئيس والعقول جملة فان العقول بما قالت هو ان لا
ضرورة في التاويل واللحوق واشارة الواقعة في تحديدها على المشتقات الاخر كما في تحديد الامور العامة والعلم
في المسائل المطالب بالبرهان هو اثبات العرض بالمواطاة اذ بالاشتقاق بان يراد ما يدل عليه مشتق الموضوع
نحو كل جسم فله شكل طبيعي فانه يبحث اعم فلا ضرورة يلجأ الى صرف هو لا كلام الشيخ الى ما ينبغي ان قلت
ان له شكلا محمول بالمواطاة هو المثبت المبحوث عنه قلنا ان سلم فليكن العرض الذاتي هو الشكل وان المشتق
الماخوذ منه ولا يلزم منه ان يكون البحث الواقع في تحديد الموضوع هو هذا الاثبات فتدبر قوله لكن الصورة
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق صرح بان الصورة النوعية حالة في الجسم من حيث هو جسم اي المتحصل
من المادة والصورة الجسمية وهو الاظهر كما ستعلم ان شاء الله تعالى في موضعه وان جعلت حالة في الهيولى
الاولى كما هو المشهور فكونها من لواحق الجسم مشتمل على المسامحة بجعل عوارض الجزء من عوارض الكل اذ الجزء
والكل متحدان بالذات والكل من خواص الجنس فيكون الصورة من عوارض الجسم فافهم قوله وصور الجسمانيات
تكون لاحقة لها اللحقت على ما قررت حال الصور النوعية السابقة تكون الصور لاحقة للمواد التي هي في
الجسمانيات فاوجب الافتراق قلت ان المعنى في الجسمانيات محصلة مثل لحوقها فيها وجهه اللحوق وانه قوله
فقد يكون شخصه اما من الصورة يعني ان اللاحق الذاتي قد يتحد مع مفهوم الصورة يعني وجودا فيحمل محمولا
في المسائل وان لم يكن بقطعيا مرعيا كما في المعلل فان معناه ان الصورة فلكية قوله والجسم هو الجوهر الذي
يمكن الذي يشبهه ثبوتية تجريها انه ان اريد بالعرض فيه الامتدادات بالذات فلا يصدق على شيء
من افراد المحدود فان القابل بالذات له هو الجسم التعليمي وليس كان غيره ايضا فلا يستقيم في الحد الا بوجه

حيث
للمادة فيه هو الصورة الجسمية وان اريد الاعم او خصوص العرض بالعرض متقيض في المادة والصورة وا
يمنع الانحصار المذكور بل القابل بالذات هو الصورة الجسمية وانما قبول التعليمي تابع للقسمة الوهمية
والمساواة واللامساواة ويستطلع على ما علمنا ان الامتداد التعليمي في موضعه فالتحديد به تحديد الجسم بعين الصورة
فانما الجسم في بادي الرأي وبعد التفحص يتضح انها ليست وجودها في عالم الواقع بل هي تحصله بالمادة
والجسم هي هيولى ويمكن ان يراد ان التحديد من قبيل التصور ان ويستقيم فالجوهر هو الهيولى او المعروض
الا ان المادة هو الصورة والصورة مبدا العقل فلا يكون الا بسيطا فلا يكون الجوهر متقوما به ويكون محمولا باعتبار.
اخر هو التحديد بالاجزاء المحمولة في نوع الحاصل ان الجسم هو الذي في ذاته جوهر قابل للابعاد وليس ان
الصورة ليس كذلك فافهم ويشترط ان احد الاستعدادات الثلثة لا بد فيه لان التحديد بشي اشارة الى
ما يحقق الجسم فالجوهر اشارة الى الجنس والفرض الى الفصل واندفع ما تراءى من ان احد امتداد واحد
كاف فان الجوهر الممتد مطلق متحقق في الجسم فانه السطوح الجوهرية من الممتنع وذلك يبعد المجرد عندنا قوله
فهذا ينفي قولهم الجسم الطويل العريض العميق اشارة الى ما ذكره الشيخ المنقول من انه ينسب الصنف
لان الجسم في نفسه امر واحد لا طول ولا عرض ولا عمق وحاصله ان المعتبر منه الفروض الطول وللشيخ
ان يقول ان ظاهره فاسده وانما الصحيح بالتأويل وذلك غير نافع فان تلك العبارة متعارفة في محاورة
اهل الفن في ذلك وورد لفظ الامكان اعم عدم نقط الجسمية بالامتدادات المفروضة من هذا الاراد
واما عدم قولها بالموجودة فانما ذكر استطرادا او توضيحا للمقام وهذا كما ترى فالوجه ان المعتبر انه ان المتعلق
بالفرض المتعلق بالامتدادات وبها فقط فمناط الجسمية الامتدادات المفروضة لا الامتدادات الموجودة
وليس كذلك وانما المناط امكان الفرض المذكور قوله وايضا لما كانت الامتدادات المراد عليها ان المعتبر
الامتدادات المطلقة وانما تعريف خصوصياتها والتعريف رسم ولا يضر تعريفه بما اخذ فيه الرسوم ويشترط
عليها هو غير فان الرسوم انما هي موقوفات لا هي مناطات تحقق المرسومات كيف ان الرسوم قد يكون متأخرة

والجواب

والجواب ان الرسم لكن ليتضح حقيقة الجسمية باللوازم المختصة والعوارض المفارقة ليتضح من فاتحة
فرض الاستعدادات كاشف عن وجه وبطلان حصر من الفصل سطل بالعوته الفصل فح لو اكتفى بالا
ستعدادات او بعرضها فلا يبعد ان يرى ان الجسمية قد تعرف تعرفها لان الكشف عن الفصل بالانام
هو الان وهو الساق الى الذهن والرسم يكون بها الازم عند المتاخرين فلو اكتفى بها فالجسم الذي لا يكون ابعاد
فيه لم يصدق الرسم عليه فاختل اطراد الرسم والكشف فلا يمنع من الامكان وهو حسن عند الضعف والامكان
للنفس فيه مجال قوله واما الهيولى يمكن ان يكون له حيز وعدمه فان امتناع تحقق الاستعدادات في المحدد
الفلكية لا الجسمية والذي هو الجسم الذي يمكن فيه الابعاد الثلثة والجواب ان حاصل الرسم الجوهر الذي يمكن فيه
الابعاد وذلك شبهة في انه لا يصدق على المحدد الذي هو من افراد المحدد وذلك لان الامكان لم يوجد
منها الى الجسمية والا داد الى الميان فالبه الذهن هو امكانها بالقياس الى الجوهر فخرج اي حاصل ان الجسم
الذي لذاته الفلك ليس كذلك وبعد فالمقام لا يخفى عن تشكيك فتدبر قوله وما يلحقه من هذه الجهة الخ فلا يتشكل
شكل الفلك صورته واتصالها طبيعة العنصر في كون الاجسام موضوعات الخ وذلك لانك قد عرفت
مما قيل ان الصورة مقومة للجسم ذي الصورة اي انواع الاجسام كالنار والارض ولاحقة للجسم المطلق وهو الهيولى
المتحصلة وبالجسمية فيكون الجسم موضوعا لها قوله وان اصطلح في صدورك الخ ولو جعل حقيقة النسبة ان
يكون نفس الطبيعة او موضوعا او اثار الا احتيج الى ما ذكره ولكن يأبى الالات الطريقة لا يكفي
ولكن قيل ان الطبيعة مبدا التغير والصورة من حيث وقوعها في التغير لها نسبة مبدا التغير من جهة
الاشتراك في التعلق بالتعليم بعيد ثم ما ذكره انما تم اذا اريد في قوله وبعضها اثار تصدر منها بالصور
لكنه عن المعنى واماله فان طبيعة الام ليست علة فاعلة لطبيعة الابن بل معدة كالنبات للنبات لا مناقشة
مضايقة فيه قوله واعلم انه سيتضح في العلم الالهي ان القضية ان كل امر طبيعي له مبدا وسبب فهي الامور الطبيعية
البسيط فلا يكون لها مبادي بل المعنى ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مبادي واسباب وذلك بان يكون بعضها مبادي

فان طبيعة النار لا تقتضي الا الحرارة واليبوسة بما هي حرارة ويبوسة مثلا وذلك لان الطلب لم يفيد نظام
الطبيعة الجزئية بل تخلف عنها بالطبع الى الصلب وطبعها والحزورة (؟) حاكية بان المقتضي في الامور
المتواردة هو المشترك وخصوصيات ملغاة مع الاستناد بعلية الترك (؟) ولو كانت تشخصات مقصودة
بالذات لم لا يحتمل ان يكون خاصة شخصية شخصية لسوح حالات بعد اخرى فلا ينقض نظام
الطبيعة الكلية بفقد واحد منها وانما ينقض لو فسدت بالكلية ورح ينقض ايضا اذ تحدث
التوعيات لان فسادها لك هو فساد التوعيات لو لك عرفت ان المقصود هو القدر المشترك والاشتب (؟)
ان هذا اتفية والمقصود واضح فان الطبيعة النارية مثلا لا تنحو الا الى الشكل الكرى والخصوصيات ملغاة
وانما جاءت من قبل المحل والزمان وغيرها او لخصوص الطبيعة الشخصية كما هو الظاهر من كلام الشيخ
والمقصود هو ما هو الاشبه في الابداعيات فانه لا يقتضي الا الطبيعة فلا تحس التشخصية الا
من تشخصها والمحل صالح لكل شخص لو كانت الخصوصيات ملغاة في جانب المقتضي لاحتاجت الى امر مرجح
واما الكائنات فلا يأتي فيه ذلك فتدبر بتدبر الانتقاد وتفكر تذكر اياما لقا قوله اذ العقل لا يدرك
الشخصيات مجردة بل باشتراك قوة نفسانية اي جسمانية قال الشيخ الا ان تشترك القوة
الحاسة في الباطن وذلك لان القوة العاقلة المجردة لا بد منها في ادراك الكليات فهو مجردة
لا يدرك الكليات الجزوح فالشخصيات لا بد من تخصيصها بالجسمانيات والشخصيات المجردة امكان (؟)
نفس العقل المفروض مدركا وصفاتها فادراكها حضوري لازم لوجوده والكائنات الصفات
مبدعة معه والا فلوجودها فيكون زعف عند العقل الية وانكانت غيرها فالظاهر انه لا مبالية
وان كان نظر الحاكم وغيره الى خلافه وذلك لان مناط الادراك الجزئي هو المصرح به وهو الذي
تعقبه الحس الصائب على الاحساس والحضور لا الحضور بالنسبة اليها لا للاشياء الغائبة عنها والله
اعلم قوله واما ما قبله فتشخص بتشخص التشخص المنتشر بحلل جزئيات على سبيل البدل وان كان من

تلقى بالشك في التجويز الذهني بخلاف الشخص العرفي فيكون اشبه بالمعنى العامي **قوله** فان الشخص المشتر
يطلق على معنيين الخ دفع لسوال يتراءى في هذا المقام من ان المشتهر في المعارف المشهور هو العلم بالشي الا بعينه
بوجوه مبهمة وهو النحو الاول هو المطروح من البعد من شبح لم يتبين من هذا القبيل وحاصله ان الاشتهار
يطلق اطلاقا مشتركا على معنيين والمراد ههنا المعنى الثاني وبعد لا يخ المقام عن دغدغة لان
اللمح من بعيد من الحالات التي تصدر بالنسبة الى مشاهدة ما بين يديه وعندها يبتدي من الشخص العرفي
فيكون هو الاعرف وهو مناقشة وقيل الحد في ان المعتبر ان الابتداء يكون فيما هو اشبه بالعام وبهذا
الاعتبار يكون الاعرف في هذا الصدد مع ما سبق بكلفة في تعميم البحث عن العام **قوله** فيقول ان الجسم الخ
لعله اعتبر العلة الفاعلية وغيرها من الشرايط واعدام الموانع في جانب الفاعل لان الفاعل لا يتم
فاعلا الا به وح يتجه الى الغاية فانها علة لفاعلية الفاعل كما هو المشهور فاعتبارها من تتمة الفاعل
دون الغاية تحكم وتحصيل المقام يقتضي بطا موضعه في فن العلة والمعلول **قوله** واما الهيولى فالذي يعني بها ههنا
هو المحل فيه الخ قد عرفت فيما تقدم ان الهيولى والصورة اذ هما مبدءان للجسم من غير لحاظ شي زائد
عليه فيكونان مبدأين له من حيث وقوعه في التغير اذ هو كان او مشكل والكلام في مباديه من تلك الحيثية
فلا بد من التعميم قال الشيخ فليوضع للطبيعي ان للجسم بما هو جسم مبدا هو هيولى ومبدا هو الصورة ان شئت صورة
جسمية مطلقة او شئت صورة نوعية من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا اخذت الجسم من حيث
هو كالابيض او القوي او الصحيح وشبهها هيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر في القاموس الهيولى
وتشدد الياء من ابن القطاع القطن وشيء الاوائل طينة العالم به او هو في اصطلاحهم موصوف بما يصف
به اهل التوحيد الله تعالى انه موجود بلا كمية ولا كيفية ولم يقترن به شي ثم من سماة الحدث ثم حلت به
الصفة واعترضت به الاعراض فحدث منه العالم **قوله** واما المادة فلانها في الاصل الزيادة والمتصلة الخ
في الفارسي من جهة انها مشترك للصور كما تسمى مادة وطينة ولا معدان يعلم منه ان المادة في الاصل المشترك

بالزيادة

فيه دليل لا غبار عليه يبين العقر رح المعقم بان وجه التسمية استعاري بان المادة الزيادة

تأسى واما شديد لكان ان الانفصال قد يطلق على الانفصال من الشيء عرفا الانفصال وكذلك

الطينة وغيرها كما في الاشتقاق المراد بالشمس تكسر السفن الذي يكتب به قوله ومن الهيولى

بهذا المعنى الاخص اه لا يتوهم منه انه الهيولى اولا في وليست من الهيولى بالمعنى الاول المتقدم

به فان كونها مبدأ امر واضح ومعقول في العام فانها مبدأ التلجم والهيولى الاولى والمعقول منه

ان هذا اطلاق ايضا يشملها قوله واما قبولها للصور المركبات اه يفهم منه ان قبولها للصور

البسائط بالذات فيكون حالة في الجسم الذي هو الهيولى المتصورة بالصورة الجسمية

او بالجسمية وهو الاشبه والاول الاكثر من فلا بد من التأويل في احد الموضعين والثاني وقيل

فيها ان المقصود ان قبولها للصور المركبات بواسطة صورة الصور البسائط بخلاف

قبولها للجسمية او النوعية البسيط وما لا ب عنده قوله ولكل من الاجسام البسيطة اه فانها تحتاج

مادة معينة فالثاني وبل في التين والسدر علم قوله فاذا قيس الى مقبول واحد اه فيه اشارة

الى ان ما في الشفاء من قوله وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي اخذناه في

المنطق في رسم الجوهر فان الهيولى لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة العرض منه التشابه

بالمقابلة الى مقبول واحد من ظن ان الهيولى الاولى اذ هي محصلة في نفسها لا تكون محلا

للاعراض فظنه غير صادق ووجهه غير خفي قوله ولا يبطل بهذا وجود في الواقع وذلك

لان المادة لما كانت محلا لمقبولها فهي متقدمة بالوجود والتشخص لان التشخص للحال بالمحل

ولما كانت مباينة عنه فلا بد من ان يكون محلا لامكان وجوده ان كان حادثا فيكون متقدما

بالوجود والامكان متقدم ما فلك اي يكون شرطا لوجوده الا فلا يكون مادة له كما لا يخفى فالمثال

المذكور حتى كما اشار اليه بقوله قوله واما النفوس فهي البدن المشتمل على الاعضاء يريد لقوله بالنفس

الهيولى

ينجر اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها اي بالوجود دون التشخص فلا يجوز
مقوما لها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجسمية فالبدن علة لوجود
النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له ولوجه تشخصه ان ذات البدن ذي مقومة
لا من حيث انه مشتمل على القوى والالات اوجه قوله واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى القبول
الخ لانعلم منه ان الصورة الجسمية مثلا ليست متقومة بالمادة وهو خلاف ما عهد في بحث كيفية
التلازم بين المادة والصورة وسيصرح المصنف في ذلك المبحث ايضا بذلك لان المعنى ان المادة
في التقوم محتاجة الى طبيعة المقبول من حيث هي هي من دون اعتبار تعينها فعلى هذا يبقى ان الكل الحق
الاول الذي ليس في عالم الوجود ما يماثل هذا التقدم فالمثال المذكور بحسب الظاهر صحيح فان النفس
ليست متقومة بالهيولى الاولى ولا طبيعة النفس من حيث هي هي من دون اعتبار التشخص
متقومة بها ولم يكون كذلك ولكن المادة الاولى مادة بعيدة الخ جواب لما قيل فانهم صرحوا اخذ بانه قد سلف
ان الهيولى الاولى مادة قريبة للاجسام البسيطة وليس ثم الا ان يكون الصور النوعية حالا فيها
مقتضية من قبل حيث جعلها النوعيات بعد الصور المركبات ومع قولهم ان الهيولى الاولى
وليست متقومة بنوعية بعينها بنوعيه بعينها تشخصها في المتكونات والاقوى مشتركا بين النوعيات
فانها يبطلان اشتراك الحقيقة النوعية غير معقول لانها حقائق متباينة متخالفة بالذات
واشتراك الجنسية غير موجب لتقوم المادة بالمقبول بل بالداخل فيه وان سمى مثل هذا التقوم
تقوما بالمقبول فلا مشاحة كذا ولكنا لا نقول ان الصور النوعية مبادئ الفصول بمعنى انها الفصول
باعتبار ان الفصول ماهيات بسيطة فلا تتقوم بالاجناس عنه وتفصيله تعلم آخر والاشتراك
في العرضي غير مانع فان ذلك العرضي ان لم يحتج اليه فقط وان احتيج اليه غير المقبول بالذات
والنوعية بما هي هي غير متقومة بالمادة الاولى وان كانت عرضا كما سيصرح به في العلم الالهي

ولا سيما ان يعم امر التقدم بتقدم القابل والمقبول بحيث لا يكون منهما علاقة التقدم اصلا ولا بد

وجود في الواقع كما وقعت الاشارة اليه فالواقع التقدم ثم تقدم المادة على [illegible] المقبول

منه في كل قابل ومقبول فليتشطر في جهة اخرى وهي احتياجها الى طبيعة المقبول من حيث هي

او بالعكس وعلى هذا ينبغي ان يصفو هذا المقام وان بقي وعدعه في قابلية الهيولى الاولى للصور النوعية

قوله لا في الشيخ السرى وهو مطالب بالبرهان وان لم يحتج اليها السرى اصلا لا يلزم بحثه

كما يلزم في استغناء المادة عن الصورة لوجوده لا في موضوع فان السرى ليس موضوعا بالمعنى

المأخوذ في ما طبعوه اساس في حدي الجوهر والعرض ويعلم له دليل آخر قوله والدليل على انه لا

يكون المقبول محتاجا اليه وهو الاشهر لكن في شرح الاشارات ان من تشخصات الاعراض

ربما تكون صور الاعراض ولذلك قال بعض المتأخرين ان الصورة اذ هي منه جوهر [illegible]

المادة وكل منهما مستغنية القوام عن الاخرى من جهة [illegible] بخلاف الاعراض فانها بما

مأخذه محتاجة القوام كذلك الى المادة فالحاصل ان المادة انما احتاجت في تشخصها الى طبيعة المقبول

وهي مستغنية القوام عن خصوص المادة وطبيعة المطلقة فالمقبول يسمى صورة بالتشخص والا

فيسمى عرضا بالتخصيص التشخص سواء لم يكن المادة محتاجة اصلا او يكون محتاجة في التشخص فقط

وطبيعة المقبول محتاجة في القوام مطلق طبيعة القابل قوله كموادا و بسايط وهو واضح الكلام

الصورة النوعية قائمة بالهيولى والاولى وان افات الجسم فالاولى مادة بعيدة البسيط وانما

تقريب الجسم وهو محتاج في الجزئية الى التركيب كما لا يخفى لان يقرا ان المقصود ان المادة لو

كافية او غير كافية بل لا بد من اجتماع المواد ولا ريب فيما ان النوعية ان قامت بالجسم فالمادة

التي هي الجسم [illegible] للنار مثلا من تلقاء اجتماع المواد والدليل على قوله وانما الصورة ينبغي لها

قد عرفت ان الكلام في مبادي الاجسام من جهة وقوعها في التعبير فلا بد من تعميم الصورة فقد مر منه

من قبل

من قبيل قوله دائي المخصص تخصيصا زائدا الخ ولعله اشتهر بما قيل فانه اذا لا عبرة الحسية بالصورة
مقيدة بالجسمية او يقام قرينة بخلاف الصور النوعية قوله ويرد بعض للصور المفارقة اي الصور الذهنية
للمعلومات قوله اذ هي كمال صور مجردة عن المواد الجسمية وقد عرفت ان الاطلاق على سبيل التشكيك و
الاشتمال وهو مردود لانه يمثال له لا الصور الذهنية بالنسبة الى المعلومات لكنها صور لها مجردة
عن المواد بخلاف التماثيل فانها صور مفارقة وعلى هذا الاطلاق اطلاق الشبح والمثال سواء كان
مطابقا لما هو شبح له كما هو رأي المصوب او غير مطابقة كما يراه القائلون عن الوجود الذهني قوله
خارجة اي الركن الخ ويدل على ان علة الداخل قريبة وعلية الخارج بعيدة وهو غرض قال الجعل
بسيط فالفاعل وتمامه فاعل نفس الذات بلا توسط امر هو فاعل قريب او مركب فالعلة بلا تعلل
الفاعل ذلك ومع القصور ان علية الداخل من تلقاء قوام الماهية حتى لو استغنت عن الفاعل فان
استحال في نفسها افتقارها الى الداخل على حاله وليس كذا الخوارج قوله ونسبة المادة
الخ فهي الاعتبار الثلثة التي تقدمت من ان لا يتقدم شيء منها على الآخر ولا يظهر له
وجود او يكون المادة متقومة بالصورة او يكون الصورة متقومة بها والمراد بالصورة
ما يعم الصورة النوعية قوله فكونه فساد الصورة الخ لان مذهب على كل الفساد هو العدم اللاحق
والذي لا بد منه للاستكمال مكونه وهو العدم السابق فتكون بعدم عدمها ان لا يتفق ذا
خلابه من نحو من اعتبار فيراد بالفساد العدم وهو كما ترى فان الكون هو الحدوث وذلك
العدم ليس حلوها او يراد بالعدم اعم من اللاحق والسابق والاستكمال ونحوه لا بد له من سبق عدم
تقدمت لزوم العدم العام وهو بعيد كما لا يخفى والاشبه ان العدم او ليس بحظ من الوجود
في الفعل فلا يكون لزمت العدم السابق ان فرض كونه موجودا بنحو قديم فلا يكون له اصلا وانما يتصور
الكون والفساد بالعرض من تلقاء تبدل الصورة وكونها وهو واضح اذ زوال الصورة عدم

ايضا فاخذ العدم منها اعم والسند مسلم ولا نقول ان عدم اللازم يستلزم الوجود وان عرض عليه

وجوده

جماعة فلا يكون فسادا لعدم هو كون الصورة لان الحق ان العدم اذ هو امر اعتباري لا

في العين حتى يكون له ملاك وانما له بالعرض يكون الصورة والعقد بالامر واضح قوله

اذ الاجسام على نحوين الخ يعني ان بعض الاجسام هيولاه من حيث انها لا تقبل تبدل الصور

وبعضها بخلافه فلا يكون هيولاها متحدتين بالذات قوله ثم سيلوح يعني ان الاجسام القابلة

لا يكون لا ولي ان يتبدلها على عدم التغاير في الهيولا فمن الجائز ان يكون هيولى الماء والنار مثلا

متخالفتين واذا كان صورة الماء في النار فهيولاها غير هيولى هذا الماء متحدة وهذا بحسب التقدير

العقلي وكذلك سيلوح ان هيوليات الكل واحدة بالعدد قوله فان عدم اشتراكها في صورة

واحدة بالعدد ضرورة ان الصورة الجسمية لهذا غيرها لغيره وامر النوعية واضح وفيه

اشارة الى انها في اشتراكها في هذا المقام يحتاج الى تحقيق وتطبيق مبدأ صوري

مشترك بالمعنى الاول فليس يوجد بينها من الصور ما يتوهم انه كذلك الا الجسمية فالماء كان الاجسام

في الكون والفساد انما يكون فيما وراء الصورة الجسمية ويكون مثلا الصورة الجسمية التي

في الماء اذا استحال هواء باقية بعينها في الماء فيكون الاجسام مبدأ صوري على هذا الصفة

مشترك بالعدد وليست وحدتها مادة وصورة يختص كل واحد منها واذ كان الامر ليس كذلك

اذ قد فسدت المائية فسدت الجسمية التي هيولاها في دهن المائية وحدثت جسمية اخرى

بالعدد موافقة بالنوع فلا يكون الاجسام شيء من هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك

الحق من الامرين في موضعه قوله فان الاجسام كلها يشترك الخ وهذا الاشتراك هو الاشتراك

في الموضوع اذ الجنس فان هيولى الافلاك ذو حقيقة متخالفة بالذات لهيولى العناصر

وكذا هيوليات الافلاك في انفسها فلا يوجد معنى واحد هو تمام ماهيتها فان لم يكن

الاشتراك

الاشتراك في ذاتي فالاشتراك في مفهوم الهيولى اشتراك عرضي وان كان الاشتراك
في الجوهرية فالاشتراك في الجنس واما الاشتراك الصوري في مفهوم الصورة فاشتراك
عرضي فان الصور بسائط لا تتقوم بالجنس والفصول وقد تقدمت الاشارة
اليه واما الاشتراك في العدم فاشتراك في اني فان العدم لا تعدد له الا بتعدد الحصص
وهي متحدة بالنوع قوله واما الفاعل في الامور الطبيعية لا رد ان قد عرفت ان الاجسام
ايضا من الامور الطبيعية ولا شبهة في ان فاعلها هو موجد موادها ومقومها بالصورة
فلا يصح ان يكون هو مبدأ الحركة لان طبيعة الاجسام انما هي من حيث وقوعها في التغير
فالفاعل للطبيعيات التي هي الاجسام من تلك الجهة وما يلحقها لذلك لا يكون الا مبدأ
الخروج من القوة الى الفعل قوله والا لم يكن خروجها اليها ولا يخفى عليك ان استعداد
الهيولى لقبول الصورة امكان يعني الامكان الذاتي فاللازم وجهه وهو بعيد جدا
من البعيد من لفظ الاستعداد وان سلم ان بعض الافاضل وان كان على ظاهره فالمنع
ممنوع فان حدوث الحادث لا يجب ان يسبقه استعداده بمعنى امكانه عليها بالسلوب عنه
مع ان لا حدوث الا سبق استعداد مادي قوله وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام والاعراض
ان فاعلها بالحقيقة هو موجد موادها ومعطيها للصورة فيها فالمراد ان فاعلها من حيث
هي طبيعية فافهم قوله ثم الفاعل المشترك الخ حاصله ان الطبيعي المباحث عن الطبيعيات
لا يمكنه الواحد بالعدد فانه ليس فاعل للكل وان كان فاعلا للطبيعيات قاطبة فلا يكون
منها فلا يبحث عنه اصلا فلا تقصده البتة وان كان لها سوى ذلك واحد بالعدد فلا بقصده
يمكنه ان واحدا بالعدد بالنسبة الى الطبيعيات كلها ولكن يبحث عنه لكونه من الطبيعيات قوله بل
سيبحث في الفلسفة الخ معنى استعمال ان الطبيعي ما يبحث عن الفاعل للطبيعيات من جهة

اسناد ذات فاعل وهو من اعراضها من جهة معرفة الوجود العلة فانه عليها ان نعرف الطبيعيات
ذلكن لا يتم الا بمعرفة الاسباب وكلاهما ليس من وظيفة اما الاول فلان ذلك ليس من
عوارضها الخاصة بها فلا يكون عرضا ذاتيا واما الثاني فلان علة ثبوت علة خاصة
لها هو كما انه علولها علولها وبها ايضا فلا يتعرف من عللها الخاصة هذا وفيه نظر فان
العرض الذاتي لا يلزم ان يكون خاصا فانه ليس الا ما يعرض الشيء لذاته او لامر يساويه
اي لا يكون واسطة في العروض وهو يجوز ان يكون اعم واخص فكونها ذوات فاعل كذلك من
اعراضه الذاتية وايضا ان القدر الذي لا بد منه في اختصاص المجهولات تحصيل اليقين فان
حصل من تلقاء العلل الخاصة والا فمن العلل العامة ثم لا يجوز عن الطبيعيات واذا تعرف
الطبيعيات عللها العامة فلا يجاوز الجواب عن الاول ان العرض الذاتي وان كان ما ذكر
لكن مع ذلك يجب ان لا يتجاوز الموضوع وعن الثاني ان المقصود انه لا يشتغل الطبيعي من
جهة المعلولات من حيث عللها الخاصة وهو لا ينافي الاشتغال من جهة اخرى مع انه غير كاف
العلل التامة واحدة بالعدد كما سيلوح في الفلسفة الاولى بل ان كانت فمن جهة العالم له
فقط واليقين انما يحصل من معرفة الاسباب الموجبة وهي من جهة الطبيعة لا غير
فلا بد للطبيعي في تعرف الطبيعيات من اسبابها الخاصة والله اعلم قوله واما الفاعل
الواحد بالعموم الخ ذهب بعضهم الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق
كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان انتفاء وحدته بالعدد ان وجد
قوله فانه الخ تفصيل للمقام لا تعليل لما سبق ولا يخفى عن نحو تعدد كما لا يخفى قوله والفاعل المنزه
عليها من النحو الخ وهو الاشهر ولكن مخالف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات
من ان الحكماء ذهبوا الى ان لا فاعل الا واحد القيوم الحق تعالى وسنة الله

الى جزه

الى غيرها مجورته باعتبار كونه من الروابط والوسائط وروى عن الشيخ ان المصدر الفعل
الجسماني هو انما يوجد بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة وضع بينه وبين الصدور
عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا مشاركة وضع بينه
وبين الصدور عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة
ورد فيها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل الا بواسطة جسمها والفعل الذي
بواسطة جسمها شرط في ايجاده انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف
يصح فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم
واسطة بين طبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها الخ بل منع قولنا ان
الطبيعة مبدا لتلك الاشياء مثل الحركة والحرارة وغير ذلك بل ان الجسم المنطبع ملك
الطبيعة انما يستعد لحدوث الطبيعة فاذا تم استعداده افاضها واهب الصور عليها باذن
خالقه جلت قدرته انما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرطا لقبول ذلك الوجود فعلى
ان الطبيعة سبب ومبدا لذلك وكذا في غيرها وان اريد بالفاعل ما يشمل
مثل هذا المبدا لا شبهة الامر في حدها المروي عن المعلم الاول حينئذ فانه ينتقض بالثقل ونحوه
ويحتاج الى قيود ليست مذكورة في الحد فح والا ويصح ما سيذكر قيد بر وله وجد المعلم الاول
الخ منها فانه سيجي ان السكون عدم الملكة لا ضد للحركة كما ظن وقد مرت اشارة اليه من قبل
في بيان معنى الاستكمال وقد يتوهم في النظر الاولى ان عدم المعلول انما يستند الى عدم علته
فالسكون علته عدم عدم الحركة لا غير فالسكون في الحيز الطبيعي لا ينفك الحركة من الطبيعة
الملفوفة بحالة غير ملايمة فانفك فان ذلك نفس العدم المحض لا في عدم الملكة فان
له حظا من الثبوت قلت ليس ذلك العدم الا ارتفاع من البين وقد نفاه استفاد عليها

وصلوح المحل وهو ذاتي لا ومعه من الغير ويمكن ان يحمل على بيان ان العلة الحقيقية للسكون

وهو انعدام الحالة المتاخرة وهو مصاحب للطبيعة فيثبت السببية اليها قوله فلو اريد بكونها

مبدا اه يعني انه اريد ذلك يلزم تخلف وقد يخلف كما يشهد به الحس ولزم اجتماع المتقابلين

من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانهما يكونان طبيعيين فان الجسم اذا لم

يكن على مقدار مطلوب له فان كان انقص يتخلخل وان كان ازيد يتكاثف قوله فانه تكون

بالبعض حركات اه وهي السكون مثلا قوله والمراد بالحركة مطلق الحركة اه يفهم منه ان

الحركة هي الحركة المتعارفة كما سبق مثل على ان حركة مطلق الخروج وبذلك الاعتبار

مقابل للطبيعة مما يله فيكون الطبيعة مبدا لمطلق الخروج فعلى هذا ينبغي ان

لا تخصص بالمتعارفة ولعله راه جرا فان الفاعل في الطبيعيات هو مبدا الخروج

المطلق وارد مثل ان الطبيعة او الحرارة وغيرهما فاعلة اريد انه مبدا الخروج المطلق

ولا يلزم منه ان يكون الماخوذ في حد الطبيعة هو هذا الخروج لما لا يجوز ما الماخوذ فيها الحركة

المتعارفة قوله واما في الجوهر لو كانت فيه اه انت تعلم ان التحريك مبدا الطبيعة

ضرورة ان طبيعة النار التحريك لا تقتضي الحر بالموجب لا تقتضيها اللهم الا ان يفرض ان الحركة

ما النقص بعض الحركة يقتضيها لا من حيث كونها اثر الطبيعة لانه نحن فقد لخ منه طبع الاسم

فلا اشبه ان البعض ان الحركة ان تحقق في الجوهر ففي الكون الذي في الولى تصور

مبدا انما البرابحث البط او يقال حاصل على ذلك التقدير مثل طبيعة المعصور فانها مبدا

اول بخلاف مقتضاها لعروض حالة غريبة ولم يحملها انعدامها من غير اقتضاء لها بالذات

قوله فانعلت اه المفهوم من كلام الامام فيها هذا المقام ان المراد الشق الاول وعلى

كلام المحقق بنا ما شرط الحاكم الشق الثاني فاستشكل بما هو مذكور بما لا مزيد عليه قوله

واما باطل

وأما ما ظن اه حاصله الجواب باختيار الشق الأول والتزام أن الطبيعة في الحيوان هي المبدأ
الأول للحركات الإرادية بتسخير النفس إياها وبتكليفها عليها وأجاب عنه بأن الشيخ
الرئيس لم يرض به حيث قد صرح بالجد فلا يصح الجواب من قبله مع أنه دعوى لا برهان عليها
بل البرهان قائم على خلافه هذا وأما ما ذكره الشيخ في إبطاله فإنه يفهم من فحوى كلام
المصنف أنه غير راض به لأنه نسبه إلى الشيخ فقط ولم يقل في المصنف بمعاودة الطبيعة
مع معاودة المحركات لها إلى آخر ما فصل في وجهه فللقائل أن يقول إن طبيعة
المتوهم لو كانت محركة بحسبها طائعة للمقالة لا تتجاذب بمقتضياتها بمقتضى القاسر والحيل
إن الطبيعة إذا بها مقتضى يخالف لما كلفها به النفس فيحرك مع الفوق الذاتي فلذلك
يحدث العناد بتحقيق التعاوق والتجاذب وإن قال بأن تكليف النفس لا يلزم
التجاذب إلا غلاء بخلاف تكليف النفس بالبرهان والله أعلم قوله قوله لا يتحلل
أي لا يتغير فإن الاستحال سبيل الكمال قوله فإن اعتبر الميل اه تتمة أنه إن اعتبر في
في الحركات الإرادية الحيوانية ولا يعتبر في الحركات الطبيعية طولب البرهان
مع أنه غير واضح فإن الحد ينتقض بذلك الميل المحرك إن قلت إن اعتبر في كليهما
فاستقرار الرتبة البديهية عن غير حاجة بل هو الشائع قلت ليس المصنف بالجاهل
الإحراز بل الغرض أنهما سيان في استقرار الأدلة فلا يشفع في إصلاح الحد بل يجوز
أن لا يكون الحد صادقا على شيء من أفرادها قوله إنما الاشتباه في النفس الفلكية اه
الغرض أن المذكور لا يميز المحدود عن غيره بل يبقى الاشتباه لا للاستقصاء
فإن النقض وارد لا يطالب البرهان ويفهم من كلام المحقق أن الطبيعة مبدأ
نعم للفلكية فلا اشتباه فيه بتصريح الشيخ بكون الطبيعة المحدودة هي التي

اما عليها على نهج واحد الا بارادة فانه بعد ما قال ان الحركة الصادرة لا عن ارادة

وكونها على نهج واحد بقرينة ما سبق قلنا ثم لا حاجة الى هذا الحد فان قيود مستدركة

والاحترازات التى اوردها الشيخ عليه ما شرح فى الكتاب اى تمامها لا يغنى عن شئ

والمصنف ان الشيخ اخرج النفس بقيد الاولية من غير تقييده فانطبق فخروج النفس

الفلكية ايضا والحاصل ان الفلكية ان كانت بين المبدا الاول متحركة حيا فانتقض

الحد بها وان كانت النفس المنطبعة هى المبدا الاول انتقض بها وقيل ان النفس المنطبعة

هى الطبيعة الفلكية فلا انتقاض فانها من افراد الطبيعة المحدودة اجاب عنه بان

الطبيعة عديمة الارادة والشعور والنفس المنطبعة التى هى تلك القوة ذات ارادة

فلا تكون هى هى وفيه بحث فان تلك القوة جسمانية كالخيال فيما ليست مدركة انما

الادراك بالذات للنفس فلا تكون فاعلة بالارادة البتة انما الارادة للنفس والجواب

ان المصنف انها عدت فاعلة بتوسط الارادة او كانت الارادة للنفس فلا تكون

طبيعة فان شانها فى التحريك عدم الارادة واجاب المحاكم بان النفس الفلكية تحرك

جسمها باستخدام الطبيعة الفلكية هى صورتها النوعية لا شعور لها فيها المبدا الاول

وهى داخلة تحت الطبيعة والنفس خارجة فلعله اشتبه لطالب ايضا بالبرهان والجواب

دليلا على ذلك فبقى الاشتباه وذلك ان تفصل باب الطبيعة الفلكية التى هى صورته النوعية

ان كانت غير النفس المجردة كما هو المشهور وينطبق به كلام المصنف فى اثبات الصورة النوعية

ان كانت غير النفس المجردة كما فى الاجسام وتكون النفس المبدا الاول فلا يصدق تعريف

الطبيعة على الطبيعة الفلكية فانها ليست مبدا الشئ من حركات ما هى فيه وان قيل ان المحرك

انما المبدا الاول لحركة ان كانت مبدائية ولما تكون اولية يخرج التعريف الى الوفاق

١٠

من
لما الفهم وان لم يكن غيرها لما يفهم من كلام المحقق زه وشايعه بعض المتأخرين وجزم به فالامتناع
على حاله فح لا حسن ما سنذكره بعد قوله وقوله وما فيه احتراز عن المبادي التي علمت ذكرته
قال المحاكم كالمبادي الخارجة فانها مبادي الحركة الا انه والمبادي الفاعلة لا بد فيها
من الشعور فيكون اخص من المبادي القسرية قوله والحركة بالحقيقة اه دفع لما يتوهم ان
المبادي القسرية والفاعلة ما دخلت في المبادي فلا يخرج بما بعده وحاصله ان الاحتراز
بالنظر الى ظاهر الامر مذهبا له والاوهام العامية قوله توضيح لذلك امتياز الطبيعة عن
المبادي الخارجية اه قد اتضح بحسب ظاهر الامر قبل الشروع في البرهان وحيث وضح برهان علية
تسليمه لكن لم يتضح امتياز الطبيعة الفلكية التي اي صورته النوعية فانه ظهر لوجه انها
قوة محركة او ليست محركة بل عدم تحريكها ظاهر وعند فرض تحريكها فالظاهر انه على نهج
واحد او على انحاء وان اريد بها من شانه التحريك لا عن ارادة على نهج واحد
فقط فيحصل الامتياز وسبيل الامر حد الوعرف الطبيعة بامر جوهري حال في الجسم عديم
الشعور صالح المبدئية للحركة اللازمة طريقة واحدة فيكون العنكبوت اه يعني شبكة العنكبوت
كخيوط فاشتباك شبكة تشكلا فشبكة شيء يعقد في بعض العقد قوله ان الحائك
العنكبوت هيئة شبكة الصادرة بالطبع لانه لا عن روية فان الحيوانات
العجم لا روية لها عند الرأي الصحيح قوله وانما نعني عن الطبيعة الواحدة اذ الوهم ينسب
ان الواحدة لا يصدر عنه اثار كثيرة فيجب ان لا يصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب
بان صدورها بالجهات مختلفة وانما الممنوع صدورها عن الواحد الحق وقد مر قبيل ان المراد
بالمبدئية الفاعل اليد التام وصدور الكثرة عن الواحد التام التي علية لوحدته ثم قوله فالموجود
في مثلا بالقياس الى التأثر عنه اه قال الشيخ في الفن الثاني من الطبيعيات في اوله وان كان

يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كالطبيعة

النار والبرد المحسوس ويكون عنها من جهة مادتها لما دونها قوة اخرى انفعالية كاليابس

الرطوبة ويجوز ان يكون قد يقبض عنها بحسب ابن الجسم قوة ممتنعة ويحكيه الجسم قوة

مسخنة الى اخره فالبرودة اثر الطبيعة المائية اذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر

من جوهر النار والحاصل ان الطبيعة بما هي صورة مقتضية للصورة منها الصادر عنها بانها

الاقامة والتاثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرها من حيث الانفعال ومتعلقه

بين المادة فيكون بالقياس الى المنفعل منه مشكل البرد وهو المادة وان قوي المؤثر

على صيغة رسم الفاعل فالامر ايضا ظاهر لمعنى ان الرطوبة يصدر عنها بالقياس الى ما

يؤثر في جوهر الجوهر وشكله والحاصل من جهة قوله الانفعال وقد يكون كالجزء من الصورة

او الصورة من جهة انها مبدا النظر يسمى طبيعة ومن جهة تقدمها اي وقد يكون فاسمي

صورة والاشبه في المركبات انها متقومة بصور مختلفة كالنفس الناطقة والنامية

والحيوانية والطبيعة بنسبة الانفعال منها وهي التي صورت عنه الافاعيل بلا قصد

وارادة على نهج واحد ذاتي فالكالجزء من الصورة وبل كانها صورها بجميع او لكان

التشبيه للكان المنافق كما يوضح اتساق وسياق الكلام لان القوى الطبيعية بل

كانها صورة بجميع او لكان التشبيه للكان التشبيه للكان الناقصة كما يوضح اتساق

وسياق الكلام لان القوى الطبيعية صورة بالذات للانواع البسيطة وهي اذا

تركبت بالامتزاج حصلت وتقدمت بالنفس النامية واذا حصل الجسم الثاني

يحصل بالامتزاج من اللحوم والاعصاب وغيرها مثلا فتفاض قوى النفس الحيوانية

والجسم الحاصل منها اذا حصلت له مزاج اعدل فاض عليه النفس الناطقة بصورة بالذات

للان

وامثلة لا تفيد القوى الطبيعية والنباتية صورة بعيدة بمنزلة العقول والتفصيل التام
التام بحيث يرتفع الشبه المزارة منها يحتاج الى كلام البسيط فليحل الى الفلسفة
الاولى كما فعله الشيخ وشايعه المص **قوله** لا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق
اطلاق تقابل ان نقول ان المحقق عند الحكماء وجود الشخص وقد عرفت فيما تقدم ان المعم
للطبيعة اي الانواع الاشخاص وانه ليس وجود الاشخاص في الخارج فلا
يقصدها الطبيعة البتة لان مقصوده وجودها في الخارج والجواب عنه ان الكلي
الطبيعي موجود بالذات بعين وجود الاشخاص بمعنى ان العقل الطابع بين الاشخاص
بما هي موجودة والنفي عنه الوجود في العين الثبت له الوجود في التصور فقط وهو
الطبيعة الكلية من جهة الكلية وتدبيرها لوجودها التي نظام الكل اذ النوع على
الاطلاق حتى لو وجدت بوجود شخص كانت التدبيرية له ولا انكار ان يكون الطبيعة
الكلية لا بشرط شيء موجودة بعين وجود الاشخاص متكفلة بمصالح النوع كله تتكفل
شخص شخص لمصالحه وهو الذي نفى كلام المص فالمصالح المتعلقة بالنوع كله من حيث
الاطلاق اي بعزل النظر عن الخصوصيات مستندة الى الطبيعة الكلية لكن والخصوصيات
الى الخصوصيات والاستناد الاول ليس مغايرا عن الثاني حتى يكون الاسنادان
متحققين على حدة بل الاول يحصل بحصول الثاني والحصول واحد والفرق بالاعتبار فهذه
الطبيعة التي في هذا الشخص متكفلة لاحكامه وتلك الطبيعة التي في ذلك الشخص متكفلة لاحكامه
وهكذا والطبيعة البشرية المطلقة متكفلة لاحكامه الطبيعية لا بما هي مجردة عن تلك الخصوصيات
فانها ليست فيها بواقعية الله الا في التصور بما هي موجودة بوجود تلك الخصوصيات ومعنيها
لا انكار ان يكون الصورة المطلقة انه في قوام المادة لكن لا مجردة بل بما هي موجودة
في الخصوصية لكن الخصوصية ملغاة في الالية ولا تتصور شدة فيما نحن فيه كما لا يخفى تامل **قوله**

فالامر المحول للمبادي الفياضة اه قال الشيخ لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا
يكون علة انها طبيعة بل انها امر معقول عند العقل والمبادي التي منها تفيض تدابير الكل
او علة انها طبيعة جرم اول من الاجرام السماوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا
يكون الية طبيعة واحدة انية سارية في الاجسام الاخرى بل الواجب ان يتصور الطبيعة الكلية
والجزئية انتهى وينقح حاله بما ذكره المص واما نقل عن بعض الاوائل اه اما انه لا يصح
اذ حفظ نظام فانه لا وجود للطبيعة الكلية الا بعينها وجود الاشخاص وهي متعددة الوجود
فلا يكون طبيعة واحدة سارية فيها ولا ينتظم بانتظام الكل فان الطبايع الشخصية ذات موجودة
بوجودات متفردة واذا الطبيعة الكلية موجودة بعين وجوده فلا يكون واحدة يعتبر
بانتظام القوابل واما ما ذكره من حديث شعاع الشمس فقد قال الشيخ ان الشمس لا ينفصل
عنها شيء يقوم واحد الاجسام ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل ويوجد شعاعا في
كل قابل اخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا شيء من جملة شعاع جوهر
الشمس مما يخرج منه الى المواد منتشرا نعم يعلم تختلف القابل وكان واحد لكان الاثر
واحد لكان الاثر واحد بحسبه واما التاويل فقد قال المعاصر رح في الحاشية ان الاول
اشارة الى ان اثار الطبيعة الكلية بحسب النوع يظهر في اشخاص النوع واثار طبيعة الكلية
على الاطلاق يظهر في الكل والثاني الى ان لولا تعدد القوابل كان الفايض من المبدا
دائما واحدا في ذاته لكن يتعدد القوابل يتعدد الفيض على الكل من حيث انتسابه الى الواحد
الحق فيض واحد وانما يتعدد بالنظر الى القوابل كما تشعبك جرعة من ذلك في العلم الالهي
انتهى وانت تعلم ان لا وجود للطبيعة الجزئية لاحظ للكلية والى من التصور فلا اثار
لها تظهر في الاشخاص فانه لا اثار الا للطبيعة الجزئية كما في الكتاب بل الوجه ان يوول
بامر مشروط ولا باس في الاعادة فنقول ان الطبيعة بما اعتبار التجرد ولا كلام فيها او اعتبار

د انها من حيث هي اى مقطوعة النظر عن التعينات وهي بهذا الاعتبار لها وحدة لها
بها اذ طبيعة الارض عن طبيعة الماء بهذه الوحدة موجودة في الاشخاص متعددة بتعددها فاذا
ثبتت الاثار الجزئية الى اشخاص الطبع فكل مدبر بما يليق وان ثبت حملة بل جنس
الاثار بما هي واحدة وحدة نوعية مبهمة في الطبيعة الكلية بالمعنى الذي مر سورة للكل باب
الانقسام بانقسام الكل بانقسام الامر الكلي الى الاشخاص فالطبيعة المائية امر واحد
فائض عن العقل الكلي وهو بعينه متعدد في الكل بافاضات وارسدا علم الوكلا بالطبيعة
الكلية التي يقول بها الصوفية الصافية الاسرار قائلين انها الحديد النظر الفكري بل
انما يكتبه ارباب الكشف تخرج عن طور الكتاب فانه امر لا يا عد عليه ارباب الفكر بل
ان ينبو لو امثل بما في الكتاب بين انه لم يكن اقرا ما دلا فلا نصغي اليه نعوذ بالله من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا انه تعالى يهدي الى الحق من يشاء برحمته والله ذو الفضل العظيم
وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل اه بل القصوى ان فعلية الشيء بالطبيعة
قد يكون باعتبار الوجود بالفعل وهو ظاهر وقد يكون باعتبار تقدم المهية بنفسها كالاجسام
الطبيعية فان الطبيعة صورة لها تقوم بها والكائن باعتبار الوجود والجسم يحتمل ان يكون
من قبيل التفنن في العبارة وكانه قيل ان ثبت فعل وجوده بالفعل بها وان ثبت
فعل قيامه بها دل على ان واحد والاول اوجه تد كالاشخاص الطبيعة اه انما كان وحدة
اول لان تحصل وان حمل بالذات لها وجود الانواع ليس الا وجودها فوجود انها
في المرتبة الثانية في لحاظ العقل وذلك لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد بناء على المشهور
وتفصيل الكلام فيه يليق بالعلم الاعلى كارس السقط بالمهملتين والف في الوسط على لفظ
المفعول من التفعيل لم يصل سقط الراس اى راسه كالسقف بفتح السين والفاء وهو كنية

كلية النوعية بتحديد الخواص اى زوال الحمل فله واعلم انه قد تحقق الحال انه قد بين ان الطبيعة
الكلية لا وجود لها الا في التصور فلا مجرى الجرى الطبيعي ولا خارج عنه بالقياس عليها
وانما الجارى المجرى الطبيعي والخارج عنه بالنسبة الى الطبيعة الجزئية الكلية التي توكل
الى الجزئية فالمراد بالطبيعة الكلية المعقول للمبادى العالية من النظام الاكمل الاتم الذي
لا اكمل منه لا يتم الا بتخليص النفس السعادة التي خلقت لاجلها وذلك بالموت فهو داخل
في النظام الاكمل فلا خارجا عن مجرده والنظام لا بد لوجوده بمكن الوجود من الاشخاص
تسبق باحتقارها بالعدم من هؤلاء الموجودين بدوام الوجود فلا يكون خارجا عن مجرى تلك
الطبيعة وهو ارد واصح ويمكن ان يق ان الطبيعة الجزئية التي هي النفس ان نفسه
غايتها السعادة الموت لازم لها فهو غاية بالعرض للطبيعة الجزئية فهو داخل بالنسبة
الى الطبيعة الجزئية وان كان خارجا بالنسبة الى الطبيعة الموكل بالبدن التي هي
مبادى الحركة بلا ارادة ويتعقد ويفيض ان الاشخاص التي تسبب احتقارها بالعدم الدوام
غايتها الوصول كما لانها حالا ودام الموت مال الا بد لها من موت الموجودين فهو غاية با
لعرض هؤلاء فهو خارج عن المجرى الطبيعي بهؤلاء بالنسبة الى الطبيعة الموكلة
والنفس الانسانية المجردة هذا بطريق اللم واما بطريق الان فممكن ان يق ان الموت
واقع البتة فهو داخل في النظام الاكمل فانه لا اكمل مما هو الواقع فيكون لا بد منه فلا
يكون خارجا عن المجرى الطبيعي هذا هو المعقول والذي يفهم من ظاهر عبارة الكتاب ففيه
شيء لان الجارى المجرى الطبيعي ما يقتضيه الطبيعة لا العروض بسبب غيره وعلى هذا
لو كان الموت جاريا على المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الكلية بحسب النوع لكانت
مقتضية بذاتها ولا يجد طبيعية كذلك ولو وجد نادرا فلا اقتضاء لها للموت بالبيان المذكور

غاية ما يلزم منه هو الاثر الا بدين الموت بنظام فتامل قوله واما تخلفها في البعض كاللوزة

الفجة الا [illegible] الانهماك في الكفر جواب سؤال قائل بان السعادة لو كانت غاية

لما وقعت شقاوة وتقرير الجواب ان غاية الفطرة الانسانية السعادة وقد يتخلف لعارض

كما ان غاية الطبيعة الشجرية هو البلوغ الى المقدار اللائق وقد يتخلف بالقطع او شدة

البرودة او يبوسة الارض وقلة الماء ونحو ذلك لعارض مانع عن الوصول اليه ولا نقض ان

يكون الغاية المرعية في النوع حاصلة فكل فرد قوله حيث يكون الموت في غفرور[?] لكان

اي ايقاعها في الورطة اي المهلكة ان تقتضي هو لا رحيم اي الموت [illegible] اليه و

نكرها قوله والغاية الحقيقية للجسم لا الاطلاع[?] طبعت الصورة في المادة قال الشيخ وهو الخير المطلوب

فان كل تحريك يصدر عن الفاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو خير بالقياس

اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فاما ان يكون كذلك او يظن ان ذلك [illegible] او يظن

قوله فانها كانت غاية لو انها كانت خارجة عن الطبيعة فلا يشتغل الطبيعي بالبحث عنها

ولا احد ان يقول ان البيان الذي سلف في المبادي[?] الفاعلي لا يجري هنا فان كل شيء له فاعل

فلو كان للطبيعيات فاعل واحد كان خارجا عنها والا لزم ان يكون فاعلا لنفسه بان

ذلك الطبيعي المفروض الفاعلية له ايضا فاعل وقد فرض ان لا فاعل الا ذلك وهذا

وهذا اختلاف الغاية فانه لا يلزم ان يكون لكل غاية غاية حتى يلزم من ايضا وغاية الطبيعيات

ان يكون خارجة عنها فليكن الطبيعيات التي لها غاية منها الا يكون غاية اصلا وليس لكل

واحد ولا لها فاعل ايضا قوله بل عللها للطبيعيات لا تكون عينه مختلفة بها بل علة لها في

السماويات ايضا فلا يشتغل الطبيعي بالبحث عنها كما مر من قبل والى اصل ان الغاية لشيء واحد

بالعدد وهو واضح ولو كانت فلا بحث للطبيعي عنها وانما نفع وصفا في الواحدة [illegible]

بعموم وانما قال بل لان هذه المقدمة ثبتت واضحة من الجائز ان يكون خارجية وان علمنا
علية مختصة ويمكن ان يقال ان كلمة بل اشارة الى المختار كما قيل في محاكمات الشيخ ويكون المقدمة
واضحة بنفسه قوله ثم الفاعل والغاية كانه اشارة الى ان عدم قربهما تخلل والا فالفاعل
علة قريبة بلا واسطة فان الاحتياج في نفس الهيئة كما اختاره المصنف ادنى الوجود كما يراه
الشارح وعلى التقديرين فالفاعل يحصلها بلا واسطة وبدون الوجود والتقرر للمهية المعه
لا شئ محض فاحتاج المعه اليه بالذات بلا بعد اصلا وعلى هذا فقس الغاية قوله والفاعل
علة للغاية في الوجود في الاعيان قد عرفت ان غاية الجسم بالاخذ طبيعة الصورة في
المادة وهو الكمال اللاحق به من المقدار والشكل والحيز مثلا فيظهر اما ان فاعل
الجسم الطبايع بصورته في المادية هو فاعل ذلك الكمال بل فاعله الطبيعة فلا بد من
البيان قوله بل من حيث شيئيتها والشيئية بمعنى غير الوجود اي غير الوجود في العين والا
فالشيئية مساوقة للوجود والمشهور ان الغاية من حيث وجوده في الذهن الفاعل
علة ويستفاد ان الغاية للطبيعيات ولا تصور لها فلا يكون العلية بذلك الاعتبار
فالعلية من حيث الشيئية قوله ثم قد يتفق ان يكون الفاعل اه حاصله ان الفاعل
والغاية والصورة قد يكون متفقة المهية كالصورة الانسانية التي في الام فاعلة لما
وهي في الذهن وهي اه خشب الى النفس الامر او مادة تكون صورة ... الى اختلاف
في المهية فالمراد بقوله فالصورة الانسانية الصورة الانسانية التي في الام وفي
الشفاء في الاب وفي المتن الابوين وقوله وهذه الصورة الكائنة اه اشارة
الى ان الصورة الكائنة في النطفة التي يحصل منها الولد غاية قوله او النوعية اشارة
الى ان الصورة النوعية قائمة بالهيولى الاولى قوله مثل الحجر ... الشيخ بالمعية والجسم

المو…

المدهم كسر الراس والاشبه انه فاعل بالذات فان الشيخ ما حدث الا بلقاء الحجر غاية الامر
انه غاية بالعرض قوله فاتفق ان كان في مرة تامة اي الراس اه لا يبقى الوثيقة بالذات
فانه بالنظر الى نفس الهبوط ليس مستوعب الوقوع كثيرا لكن الهبوط في هذا لم يبدا ركالا نحو
وان قيل ان الفاعل في الحقيقة المبادي العالية عن الفاعل في الصورة الاخرى بين
فعلها بالذات مشكل وان قيل ان نفس الحجر ليس فاعلا بل شرائط فهو فاعل فلا يكفي فان
الكلام في المبدا المطلق كما لا يخفى قوله والغاية بالذات اه وحاصله انها ما يتجوه الحركة
لا حل منه فقط بحيث لا يقصد اخر والغاية بالعرض بعكسها فشرب الدواء للذوق غاية
بالعرض فان المقصود من شرب الدواء فهي الشفاء للحركة وهي الغاية بالذات وكذلك ان تجعل
الغاية ما يتجوه الحركة بالذات لا بواسطة وشرب الدواء للذوق كذلك قوله كالمعوذ بالنون
المعجمة وتشديد الواو وبعده مهملة الاتيان بالغائط اي قضاء الحاجة الانسانية في المستراح
قوله بلا علة فاعلية ولا غائية وبلا غاية وبلا غاية اشارة الى المذهبين في امر الاتفاق
وان الاتفاق له معنيان فالاول يكون الطبيعة بلا سبب مطلقا الثاني بكونها بلا غاية والمعارف
في السنة المتاخرين الاتي اثبات الغاية لما نراه نعطي فانه في اي تعقبا على الحقيقة
والمثبت بينهما بمعنى الامر المرتب على الحركة بحيث لو كانت بالارادة صح قصده بها
وهو في غاية الوضوح عن كلام الشيخ ومن ثم نبه كالمحق من يجد حذوه قوله ومن علل على الزلق
بسواه الزلق بالزاء المعجمة والقاف بفتحتين وكلمة درهم الزلقة اي مكان تزل فيه القدم
وزلق كسمع وهو الشعر بالمعجمة والفاء والمهملة كفقل وضرب والشعر كالرباحة
كما سمي قوله ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون اه لعله مناقشة لفظية فان مقصوده ان
معناه الذي يتخيل ويحصل في الذهن ليس له حظ من الواقعية فان الصدر التي تحل فيه

البخت والاتفاق فيها مبادي يجب ان يرجع الى المجهول العدد وهو لا يكون الا سبقي العلة فيثبت
الاتفاق بل يؤكد بقيه وهو يعني صحيح ويعلل في لفظ بحقق اشارة اليه ولم يريد انه فقط
يعلل لا يعقل له يعني انما لم يحمل عليه بعبارة الشفاء فقوله اكثرت ان يكون البخت والاتفاق
مدخل في العلل بل اكثرت ان يكون لهما معنى في الوجود البتة ولكن يقال ان مقصود الشيخ ان
البخت والاتفاق ليس من المبادي بل لهما مبادي اخر وليس لهما معنى محققا في الوجود
البتة بحيث يصغي اليه بل معنى الذي يتخيل لا مصداق له في الواقع قال الشيخ فالت
انه من محال ان تحيا الاشيار اسبابا موجودة وتثبت بها فيقول عنها ولعل لها ان يكون
علما محمودا من البخت والاتفاق اه والامر سهل قوله كذا متفرقا طبيس في الشفاء فانهم
يريدون ان مبادي الكل هي اجزاء صغار لا تتجزى لصلابتها وغير متناهية ومثبوتة في الخلاء
مختلفة الاشكال دائمة الحركة فيتفق ان يتصادم منها جملة فيكون منه عالم وفي الوجود
عوالم مثل هذا العالم قوله فمنع القطع بغير السبب اه وحاصله ان الضرورة بان السبب هو ضرورة
المادة الصالحة وترتب الغايات التي زعم انها غايات في الحقيقة بالاتفاق فلا
تجري على غاياتها قوله معتد بنبعا اليها در جمع سوير الا المشدودة المبش الذي بين الشفتين
والنوس بالصاد المعجمة الملبوس الى كيتعلق بالباء الموحدة والياء المثناة والدال المهملة
موضع مدارس فيها الطعام والمراد الطعام والثنايا جمع ثنية بالثاء المثلثة والنون المكررة
والياء المثناة المشددة السن الذي بين الشفتين والضرس بالضاد المعجمة المكسورة السن
في جوف الفم في اللحية والطحن بالمهملتين المعنى والفكر وحقيقة جعل الحنطة ونحوها دقيقا
قوله وليست لها روية اى فكر ونظر قوله لم يقع التشعر بها اى القارح قوله ولم يقع
الموت لان الغاية المقصودة للطبيعة شافية فيه فانها هي المصالح المرعية في الكون

والطحن

حقيقه اما

فيه انها **قوله** واما اغربه عزه عرا وعر درا او غره بالكسر فهو مفرد وعر را فدعة واطعم
بالسفطة غير الى حد ان سفلة اى جاهلة والى سفف بضم مهملة وسكون القاف جمع سفف
سفلا اى موقعه للطفل **قوله** تربت سبب كفر وكرم رسوبا ذهب سفلا وبر سور سا
كفر رسوا درسو ثبت **قوله** نقلوا وسقطوا طعا فى النار علا قدره **قوله** فلا حاجة الى ذكر
الطبيعة لضرورة المادة مع تنبيه على خلافه فلا يعرض عن المصنف وان كان المناسب
لا يضيع والان عيث شهادة الوجدان فشهادة الانتقال الصادر عن القوى
الى غايات حقيقية مقصودة للطبايع ولكن للمناقشين ان يقولوا ان العذر المساعد عليه
هو ان الطبيعة محركة وتترتب على الحركات فوائد واما ان تعلل غاية بالحقيقة فلا
قوله فقد تقرر الشبهة اه اى الشبهة الاولى وهذه الشبهة مشتركتان ان جعلت تقريبا الا
والا فالشبهتان متغايرتان ولذلك يحتاج كلامنا الى جواب بعد هذه الشبهة فى نفى
الغايات مقصودة يجب متقدمة والغايات الطبيعة متاخرة فى الوجود الخارجى ولا وجود
ذهنيا لها اذ لا شعور لها **قوله** واجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا كافية لتوجيه الحركة
نحوها غير بالغة الفكر والروية وادراك الكليات وارادة بل فقد لا شعور لها الا للغاية
وهذا يدلك على ان من جعل النزاع لفظيا قائلا بان الغاية المثبتة للطبيعة بمعنى ما يترتب
على الحركة من دون الاحتياج الى ما لم يسلك طريقا يسلكه ليثبتها لها **قوله** وانما لا يرى
ذلك مرادا منها لا صولهم اما لقولهم ان الطبيعة عديمة الشعور وان النفس الحيوانية ولكن انهم
اى القوى الدراكة تابعة للمزاج **قوله** واجيب بان الطبايع اه وحاصله انه موجودة فى الاذهان
العالية فهذا الوجود علة ومتقدمة الوجود الخارجى المترتب على الحركات معلوله وتحقيقه
ان الكون فى الحيز الطبيعى مثلا لاحقه الحركة وهو موجود فى الاذهان الملكوتية او الاشرفية

وهو من حيث انه صورة شخصية علم ومن حيث انه يكون في الجزء متقدم للطبائع على الحركات

وهذا غير صحيح واضح في نفسه وانما اجري عليه لاثبات الغاية في الدليل سواه فكانه

مصادرة لكن مسامحة فانه في مقام المنع لا في مقام الاثبات واما مقام الاثبات فيحتاج

الى تتمة الاستدلال ولذلك قال وسنكر رسعود الى تحقيق الامر فيه في الفلسفة الاولى ان شاء

الله تعالى فالجواب ان التشويهات اه حاصله منع الملازمة فان الغاية لا يجب ان يحصل

بل ربما يحصل في اثناء الحركة عائق يمنعه عن البلوغ والظاهر ان الغاية فيها ذاتية

وهي في زيادة الخلقة مقصودة وغاية عرضية صارت مقصودة لعروض عارض

متحرك الطبيعة المادة اليها فالملازمة ممنوعة **قوله** ولا اعلام الملكات اه توجيه للمقام

حقه نقل سابقا السائل لو كان للطبيعة غاية لكان لعدم توليد اللحية مثلا غاية وذلك

لان منتهى الغاية لم يعرف في التارشيم لزوم الغاية للاعدام **قوله** فالجواب ان نظام الذبول

المص لغاية اه يفهم منه ان السبب للذبول هو الطبيعة واراد غايتها تحليل الرطوبة وحفظ

البدن والباقي عنده قوله فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول فان حاصله ان معناها التحليل

والحفظ وبينهما الذبول فيكون النسبة له بالعرض بالنسبة بواسطة التحليل والحفظ فلا يكون غاية .

ويفهم الضياء قوله والذبول من حيث انه منتهى اه انه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت

غاية **لها** وقد عرفت ان الطبيعة الكلية لا وجود لها فلا يكون الذبول فعلها وان اريد

بها النظام الكلي المعقول للمبادي العالية فتلبيس الطبيعة كلام مبادئه وسبب الذبول منه بل هو ذاته

داخل فيه ولمن يتقول فيقول ان الذبول حركة في الزائل ليست صادرة عن قاسر فلابد

من ان يكون لها غاية وهي التي ارد بعد والجواب ان المص ان الذبول حركة صادرة

عن الطبيعة لكن لا عن منتهاها لاقتضائها تلك الحركة بالعرض فان الحرارة التي

طبعت

طبعت في البدن غايتها تحليل الاجزاء الرطبة والطبيعة الموكلة بالذات بل غايتها
الحفظ ما امكن بامداد بعد امداد وكل لاحق اقل من السابق فالاستعداد اقل فلزم
ان يؤول بالضرورة فيكون نسبة الطبيعة للنزول البحتة الى الفساد بالعرض ولا يمتنع
من ان يكون الطبيعة غايتها ما يفسدها اذا لم يكن السببية لما هي غاية له بالذات وافساد
وان لم يكن نافعا للطبيعة الموكلة بالبدن لكنه نافع الطبيعة الكلية التي بها النظام
الكلي فانه انما ينتظم اذا خلا المكان ليتسع الذي لا يستحق دوام العدم فان زوال من حيث
انه متجه الى فساد البدن وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية بالذات فهو بالذات من
تلك الجهة في الطبيعة الكلية بالذات هو انها غاية بفعل الطبيعة الكلية بالذات
هو انه غاية بفعل الطبيعة الكلية ولذلك قال الشيخ وجب في نظام الكل
فيكون غاية لها بمعنى انه الواجب في انتظامه وذلك لان نظام الكلي بابلاغ
الطبيعة المباينات غاياتها او ان يستبدل غيرها من تلك الجهة او يقال بوجوديته
ونفسانيته ان انتظام الكلي يسمى خليقة على ضرب من التمثيل او تخيل طبيعة
مدبرة للكل من حيث هو كل فيكون ان يؤول البحتة الى الفساد غاية تلك الطبيعة
التخيلية والمقصود انه لا يلزم ان يكون الغاية نافعة للبدن بل يكون نافعة للكل
بما هو كل ويمكن لقائل ان يقول ان النشو والنمو ليس لغاية بالذات بل هو ابلاغ
الطبيعة النامي بمقداره اللائق فان الحرارة المطبوعة في البدن مثلا غاية
التحليل وغاية الطبيعة الحفظ بامداد اكثر فلزم النشو المفضي الى مقدار لائق بما
يعوض فالابلاغ بالعرض واذا لم يحصل البدل اكثر بقي زمانا ما على ذلك المقدار ويمكن
الجواب ان النمو حركة للطبيعة بالذات والافعال الطبيعية متجهة الى غايات

والسر فيه ان العبث والصلح غاية بخلاف المقدار اللائق وهو غير مقطوع لاهل البحث
فتأمل ويمكن ايضا ان الطبائع الجزئية انما لها جزئيات مخصوصة فطبيعة زيد
مقتضاها الانماء في زيد وطبيعة عمرو مقتضاها انماءه وعلى هذا فنقض فالطبيعة الكلية اي
الطبيعة الانسانية مثلا ملاحظ بشرط شيء كالزيدية مقتضاها مطلق الانماء في جميع
ما هو مطبوعة فيه وبه يزيد ان زوال الفساد في البعض فيكون غاية لها بالعرض باعتبار
انه لازم الغاية بها قوله ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان اه حاصل ان
المصنف لا يرتاب بهذا الرد في بعضه وما ذكره بقية والا فللذين قبلهم
ان يقولوا ان الغاية بمعنى ما يترتب على الفعل متحققة بلا مرية فيخرج عن
العبث واما الغاية الحقيقية وهي ما لاجلها الفعل المقدم على الفعل اي يكون الفعل
موقوفا عليه من حيث انه لانه مهتم قوله فانها عكر الدم بفتحتي المهملة وفتح الكاف
ورديء كل شيء قوله كثير الارسطو والغاية والتعامل انما يقول ان يقول ان يشعر
الارسطو والاتكال فانه للتعقل فهو ليس بانكار الطبيعة البدنية فهو مقصود لها قوله لكن
على الغفلة اذ استمنى قال الشيخ ذا الارشية في الكافي باستادي انه يقال
فيه انه اتفق اتفاقا ما وكان في البحث والاتفاق اذ يعتقد وقد شرط بكون متأخرا
والمشائين ان ما يكون بالاتفاق والبحث فانما يكون في الامور الاقلية ان يكون
عن اسبابها والذي يسمى لهم هذا المنهج لم يشترط ذلك ان لا يكون دائما والاكثريا
واما وعاء المتأخرين الا ان جعلوا الاتفاق متعلق بالامور الاقلية والمساوية
صورتا الحال في الامور الدائمة فان هؤلاء المتأخرين فيقولون الاكل والاكل
والمشي والاستثناء وما شابه ذلك هي من الامور المتساوية الصدور من بعيد

ثم اذا مشى ماش او اكل آكل بارادته لم يقل انه اتفق ذلك واما كون فلا يستوجب
زيادة ولا يستنزل الطبيعة ما اشترط معلمهم وسمي بطلان قولهم الشيء يجبر فهو ان الشيء
الواحد قد يكون بالقياس واعتبار اكثريا بل واجبا وبالقياس اخر واعتبار اخر
متساويا بل الاقل اذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت احوال وفصل فيه تفصيلا
ثم فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس الى
شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اخر متساوية ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى
الارادة ووجدت الارادة حاصلة خرجا من حد الامكان المتساوي الى
الاكثري واذا خرجا من ذلك لم يصح البتة ان يقال انهما اتفقا اذ كانا بحيث
واما اذا لم يضافا الى الارادة ونظر الى انفسهما في وقت تساوي كون الاكل
ولا كونه فيصح ان يقال ودخلت عليه فاتفق انه كان يأكل ذلك بالقياس الى الدخول
لا الى الارادة وذلك قول القائل صادفته فاتفق انه كان يمشي لقيته واتفق
انه كان قاعدا فان هذا كله متعارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالجملة اذا كان
الامر الكائن غير منقطع ولا مساو فغير ذي سبب دائما ولا اكثريا فصالح ان يقال
للسبب المؤدي انه اتفاق او بخت وذلك اذا كان من شأنه ان يؤدي
اليه ليس بمؤد اليه دائما ولا اكثريا واما اذا لم يكن مؤديا بالسالبة ولا موجبا له
مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق انه كان سبب
كسوف القمر بل يصلح ان يقال اتفق انه كان معه فيكون القعود لا سببا للكسوف بل
سببا بعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف فانتهى الينا
ثم تعرف ان النزاع في تحقق الاتفاق في تساوي اصطلاحي فان اشترط افتقار الدوام

اذ الاكثرية فلا شبهة في كون الاتفاق حينئذ والا فلا فالحكم بصحة وجدها من القولين
دون الاخر لا يخرج عن شيء نعم ان الاتفاق المستعمل في العرف هو اللائق لما نقول به
العلم الاول فلا ينبغي ان يتجاوز عنه بلا ضرورة ملجئة اليه وهو مفقود قوله فاذا ادركت
محفوفة بذكر الغاية اه اشارة الى ان اللائق في استيفاء العلل الاهتمام
بالغاية ووجوب وظاهر قوله وكالشي في الامور الارادية فالاشارة ليست
علة حقيقية لكنها احتجت مقامها لشبهها بها قوله اللهم الا اذا كان غرض المطلوب
اه فقد عرفت ان الغاية قد تتحد مع الصورة بالماهية لكن من حيث الصورية يكون
مبينا مغايرا للغاية فلو ذكرت الصورة مطلقة فصح انه ذكرت الصورة في الجواب
وان ذكرت مقيدة بما يصح الصورية فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يفيد
الغاية بما ذكرت الصورة بل الغاية فذكر الصورة ان صح فبالنظر الى الغاية
قوله فاذا قيل لم السرير فلان هذا الخشب اه انت تعلم ان السؤال عن غاية الجواب
والخشب ليس مادة له واي علة فاعلية هي الموضوع ونحوه يمكن ان الصورة
منها اعم من العرض والمادة اعم من الموضوع فلعل المصنف قوله المطلق العلة
الخشب المجرد واي المركب من الخشب والحركة القريبة من تلقاء الجار ولا شبهة
في ان الخشب مادة لهذا المركب واذ السؤال كان من الغاية للحركة فلا يكفي الجواب
بوجود المادة مع ان المثال يمكن ان يكون فرضيا قوله واما ذكرها مع الاستعداد
اه انقلت ان السؤال كان عن سبب الصدور بسبب الغاية فلا يكون المادة مع لا
ستعداد ايضا قلنا لعل الاستعداد يعني سبب الغاية فان الاستعداد اذا تم دل على
استحقاق للطبيعة فيكون المادة لغاية حاصلة فان بالاطلاع الاستعداد مشعور به ح

ولا اجمالا

ولا اجمالا لا تعينه المادة المطلقة بخلاف الامور الارادية فتدبر قوله واكثر
ما يفيد الصورة والعلم به اجمالا يعني ان اللواحق الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او لامر
يساويه على ما هو المختار عند المتاخرين والمراد باللحوق لذاته اللحوق بلا واسطة
في العروض فلا يفيد العلم بالصورة العلم باللواحق فانه من الجائز ان يكون
مستندا لامر آخر مباين او غير مباين لان الصورة تفيد العلم بعلية الصور
للاشياء وما يلحقه من حيث ذاته يعلم ايضا بوسط او بغير وسط على ان الصورة
هي الطبيعة او مستلزمة لها وهي في الاكثر مقتضية للواحق بخلاف المادة فانها
لا تفيد الا قوة المركب مما يلحقه كما لا يخفى قوله وقوم من الطبيعيين قد اسلم اراد
به انهم لا يبحثون من عوارض الاجسام فيكون موضوع الطبيعي عندهم الطبيعة التي
هي الصورة وهو بعيد بحث فلعل مقصودهم ان الغرض في الطبيعي اثبات العوارض
للجسم او النوعية او لنوعه على ما فصل في كتاب البرهان وقد مرت اشارة اليه
فيما تقدم والصورة هي التي تظهر بها الآثار فمن احاط علما بالصورة لا يحتاج
الى الاستقصاء في امر المادة بل يكفي النظر فيها اجمالا فالاستقصاء فيها اشتغال
بما لا يعني بما لا يهتم به اهتمام الصورة وهذا كالعدم التعليمية فان الناظر فيها لا
يبحث عنها باستقصاء وهو تاويل وان بعد عن كلامهم المنقول لكنه يخرجه عن الابطال
والفساد قوله ولذلك كانت الهيئة مناسبة اه هذا مبني على ما عليه المتاخرون من ان
موضوع الهيئة الاجسام العلوية ويقابلها الهيئة المجسمة واما المتقدمون فجعلوا اسم الفضل
من حيث الحركة موضوعا قوله ومادام زمن هولاء قدم اه ولا يبعد كل البعد ان ما جعل موضوعهم
من الصورة المتصلة بعوارض ما هي العوارض سواء كانت صورا او اعراضا والمطور

في جانب الموضوع هو المادة كما لا يخفى فبعد ما حصل هنا سبق ان العوارض غير مضبوط بالنظر
غير مضبوط في مرتبة الاثبات او بان الصورة لا يجب ان يستقيم السطر فيها بل يكفي الا
حمال وعليه يدل انه مع الفساد لا يشهد لتصحيح الاسم قوله ولا يخفى عليك ان العوارض
جانبهم شبيهه السبيل بان لنا على تقدير نقض الصورة من جهة كون ما ميه لم يزيد
لانها صورة وقد رفضت فالقياس على الصانع العلمية لان اهلها لم يرفض
الصورة بل ليس لها سبيل اليه المقالة الثانية في اللواحق العامة وفيه ابواب الباب
الاول في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والانتظام وفيه فصلان
الفصل الاول في عدم تناهي الاجسام وحدودها في الانقسام وبطلان فيه ابطال
الجسم المفرد قوله اذ الجزء حقيقة ما كان منه التاليف والحاصل ان المقصود بطلان
الجزء بوصف الجزئية ولب عدم المحاورة العربية فان الحكم المتعلق بالصفات
من المشتقات ونحوها يتعلق بها من حيث هي هي ولا يتعلق بالموصوف فقط
فمعنى من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا من لم يرحم الصغير الموصوف بالصغر
والكبر المأخوذ مع الكبر فلا يدخل تحتها الشيخ والشاب والطفل على ما هو مقتضى
ما قيل في العلوم المنطقية في تحصيل الافراد بعنوان الموضوع في القضايا
المحصورة والتعارض بينهما فان مقصودنا استعمال العرب ومقصودهم تحصيل
مفهوم القضية سواء كان الصفة العربية مستعملة فيه حقيقة او مجازا اذ لم يتعلق
فقط يعني ان بطلان التاليف من الاجزاء التي لا تتجزى وبطلان الاجزاء التي
لا تتجزى واحد فلا وجه لجعله ثانيا للاول والامر فيه هين فان بطلان الجزء قد يستغر
فيه بطلان نفسه مستقلا في بادي الراي يحتمل وجها اخر وهو ليس له ربما من بطلان التاليف.

ازل

ازيل ذلك بان المقصود بطلان الجزئية ببطلانه ببطلانها **قوله** وذلك كانه لازم مما سبق
عدم التأليف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم بطلان الاكلان ولذلك تعرض البعض للتأليف
والتحليل ولكن بملاحظة مقدمة صحيحة في نفسها لازمة له لشهرته وهي ان الاجزاء المحللة يجب
ان يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل لحصل منها ان يتألف كما سيجيء فيما بعد ان شاء الله
تعالى ولذلك قال كانه لازم مما سبق **قوله** عدم التأليف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم
وهي ان الاجزاء المحللة يجب ان يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل لحصل منها التأليف
كما سيجيء فيما بعد ان شاء الله تعالى ولذلك قال كانه لازم مما سبق **قوله** منها ما اوردنا بطلانها
في العنوان وهو قوله ويتبين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى وفيه
دفع لما عسى ان يتوهم ان غاية ما يثبت منها هو اتصال الجسم وعدم انتهائه في التصغر
والانقسام وعدم التأليف ولا يلزم منه بطلان الجزء في نفسه وانما يلزم بطلانه فيه ومبناه
على ان الجزء الذي لا يتجزى علم في الجوهر الفرد ولا يعتبر فيه وصف الجزئية فالمتبادر الذي ابطل
بطلانه في نفسه ولذلك احتاج الى شرح المراد ودفع التوهم فاحتاج **قوله** واما بطلان
جوهر يتجزى بالذات لا يمكن فيه قسمة اه لا يقال ان المسألة الجزء على اي نحو كانت من العلم
الالهي وان تذكر ههنا على سبيل المبدئية سواء كان النظر فيها نظرا في الجوهر الموضوع او
وبطلان الجزء في نفسه ايضا يصلح للمبدئية مما هم يحملون بيانه على العلم الالهي ولا يحملون بيان
امتناع التأليف ونحوه على ذلك العلم لان مبدئية امتناع التأليف بالذات يليق ان
يذكر ههنا لتحقيق ماهية الموضوع الذي هو الجسم واما امتناعه في نفسه فانما يصلح للمبدئية لو ثبت
التأليف كما لا يخفى **قوله** لكنه لازم حتى يرسم المتصل اه وذلك لان ماهية بطلان وقوف
قسمة المتصل وهو في الوضوح بمثابة ولذلك جعل لازما له **قوله** ثم ان اتصال الجسم على عدم

وتوقف القسمة اه وذلك لان تحقق الكثرة بدون الوحدة غير معقول وحصول تلك الاقسام بعض
البته سيأتي انشاء الله تعالى قوله فلزمه الفعل تتألف الجسم من اجزاء لا يتجزى وذلك مشكل
مادة من ان حصول تلك الاقسام ان لم ينقطع الاجزاء التي غير متجزية اصلا لتحقق الكثرة فلابد من
الوحدة فهو كما ترى فلابد ان تنقطع اليها اذ هي غير متناهية لزم ان يكون التاليف منها
وهي غير متناهية لزم ان يكون التاليف منها وهي متناهية فلزمه وتوقف القسمة وقد
كانت غير واقعة قوله ثم ان الاتصال جوهري للجسم لكنه قابله لجزء واحد لاحقه لان
الاتصال الذي هو جوهري للجسم هو بمعنى القابل للابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا
قوائم وهو غير الاتصال الذي عنى به هيهنا وهو المنافي للانفصال الذي في المركبات
وذلك لان الاجسام المركبة المنطبقة كالمعادن والحيوان والنبات جسم بلا شبهة وليست
متصلة كما سيصرح به فيما بعد انما شبه الجوهر الاتصال بالفعل والانفصال بالقوة فيها لا بد ان
يقال ان المراد بالمتصل هيهنا المنقسم الى بعض اجزائه كالمتصل في نفسه او بالنظر الى الحاسة
وشمول الابعاد المذكورة في قوة هذا الاتصال فلا يكون مطلوبا بالبرهان في شيء من الاقسام
وبعد لا بد الحمل بان نقول ان مفهوم الاتصال المذكور لا شبهة في مغايرته لمفهوم الابعاد وكلها
عارضا ولكن مصداق الاتصال وشمول الابعاد هو ذات الجسم فلهذا لا يطلب بالبرهان
ولكن ينبغي عليه هذا ان لا يطلب عدم التاليف من جواهر الفردة وكونها وعدم التناهي اي بنفي
مثلا بالبرهان ولا بعض الزاوية ولكن تخصيص المعترض ذلك بالاتصال دون اخواته لا
يعده قوله فالجواب انه لما تصور الجسم الموضوع او يحتمل البتة انه اذا كان مطلوبا
بالبرهان فلابد من ان يكون مسئلة من علم ولا يكون المسئلة ان ما يكون المحمول فيه من العوارض
الذاتية والا لا يصلح ان يكون عرضا ذاتيا فلا يكون مطلوبا اصلا وذلك لان العرض

الوافي

الذاتي الخارج عن المحمول المواطاة على ما هو المشهور او المحمول بالاشتقاق ايضا كما
يراه المصنف رحمه الله تبعا للرئيس الا ان التحقيق في العرض الذاتي خارجه لذات الموضوع بعينه او
من حيث كونه معتبرا في كون عنوان موضوعات المسائل وهو الكمال كما يأتي فظاهر
كلامهم يمكن الفحص بوجه فافهم فانه لا يخرج بعيد عن شيء او يلزم ان بعض المطلوبات بالبرهان
لا يكون مسئلة في مولانا عبده عند الكتاب من تقرير السؤال والجواب **قوله** وتحصيله
من اجزاء اربعة وتفصيله ان بعضهم حصر الاشكال بتركيب الجسم من اجزاء ثمانية اربعة
على صورة المربع واربعة فوقها والآخرون وتعدد محصلاته من اربعة ثلثة على
صورة صغير مثلث قائم الزاوية وواحد في الزاوية **قوله** ورجحا بان يطلب
البطال اه وذلك لان النقض تختلف بديهية ونظرية باختلاف العنوان وثبوت
الذاتي للذات انما يكون بديهيا اذا تعقلت كما هي ولا يكون بديهيا اذا
تعقلت بغير ذلك الوجه كما لا يخفى **قوله** الا انه ربما يستدل على بطلانه اه ورد عليه ان
الاستدلال امر خارج عن حقيقة القضية بلا امرية فلا يفيد ثبوت المحمول اذ كي
لم يكن تابعا للجسم من كذلك من مسائل الطبعي فان غايته ان يتعلق لا بحيث
الطبيعي وكونه له كذلك فلا يكون من الطبعي البتة والجواب بانه غير وارد وعبارة بلا
من قوله يتعلق بهذه من الطبعي فانه لا يدل على كونه بالاستدلال كذلك من مسائل الطبعي
فان غايته ان يتعلق بالطبعي وهو يتأتى بان يكون مبادي مسائله لا يخرج عن بعد جوابه فانه
فقره في الفلسفة الاولى والاستدلال بان الطبعي انما يبحث عن الجسم من جهة انه كم
مثلا اه ثم الاستتار المذكور لا عنده المتبع انه غير نافع لمادة الشبهة فان
جماعة البدره يرون ان المسئلة تختلف بالهان كونها من علم جهة الاستدلال فالله

لا يصح ان وجه على طبق ما ذكره بعض المتأخرين وبعضهم من المحققين ان يكون الموضوع
حيثية مقصود البحث في مرتبة نحو الثبوت له بل في صورته في نظر الباحث فالباحث دائما
يبحث عنه ناظرا الى تلك الحيثية سواء كان النظر في جانب المبحوث عنه او في الموضوع
في المسائل او في المحمول او في الاستدلال فيكون مطمح نظره حين ملاحظة كون المبحوث
عنه ملائما لها وملاحظ بالوجه ما ان قلت يلزم اتحاد العلمين في المسائل بالذات
وان كان التعدد بشيء آخر منفصل قلنا لا يخلص عنه فانه يوصل المقصود الموضوع
وادخل مسائل غير ذلك العلم فيه ان النظر في التأليف نظر في تجوهر الجسم وعدم التأليف
انما ينظر فيه في مقابلة الخصوم فيقرر امر الجوهرية مع ان كلا منهما على السواء وقد ينفرد
مما قبل قوله واما تأليف الجسم من اجزاء لا تتجزى الخ فلعل البعض ان التأليف
نفسه يفيد تحقيق التجوهر واما عدم التأليف فانما يفيد بالرسالة ... ان الا
تصال هو الذي يتجوهر منه الجسم فلو نظر في تحقيق الجسم فيه وهو يتأتى باثبات عدم
التأليف فينظر فيه اولا بل اثبات الاتصال وبه تحصيل الغرض ولا ينظر في عدم
في عدم التأليف فان نظر فذلك في معاندة الخصوم المثبتين فيقرر به امر الجوهرية بخلاف
المثبت فان له ان ينظر في التأليف من الهيولى والصورة وفي ... منها قال
الثاني انه بين ان النظر في التأليف وعدمه تحقيق ... الجسم قال فان المراد بالنظر
نحو الوجود والنظر فيها بنحو الشيء يقطع النظر عن المادة والتعليمية على نحو الوجود
كانه فيه قوله واما بين ان عدم التأليف انتصر عليه ولم يتعرض بالتأليف
وانتصار على المقدر المقص فان مبحوثنا هو عدم التأليف لا ان الباحث عن
التأليف المتكلم وليس على ذمة اثبات كونه من الطبيعيات فانه ليس علما موضوعه

الجسم

الجسم من حيث التغير او لان التاليف في الكل يغاير الحقيقة المتالف لكليته بتمامه
اثبات الذاتيات له من مسئلة من مسائل من فلا يحتاج الى الجسم من حيثية
مدخلية في الطبيعة ولان الشئ المقارن في الجهة المقيم بالتباين يقتضي
على احدهما مسلوكا كالمسلك الاكاز وعليك بالترجيح **قوله** فما ورد عليه انه فقد
عدم التاليف بمعنى السلب اي السلب المجرد عن الماخوذ في عدم الملكية من قابلة
المسلوب عنه لا المقابل للمعدول والايجاب هو عن عبارة الكتاب في العنوان
المسايل مطلوبة في العلوم موجبات سوا سالبة لا تكون نسبة على ما تقرر عنه
راي الجائز وفيه دفع غيره فان العقد ساعد عليه معان العرض الذاتي اللاحق
الشئ بلا واسطة غير مساوية في العروض لا يجب ان يكون مختصا باللحوق فانتفاء
الاختصاص لا يدل على انتظار العرض الذاتي وقد صرح به ومثل بالجنس و
الفصل فان الجنس عرض عام له مع انه عرض ذاتي ونعم ان المشهور خلافه
وليس شئ الكلام عليه ولكنه بلا دليل وقد مر من قبل فتذكر الا ان يقال ان العرض
الذاتي المبحوث عنه في الكلام وان جاز ان يكون اعم من موضوعه لكن يجب ان
لا يخالف الا الوداد عن الضرورة ولا شبهة في انه مختص بالجسم فان المجردات
لا يعقل عن موضوع العلم وهو ايضا ملاحظ ابدا اليه ويعلم انه للقايل ان يقول ان هنا
شقا ثالثا وهو سبب التاليف عن القابل في بادي الراي بالنظر الى نفس
مفهومه كاين في عموم الوداد عن الضرورة ولا شبهة في انه مختص بالجسم فان
المجردات لا يعقل تاليفها عن الجواهر المنحزة بالذات وعليه اقوى وفيه
نحو من التكلف فالاصلح ان يبقي في مرتبة ما قد مر منه رح في حديث الانفصال والمعقول.

واكتفى به قوله والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به انما لم يجزم بل اورد كلمة يكاد لا لاستقامته
لان كلام الشيخ غير ناص به لانه قال قيل ان يتكلم في امر شبهة ان الاجسام واحدة الى في
الاعظام فحقيق ان نتكلم في تناهيها في الصغر والانقسام وقال في التكلم فيه الفصل الثالث
في حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما يتعلق به ابطال من الجزء منقول قد
اختلف الناس في امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعل لها تاليفا من اجزاء لا تتجزى
اه فيحتمل ان يكون المقصود نفي التاليف كما يشعر به قوله الا في ويكون مبنى ذكر عدم التناهي
في الصغر والانقسام على لزومه انتفاء التالف مع ذلك فاسقط لانه الواضح مما ذكره
المصرح قوله ثم اللاتناهي في الانقسام اه المقصود منه تفصيل الكلام في ان الزام
هيهنا من المقاصد او من المبادي كالاشكال ونحوه ولو اهمل منها لوجب ان يذهب الى الاجسام
الى انه من المقاصد فيما سبق منه من قوله وبعد استيفاء الكلام في المراد اه قوله اذا اختلاف
الاعراض اختلاف الاعراض المتعاقبة المتجددة كالموافاة بالحركة مثلا لا تثبت
في كونه من جهة الحركة والاستدلال على المادة اختلافها وهي غير ما خفيه اشتباه الا
ان ثبت ان الموضوع صالح للواحد في الاختلاف بالتقابل واستعداده بالحركة
واما اذا غير من جهة الوهم اه ايراد كلمة اذا هيهنا في احتمال الفك اشارة الى
ان هذا الاعتبار ضعيف العبرة ويؤكده قوله كما عقلنا وذلك لانه لا تعرض في هذا الالزام بالفعل
اصل واني يورد في ابطال الاجسام الانقراطية فالمقصود في هذا المقام هو اللاتناهي
في انقسام الوهمي ولذا ينبه اللاتناهي في الانقسام مطلقا ولعل الاكتفاء بالوهمي لانه
العقود الاصل والاولى ان يكون الوهمي بمعنى الفرض العقلي اعم من العقلي والوهمي المتعارف
وكذلك الصغر تناهي في الصغر لا يكون متعلقا بالطبيعي بالذات بل من جهة اتصال الاستدلال

وتحمل

ويحتمل ان يكون معناه ان الجسمان فاعتبار التقدير من حيث الكل كان نفي البطيء واذا اعتبر مطلقا
لا يكون كذلك الا من حيث استدلال الدليل وقوله يكون التطرفه بالنار الحارة وكون البنية
اي الشيخ كلام الشيخ بان التطرفه البخ واقع وقوله لما يتقرر ولشبهة في كون كل متطور او
وانكان التطرفي الاعظام من البطيء قوله والمفردة بالنسبة عطف على المركبة اي الاعضاء المفردة
كالعصب والعظم مثلا ولم يرد بها الاجسام المفردة كما لا يخفى قوله كما تراه شنيعة في تقرر الطبيعيين اي قوم
وهو منهم ايضا في ذلك الراي فان الغرض من الاضافة اختصاصهم به في الراي قوله واما ان
يدعي اتصال الجسم المفردة اه نعم ان اري اولئك للمزاحمة ولكنه مزاحمة لرأي النظام ومن يجد
وحذوه في مقبول الاجسام المنقسمة لا الى نهاية وانها بالفعل فكل قسم يعرض منه بالفعل
فلا جسم يرد بل كل جسم فهو مؤلف من الاجسام وهي غير متناهية بالفعل نعم فلا موضوع
في الواقع لهذه الدعوى مستحيلة او تقديرية والغرض خلافه كما لا يخفى نعم للقائل ان يقول
قوله فهو ساقط لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه ان اريد ان الكلام في المفرد
الداخل في عالم الواقع فغير نافع لانا نلتزم ان المؤلف منها لا يكون مفردا وليس المفرد
في عالم الواقع وان اريد المستحيل او المقدر فعدم سقوطه ظاهر فلا بد من الانتهاض لابطاله
اولا حتى يثبت ان تلك الاجزاء غير متجزية ينتقض لابطاله ولكن يشكل هذا الراي بان
البديهة ايضا تشهد ببطلانه فلا عبرة به فكانه قيل ان الوجود والمفرد بديهي وثابت بلا
شبهة فيتحصر عدم اتصاله في عدم التجزي ولكن اذا رفع القول به فيتعلق بابطاله لعقول متنا
لا يليق المقام وسد السبيل من كل جانب فلا قصور في الكتاب وكذا ان يقول انه قد سبق
ان من الناس من يظن ان الاقسام باسرها موجودة بالفعل ولزمه وجود الجزء المفرد مستطله
حتى هذا المقام ذلك الراي خارج عن الموجود فانه في الاجسام الموجودة الا التي تعقب من الجواهر

غير منجزية عينا تقدير عدم الانفصال والاصلح ان يسمي الانفصال الاجسام كلها مركبة كانت

او مفردة وسمي بالاتصال والاصح ان يسمي الانفصال الاجسام كلها مركبة كانت او مفردة

يعني بالانفصال اعم من ان يكون في بدو الامر او في الاستمرار وسيجوز بانه لو لم يكن كذلك لزم

انفاصل الى غير النهاية او تقف وعينا بهذا التقدير فهي غير منجزية ونبطل الان فثبت الانفصال

وعدم انتهاء القسمة لو ثبت ابطال التحقيق السابق يبطل الاول لان ثاني الحال فلان ثبت

لو كذلك فلنا وقال قوله وسينبه بذلك اي كون تلك الاجزاء خطوطا وان احتمل ان يكون

اشارة الى كل من التالف من السطوح والتالف من الخطوط بحسب اللفظ قال الشيخ

اما الذين يقولون الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما في

انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اقسام ولا خطوط ولا

اشباه لها في انتهاء العاد قوله لا انها اما ان لا تتلاقى في حيثية لا تتجزى او في المشهور

لو تالف منها اوساط واطراف فالاوساط هو الحيث في انقسام لان ما به يلاقي احدهما

غير ما به يلاقي الاخر او غير حواجب فتداخل وتداخل المتجزئات بط في البديهة ونتيجه انه

انه يجوز ان يتخلل الخلاء فالاوساط هو الحيث لا يلزم الانقسام بعيده حتى الملاقاة

وكاد ببطلانه فيحتاج الى مؤنة زائدة فقد كثر الكلام فيها فقرر في الكتاب كيف

يخرج عنها وذلك لان تخلل الخلاء ان امكن منع عن الملاقاة فلا يحصل التالف

بديهية فلا يحصل به حجم سعة ان لم يتعبوا به فيقول ان الخلاء المتخلل وان زعموه عدما

لخصاله اسوة بالاجزاء المحللة بانه في علي واحد وفي سائر اخر وانه يسع جزءا او اكثر

وانه بين جزئين متقعلين فيقول ان وقوع جزء في جانب ذلك الخلاء بالتداخل فيه فالمحذور

محذور ومع ذلك ويمكن ان علاوة ذلك بما بسعه من الاجزاء فيقول ان المحذور ولم يبين

بطلان

يلتفت

ببطلان التداخل في نفسه لانهم لعلهم لم يعدون عليه بل لا بعيد ان ان يقولوا ان لعق
بان البعد المجرد الموجود كونه فليحتج ههنا ايضا بل احال بطلانه ههنا الى استغنار الحجم فلا
يحصل جسم في عالم الواقع وههنا شدد استحالة فان ما تلف الجسم افضى الى انعدامه قوله لا
نقول انكانت الاشارة الخ فجيب في المشهور ان محل الطرفين متغاير ان نفسهم
والالم يتميز الى الموضع فيؤل الى التداخل واذا كان من البطلان الاطراف الحالة في
محل انما محلها امر واحد يسمى المحلول في بعض الامثلة لعله ظاهر وايضا انه مما لا يليق بمذهب
الحكيم فلا يمكن ان يجاب من قبله به فلم يرض به وحرر الجواب بما هو في الصحة والوضوح
بمثابة قوله وقد اكثر العقوم اى لو تكثر وسواء لطا وجعله من اكثره يعني كثره لا يخلو عن بعد
قوله عليها داهية بضم الجيم اى كلها داولو فرض بفتح المهملة فالظاهر واحد وجعلها الاعين
استشهاد فقد فجر عليها لانه ذكر عن حافظ انه خرج من الناسخ ما وقع وهي الحجارة
الفجر شديد وهي الرجل حق وسقط والقصر ان جعلها البرس يصبي لو توجه الثانية
الواضحة قوله وعم عن زيتون الاكبر فما المشهور سب لبطلان زيتون والمتعارف في اطلاقه
زيتون الاكبر في جميع الاشياه قوله وظاهر الاغيتم بما مصدرية الى اطال اعتصامهم قوله
اذا كان الموجود من الزمان الخ لو قبل من الاستمرار وان الحركة الحاضرة لو عدمت
عدمت بالمرة والتالي باطل فهي مقصودة وهي غير منقسمة الخ فيكون هناك حركات
غير منقسمة متتالية الخ لكن ذو ستر يح عن الاطالة وان احضرناها واستقصيناها و
مضيها بالنظر الى الزمان اختبر ذلك التقرير ليندفع بطلان رايهم بالكلية فانتفى
اتصال الكيفيات والمسكات بحذافيرها قوله فاجزاء المسافة انكانت جواهر فردة الخ لو قيل
بان المسافة منتهية القسمة في الجواب وانتهاؤها كذلك يوجب انتهاء الاجسام في القسمة

وهو ظاهر لكن اعلم ان هذه الشبهة انما تدل على وجود الجواهر الفردة بالفعل او بالقوة
بالانحلال كما يراه الشهرستاني واخرابه وانما تدل على خصوص العقلية لو سلم تطابق
اجزاء الحركة وهي غير متميزة اجزاء المسافة ووجودها لاجزاء المسافة بالفعل وهو غير واضح
وكذا حصول انتفاء وجود في اجزائها على الحاذية فانه لو جوز حلولها اوسط متصل واقف
والقسمة كما هو الصحيح في حلول الشعاع بالحظ واحد احتاج الى بيان فلا تتضح لكن
المتكلمون يريدون ان التماس والحاذية والحلول يقتضي الوجود بالفعل ويظهر
من ذلك الجواب بالنقض اذ تقضيه ان الدليل المقام على بطلان الجواهر الفردة بان
تلك الاجزاء متلاقية وغير متلاقية بتمامه مقدماته غير صحيح فانه ان صح لزم ان لا امثال
النقاط والانات بعينها من جريان الزمان والحركة واما الملازمة فلان ما ذكر في ذلك
الدليل جار في الانات بلا مرية هو اذا انتقض بها بلا مرد له فهو مغالطة لا يصغى اليه وقوله
انه ان اريد بالحاضر الان الحاضر الخ قد تقرر رأي المتأخرين على ان الحركة القطعية المتصلة
موجودة في الخارج وانما وجودها كذلك في الخيال وكذا الزمان وانما الموجود في الخارج
التوسط والان السيال وهما غير منقسمين مستمرين فان اريد بالحركة التوسط فلا نسلم
انها منطبقة على المسافة بل هي محفوظ لوحدتها الشخصية من الابتداء الى الانتهاء وان
اريد القطعية فلا نسلم انها موجودة في الخارج فلا خلف في انتفاء الحركة بالكلية واذا
كان هذا الجواب غير مطابق لاصول الفلاسفة لم يرتض به في مقام دفع الشبهة من قبلهم
مع انه غير تام لانا نجد ضرورة حاله في المتحرك انها يحاذي المسافة شيئا فشيئا وانكاره
محض مكابرة فان المتحرك في حال السكون ليس موافيا لما هو امامه من المسافة واذا
زال السكون وافاه وليس لموافاة الواحدة مستمرة بل موافاة لشيء من المسافة فقد ثبت

وحدوث اخرى وليست الموافقات الحاصلة والكلام بطريق حصول الاشياء عنها بتتمة
فان الماضية بعاد كذا المستقبلة معدومة فالحاصلة هي الحاضرة الى اخر ما ذكره
لعله ط عند النصف وواضح عند من لا يعرف قوله فلانه انه قسم من الزمان الخ ويمكن
يقول انه منع لمقدمة لم يكن الشبهة متوقفة عليها بان الذي ان الحركة موجودة بلا شبهة
الماضية والمستقبلة ليستا موجودتين فالموجود منها انما هي الحاضرة التي يليها لكن فنالك
حالا فيلزم تعاقب الوجود وبه يثبت تالف المسافة من غير متجزئات وهو المطلوب وبه يثبت
ان الحاضر قسم البتة فاندفع منعه الجزء لكن اثباته يتوقف على ما ليس الكلام بعد عليه فنقول
لك ان محصل الجواب ان الموجود من الزمان والحركة عندنا هو امر واحد من الازل
الى الابد من الامتداد الى الانتهاء والقطعة التي هي الماضية والمستقبلة موجودة على نحو وجود
الماضي والمعاد وهذا فان اريد بنفي وجود ما نفي هذا الوجود بعينه فلازم لكن غاية ما لزم انتفاؤها
في الآن الحاضر وهو لا يستلزم ذلك الانتفاء بلا شبهة الى اخر ما فصله بما لا مزيد عليه وسعود
الى ان ... والله تعالى فلا يثبت التالي وانتفاء نقيضه ولا كون الحاضر قسما من الزمان
والحركة ولا مصححه فيه اصلا واذا كان في مبدأ الشبهة كونه قسما منعه وحقق الامر بعده
ولم يكتف بذلك المنع فالمقصود انه اثبت جزئية الحاضر الذي هو غير منقسمة لتثبت
المدعى ويحكم في انكاره فان المحقق عند نافي وجود الزمان والحركة ما ذكرناه وبه يثبت
الاختلال في الشبهة فلا حاجة الى انتشار في الجواب فتدبر والحق من العجائب في
هذا الباب ما قيل ان اجزاء الحركة الحاضرة غير منقسمة بحسب الخارج وان انقسمت في الوهم
والفرض العقلي وعدم اجتماعها غير ضار لحضور الحركة ولا حاجة الى الايضاح قوله ثم لا يمكن
ان يعرض ان آخر تلوه بكسر التاء المثناة وسكون اللام بمعنى التالي قوله لما امتنع تالف

الجسم في الحجم الى آخره وبعضه من قبيل الاستبعاد للشبهات التي لقيت بعد بالفراغ من ابطال التالف كما لا يخفى

وانما ذكره هنا لينفتح باب الشبهتين الآتيتين بعيد هذا وقد يتخيل انه نقيضه يدل على انتشار القسمة

بانه لو انقسم الجسم الى لا نهاية لها فالاقسام بالفعل سواء او بالقوة فهي بتحليله اياها بحيث

لو فرضت موجودة حصل منها بالحجم الذي كان من قبل ولا شبهة في ان غير المتناهية

لو وجدت بالفعل لا يحصل منها الا حجم غير متناه فلا يكون تحليلية البتة ولا فعلية فتعقق

القسمة الموجودة والمحللة وسيشار اليها فيما انشاء الله تعالى عنقريب قوله وهي انما

يلزم لو ثبت على القدر المشترك بخلاف الشبهة ان الشبهة ايضا كذلك الا انه في زعم المتمسك

لم يكن كذلك كما عرفت بخصوصها منه الا انه الحاصل ان ما بين الشبهتين لو سلمت مقدماتها

انتج العدد المشترك بخلاف الشبهة الاولى فان وجود المقدار وهي اولها قد احتفى الدليل

فلو سلمت مقدماتها بحيث التألف بالفعل غاية الامران المناظر فيها لا يسلم ذلك

المأخوذ كما عرفت قوله والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية التي يرجع اليه الكلام

الممكنة متناهية او غير متناهية وعلى الثاني لا يصح قوله ولا بامكان خروج الانقسام

الغير المتناهي من القوة الى الفعل مع وعلى الاول فقد ثبت انتشار القسمة فانه اذا بلغ الا

نقسام الى ذلك الحد من التناهي لا يتعداه القسمة فان المفروض تناهي الاقسام

الممكنة لا انشد عنها شيء فلو تعداه لم يكن ذلك الجمع جميعا سواء وحينئذ يتوجه غير مرضي

فلو عرض عنه وارتضوا بهذا الجواب بان المتناهي ان اريد التناهي الحد لا يتعدى عنه

فلا يشمل التناهي الذي في صورة عدم الوقوف على حد فنختار الشق عدم التناهي وهم

يمنع منافاته قوله ولا بامكان خروج الانقسام الى آخره فان غير التناهي بذلك المعنى اعم

من عدم التناهي بالفعل وامكان الاعم لا ينافي امتناع الاخص فان وجود الزمان

ممكن وجوده بعد العدم مثلا فممتنع واستحالته لا تخفى وان اريد بالشمول عدم الوقوف فينحصر
انه متناهية لكن لا اعتبار بعين بل متناهية بنشاء غير واقف على حد لا يتجاوزه عليه
هذا انه مع ما قد ورد عليه ما ذكرنا في امتناع قول الشهيد سيأتي فقد يرد بعيد اللجة به القيام
عن شيء وتقضية ان الزمان والحركة الكلية الدورية الا استمرار ولا انقطاع لهما موجودتان
بالفعل غير متناهيين وسبيل اجزائه المتعلقة بالقوة والا لم يكن الزمان امرا واحدا بل ازمنة
وهو خلاف ما رسم الزمان والحركة عليه وهو واضح واذا كان الزمان كذلك فما فيه
ماني الاستقبال لا يتبين الا ان تلك الجملة ضرورية كيف ان ما فيه اذ هو موجود عليه
الحيارة وليس له قوة واجزاء الزمان بالقوة ولم يقدح هذه القوة في فعلية الزمان فلم يقدح
هذه القوة في فعلية ما الحوادث المتعاقبة الى النهاية موجودة بالفعل لوجودات متعاقبة
غير متناهية وظرف الاتصال بها الوجود هو الزمان الذي لا ثبات له واذا كان حال الحوادث
كذلك فالمكان حدوثها كذلك بحدوث امكان فعلية عديم النهاية واذ في قوة الجسم الانقسام الا
نهاية بمعنى عدم الوقوف وحاصله الا ان ما شاء التي لا تتناهى متعاقبة فتلى قوته امكان
خروج الاقسام العديمة النهاية الى الفعل غاية ان الاتصاف به في الزمان العديم النهاية
فيلزم امكان ضرورة التناهي المقدار غير متناه فيلزم امكان تساوي الجبل والخردلة
بلا انضياف شيء اليه ولا تخلخل طاولعل هذه المقدمات واضحة عند الحاذق وان لم يقنع
الحاذق فاذا سعود الى مثله ان زائد نيابة ولا الجواب عليه بهذا التقرير الا بابطال
الاول منع بطلان الثاني فان ضرورة التناهي غير متناه في الزمان العديم النهاية
غير مستحيل وليس بخفي فان الضرورة غير موقوفة مشاهدة بخلافه ولا يصح اصلا امكان ان
يكون الذراع ذراعين فضلا ان يكون غير متناه والثاني ان الازدياد التناهي لا يوجب

عدم التناهي وهو الاشبه وان خالف فيه كثيرون ولم يأتوا فيه الا بدعوى الضرورة وهي
في مقام النزاع غير مقبولة بل نقول ان الضرورة قاضية بان الاجزاء التحليلية والعقلية متساوية
الاقدام في افادة الحجم والسر فيه ان الاجزاء التحليلية وان لم تكن موجودة بالفعل يمكن جعلها
موجودة بالفعل بان تتوافق بالحركة مثلا فيقتضي ازمنة مثل اقتضاء موافاة الفعلية
بها وكذلك سائر الاحكام ولذلك تراهم يقيدون الحركات الفلكية بالدرج والدقائق
والثواني بالتفاوت فيها والعوام والخواص كلهم يقيدون بالازمنة ولا شبهة
في ان التحليلية لا تورث عدم التناهي قطعا ولو كانت متساوية او متفاضلة تورثه البتة
فكذلك الفعلية فالاحق بالقبول ان نصف الذراع العدمية التناهي ان فرضت موجودة
والكان مما لا يحصل منها الا الذراع ولو نوقش فيما ذكر في ابطال قول الشهرستاني فانه
من الجانبين خاصة فعليه الجوهر الفرد ان لا يحصل منها التأليف بل انتهائها الى التماس اذ
التداخل وذلك لان الحكم الضرورة حكمان الاول لزوم كونها ان وجدت صارت بالا
حجمية اي لا بد من ان يحصل بالاجتماع حجم محسوس والثاني لو فرضت موجودة لا يحصل
منها الا ذلك الحجم وهما سيان في الوضوح فرد العقل بالفعل واو نوقش في هذا الحكم بان حاصله
عدم التناهي في العدد الا افضاء اليه في المقدار فلا حرج ان نوقش في الاول بان حاصله
افضاء التماس المقتضي الى الانقسام والتداخل المقتضي الى انتفاء الحجمية فيعلم
تقدير الفعلية لا يحصل منها حجم فكما اذا وجدت بأسرها لم يحصل ذلك الحجم بل اورث عدم
التناهي فالحق ان الفريقين سيان في عدم افادة عدم التناهي وهو رد على الجواب ان عدم
التناهي في العدد بالفعل والكائن في زمان غير متناه ان لم يكن ممتنعا بالذات بل بالغير
فلا يلزم من الامكان المعتبرة لا الى نهاية بطلان تمام الامكان الممتنع بالغير ولا خلف فيه فان

عدم

المعدوم المحال شأنه وذلك هو المكان ممتنعا بالذات فلا يلزم من الامكان بالقياس الى ذات
الجسم المكانة في نفسه كما في عدم المعه الاول فلا محذور في التزام المكان عدم تناهي القسمة بالفعل
بالمنهج الذي مر بالنظر الى طباع الجسم وان جعل المراد المكان تساوي حجمي الخردلة والجبل فلزومه
فان انتفاء الخردلة اصغر من انتفاء الجبل وذلك ان جعل اصغر وذلك التناهي اصغر شأنه
وسقط قوله وانما وقعت القسمة الكلية اذا ذكرت الا في المشهور بل بالكسرة تمام التقطيعة
والكلية بعضها ما زيد بين التقطيعة قوله الى صفائح جمع صفيحة بمعنى وجه كل شيء عريض قوله
تنزيا بعض النسخة وادراك النهاية من باب فرح اي تمامه قوله بل بعض علينا ان فيه اشارة
الى ان خصوص ادويم الارض غير منظور اليه بل يلزم منه ادوم الفلك الاول قوله فلا جواب
ان لزوم المكان ذلك باستلزام ادلي بيسلم منع بطلان التالي فانه اذا طباع الجسم
لا يأبى ما لم وكذا افرد التقاسم فلا مضايقة بوجه في نحو التغشية قوله قال الشيخ والسلام تم بانه
بقوله بطلانه غير ضروري اي وحاصل كلامه ان بطلانه غير ضروري ولا بد من علته يكتفي
يدعون البديهة في منعه ويرفض الاصول التي لا تجري موجودة او محالة لا يبغي بطلانه
بل في بداية العقل يجوزه فلا يصح منهم اصلا دعوى البديهة في بطلان على تقدير عدم تناهي
القسمة فهذا سند للمنع وتوضيح له بان ادعاءهم البطلان مجرد تعصب اما منهم فلا بد لهم
ان يقولوا ان كل جسم صغير لا يغني كل ما اكبر منه بمراتب وعلى تقدير الاتصال يلزم
ذلك وليس كلامه في مجرد خصوص الخردلة والارض قوله فما كان بدا انيابهم استعظام بكا
داي يورد ما شيء انه حق اذ به ذلك قوله ومن تحرك اي كما لم يعرف احد قدر الجسم الاول وانه
عبده كذا لحصل به تغشية الارض وليس تلك العقائد في الخردلة فيحكم بانها لا تغشي
فلا يعتبر الحكم من احد بامتناع التغشية وفي قوله بتقدير الحركات بل بان الحركات لا قدر

له واذا رسوه بالاقدار فانه بالتمامه الى سته تحصل العدد جعل هذا الشان من ثلث التقدير

قوله والجواب انا لا نقول ان فى الجسم الكل اجزاء هو المشهور ولا نستبعد ان نقول عليها محاذاة ما سبق من ان الاجزاء التحليلية متعددة بلا شبهة ان الوصول الى النصف قبل الوصول الى [illegible] واذا كانت هذه الاحكام صادقة فى نفس الامر واجزاء مترتبة فى الخارج صح له ان يقول انه لا يقطع النصف الا ويقطع الربع قبله فلا يبلغ النصف كما ذكره مشروحا فالاصح ان الزمان والمسافة متناه وكذلك الاتصاف متناهيه والربع يقطع اكثر مما يقطعه فى وقت منه الى ان يبلغه والمقطوع تقاربهما لا يقتضي ان يكون الاجزاء متناهيا حتى لا يبلغه كذلك لو فرضنا ان الاجزاء موجودة بالفعل مع التناهي المقدار واما صور الجواب كذلك لان الوجود بالفعل عند الجماعة من المتاخرين لو ورث عدم تناهي المقدار فلو كانت الاتصاف موجودة بالفعل لتستلزم عدم النهاية فيلزم ان لا يلحق السريع البطيء لان قطع المسافة غير متناهية فى زمان متناه غير معقول كما سيجيء فلذلك مبني الجواب على نفي واذا لم يكن موجودة فالمسافة متناهية وقطعها واحد منقسم فى الوهم واذا قطعها السريع والبطيء متعاقبا ان فشرح يقطع من المسافة اكثر مما يقطعه البطيء فى زمان واحد فلا جرم يتحقان فى وقت فيرجع الى ما صححته قوله فالجسم عندهم مؤلف بالفعل من اجزاء غير متناهية بالفعل وتلك الاجزاء بأسرها منقسمة فالانقسامات كلها حاصلة بالفعل لا الى نهاية.

والاقسام كلها اجسام كما يلوح من قوله متناه مقدار قال الشيخ اما الذين قالوا الوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد ذهبوا الى ذلك امتناع تركيب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية وقالوا فان الاجسام البطيء فى نفسها ذوات اقسام وان لم تنفصل بالفعل فهي ذوات اجزاء بالتعيين وان نفرض كان كل جزء منه ما بعضها وجزء منه

من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فينبغي ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وبسبب ذلك ينقسم
الجسم انقساما لامتناهيا وهذا الانقسام اما الفكي او الفرضي او الوهمي اشارة على ان الاجزاء
موجودة في الجسم بحاله فيكون اجزاء الجسم اجزاء بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما
غير متناه كان فيه اجزاء غير متناهية وهذا ما وقع من المتأخرين من نسبة عدم تناهي
الجواهر الفردية الى الاولى بل بناء على ان عدم تناهي الاجزاء يلزم تناهي تلك
الجواهر فالقول به قول به قوله فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤتلفة من المفردات ثم
بيان لبطلان رأيهم والاوضح ترك التشقيق والامر فيه سهل هذا وقد يمنع لزوم
وجود المفرد بالفعل فانه من الجائز ان يذهب التأليف الى لا نهاية بالفعل كما هو
رأيهم فلا ينهض حجة عليهم ولا يخفى ان يظهر المصرح فان الكثرة بدون الوحدة
غير معقول بديهة فيبطل رأيهم ولكنه لا يشبه كيف لا وان قدر دعوى القطع حتى
الانقسام المنقسمة لا يب عدول البتة على تلك الدعوى اذ هي في قوة انقسام الانقسامة
بالفعل وهو وان امتنع المنصف لا ينفع المتعسف فالاولى في هذا المقام الاشتغال
بجانب سبيلهم بالكلية ولا يبعد ان يراد انه على هذا التقدير يلزم ان لا يماس الاجسام
اصلا بل يتداخل وان تالي من البطلان اما الملازمة فلانه لو كان التماس بدون
التداخل فما به يتلاقى بحيث لا ينقسم فانه لم يبعد احد المتلاقيين في الآخر وذلك اما وجودا
او انتزاعا وعلى الاول فانه كان جواهر فقد ثبت وجود جوهر غير منقسم وهو خلاف
رأيهم فنقل الكلام الى ما به والى ان ينقطع تلك الاجزاء الى الجواهر الفردة ان كان
عرضا فينقل الكلام في محله فان النصف الآخر لا دخل له في الملاقاة وكذا نصف نصف الملاقي
وهكذا وعلى الثاني فلا شبهة في ان الاجزاء موجودة والاجزاء التي منفصلة عن الملاقي

بيت يصلح لان يكون التشريح عنها فانها لو انفصلت فالتماس بحاله والاجزاء غير داخلة

فلا يوجد الشروع عنه وبعبارة اخرى ان النصف الاخر في جانب عدم التماس بلا تفاوت

بلا سبب وكذا النصف النصف المفروض الملاقات فانه موجود بالفعل لو فصل بالملاقات

كما له وهكذا فلا يوجد الملاقي بالذات اي بلا واسطة في العروض والتلاقي بالعرض

بدون التلاقي بالذات غير معقول فلا تلاقي بالتماس والتداخل تناقض رابع

ومع ذلك يورث تصغار الحجم ان يتداخل البعض دون البعض مثلا فما لم يتداخل

تماس وبعيد الحدود ولعل هذا البيان اقوى من ذلك لانه يورث دعوى البديهة

في ما هو بمنزلة اصل الدعوى اللهم الا ان يثبت دعوى لزوم الجزء المؤلف بالبيان

لا بدعوى الضرورة قيل في بيانه ان جميع تلك التناقضات ورائه الكثرة

اذا اتحدت بحيث لا شيء منها واحد لا بد فيها من بسيط وواحد حقيقة والا لم يكن

ما فرضناه جميعا جميعا ولا يخفى ما فيه وان يتم الا بدعوى ظهور تلك الدعوى وما ذكر تشبيه

وتصوير وقد ذكر وجوه اخر غير مسكتة وان كانت عند الصف غير المعتمد :

قوله لما كانت القسمة انما يرد عليها اجزاء موجودة بالفعل والا يورث وعلى المتصل

لا جزء فيه بالفعل وهو تناقض رابع فلا يورد دونها على ذلك الفرد المتصل فيجب

ان يكون متصلا فيكون غير قابل القسمة اصلا فالجسم ان تالف من الجواهر الفردة

وهي ان كانت متشابهة فان اتى تالف من اجزاء غير متجزية اصلا وهي غير متشابهة .

فقد يعود فيها ما مر منا عنه بل فيها اشد فصلوا المثل المذكور والطاف الشيخ لان

الحارث الواقف تحت السراب وان لم يحصل عرضه فله فيها اغراض اخر بخلاف

هذا الوقوف والواضح انه مبالغة في شناعة قولهم قوله وبعض من الشفاء الى قال الشيخ

لا تصح

لما صفي اصحاب الجزء بيانا بشولا لادراك ابحاثهم الى مسئلة النعل والذرة والسلحفاة و
اخيلوس التي دار فيها عهود من قالوا بالطفرة وارداد اهل من تشبيه ما فعوس الى ولما
استنبع الادلون من الحاصل المذكور من الطفرة ايم دسوطا في حرباً الناظرة بهم
سقا ما دسيس تضافيه فانه من الحاينا ان يكون التصنيف في الكتاب فبلغ بعد جلس
ذلك الكتاب ولذلك قال بعضهم قوله ان احوسان في القاموس الخش بفتح الحاء
المهملة وسكون اللام وفتح المهملة والفاء وبضم السين مع حذف الياء التحتية وبفتح الحاء
وسكون اللام وفتح الحاء بعد ون الياء وكسر السين وفتح اللام والسلحفاة بضم السين وفتح
اللام وسكون الحاء وكسر الفاء وفتح الشاة دابة مدورة ظهرها كانه من الفخار بالصلب
حيوان يسمى اصفي شهرة معروفة فتنبك لسبب قوله فالتحاذ اخيلوس من غير الا ان
الطفرة ولم يكن واجبا عليه وعلى سبقه فانك قد عرفت ان اجزاء الجسم والزمان
والحركة وان كانت غير متناهية لكن المقدار متناه فالاخوش يقطع في زمان الحركة مما
تقطعه السلحفاة فتقرب شيئا فشيئا فيلحقها بالضرورة غاية الامر انه قطع مسافة
متناهية فات اجزاء غير متناهية والمحدود نعم ان وردت عدم تناهي الاجزاء عدم
تناهي المقدار مع تناهي مقدار الزمان لم يثبت ذلك لانه انما يلحق اذا قطع نصفها
ولا يقطعه الا بعد قطع نصفه وهلم جرا وتلك المقطوع لا تسلم لانه قطع عدم النهاية في
زمان وهو جح بكذبه فلا يفرغ عن مسافة بينه وبين السلحفاة فلا يلحقها بل يجب ان
يلزم بمكانه كما يرد لكن ليس كذلك وقد يستعيد في الزمان والحركة عدم تناهيها اجزاء بل الامور
التي تتجدد شيئا فشيئا من المبدأ الى المنتهى فما يمتنع كونه غير متناهي العدد معلوم البطلان بالضرورة
والقول به خروج عن الانصاف فانا نعلم انه اذا احدث بعد ان ثم ان وكذا الى

حيث فرض لم يبلغ تلك الاجزاء مبلغ عدم التناهي وانكاره مكابرة فاحشة فكذلك
التجار والى الطفرة وانت تعلم ان الزمان مثلا ان كان مؤلفا من الآنات فالمكابرة
فاحشة وكذلك الجسم اذا كان مؤلفا من الاجزاء غير متجزية فانفكه بعدم تناهيها في كل
جسم مكابرة كما سيجيء ان شاء الله تعالى ولو كان مؤلفا من اجزاء متجزية كما يقتضيها
كما هو رايه في الجسم فلا يظهر تلك المكابرة لا في الجسم ولا في التجددات كالزمان والحركة
فالاستحالة البتة والانحراف عن ذلك ليس باولى من العكس فتدبر قوله ذرة في الهواء
الذرة بفتح الذال المعجمة وادغام الراء المهملة صغار النمل وما يرى في شعاع الشمس الواقع في الكوة
بها قوله من قبل شمر النبها النعل بفتح النون وسكون المهملة ما وقيت به القدم
من الارض وحاصل الصفق هو حاصل ما دفع من القدماء من حيث عدم لحوق
الزاجر المبطئ لانه فرد ح منها لم رح اشد وهو ان لا تحصيل الحركة اصلا بسبب
ان يتعفف بكانه فان حاصل الصنف عدم فراغ النملة من طي النعل ذلك او مشاهدة
مقصد بالذات من قبل عدم اللحوق ومشاهدة ما امر استاع قطع مسافة غير متناهية
في زمان وهو يستدعي ان تعقد مكانه ولا تحصيل والحركة قوله والظفه استظام من
كلام المصوح وانما ظن لان النظام في المتاخرين هو المشهور بالقول بالاجزاء
العدمية النهاية والطفرة قوله فالدواة يعني يتا ثران زمانه بضم معجمة وتشديد الواو
التي يلعب بها الصبيان فنيا ادقوله ونذكر انه ولو كان الجزء الذي الى ولو كان ادارالرحى
مندفرجة لم يحسن يعلم القدر انما الذي يحث عنه قريبا ان شاء الله تعالى وذلك لان الرحى
وقطبها يقطعان المسافة المستقيمة الواحدة في القدر وهو محيطها فلا يمكن القلب البتة
مع ان قطع كل بالاستدارة ودور القطب اصغر من دور محيطه البتة والجواب ان غبا

محاذاة

محاذاته وما سيجئ ان القطب متفكك وهو يدور دورات قزارا ومصادم للضرورة فانا لا نجد
القطب الا وهو يدور دورة واحدة والجواب لنا ان حركة القطب مركبة من الاستقامة
والاستدارة فحين يتحرك بحركته الرحى قدر ابن الدورة قطع بالاستقامة ازيد من
ذلك القدر مساويا لقطعة الرحى في ذلك الحين ما دام الدور مساوي مسافتها المستقيمة
والسر فيه ان مسافة اجزاء المتحرك في الاستقامة متحدة في العدد اذ الاستدارة
ملازمة لها فما يحاذي منها للاستقامة يكون اقل فتدبر قوله ولم يجوزوا ان يكون حركة
منفصلة الخ فيه اشارة الى ان لنا ان نجوز منفصلة ان الجزء الذي ما بالقرب على
الطوق يتحرك اكثر مما يتحرك الجزء الذي لك عند القطب ويتلازم الحركتان ولذلك
لا تفكك قوله اضطروا الى ان يجعلوا الفعل على الوسائط وقالوا ان ازمنة السكون
لطيفة فلذلك لا يدرك السكون حسا كما لا يدرك الحركات البطيئة كحركات الثوابت
مثلا او يقولوا ان السرعة اللاتية حرست بان لا يحس بعض السكونات كما قيل لكن فيه
ولا نقدر على التعيين لسبب لم يجد اليه ما يحتاج الى ذلك العدد من ان الازمنة السكون
اكثر بكثير من الازمنة الحركة فان نسبة الزمانين نسبة الاجزاء المسافة فاذا كان اجزاء
الطوق الطرف مائة مثلا واجزاء الطوق القطبي عشرة فالجزء القطبي لا يتحرك الا عشرة اجزاء
وينفصل المائة على العشرة وهو تسعون هو الذي يتحرك عليها الطوقي ولم يتحرك فيه القطبي
فيسكن فيه فازمنة الحركة اقل بكثير بنسبة زمان السكون الى زمان الحركة نسبة فضل اجزاء
مسافة حركة الجزء الطرفي على اجزاء مسافة الجزء القطبي فيبقى ان الحس بالحركة والحس
بالسكون فقط ولا اقل من ان يحس تارة واخرى الحركة ويجوز مثل هذه النسبة ينبغي
الالمام عن احكام الضرورة قطعا كما لا يخفى قوله ويبطل مذهب هولاء [illegible]

نعلم ان مذهبهم ان تالیف الاجسام بالفعل من الاجزاء منحصرة غیر متناهیة فلا مفرد عندهم وهم
لا یبطل بهذا البیان وانما یبطل به التالیف من الجواهر الفردة عن هذه النهایة ولم
یقولوا به وانما یبطل بما ذکرناه مصادم لحکم العقل الصافی من وجوب المفردة فی المرکبة
فیبطل عدم التناهی الذی قالوا به واما ان وجوب المفردة فی المرکب یستلزم عدم
تناهی المفردات انما یساعد علیه اذا انتفی عدم التناهی علی حالة مع ذلک الوجوب
وهو غیر لازم علیهم منهم ان یساعدوا علی ذلک الحکم فینبغی ان یرجعوا عن عدم التناهی
بالمرة فان عدم التناهی انما کان عدم تناهی الانقسامات لسد قصة النافیة للجزء
الفرد فعلیا او تحلیلیا وان لم یساعدوا علیه فلکل ذلک الدلایل بحثه بالبحث
ان ذلک الترکیب قد یبطل بحکم البدیهة المذکور فان لم یسیروا علی عدم التناهی فیؤول
ما ذهبوا الی الانفصال او التالیف من الجواهر المفردة فقد بطل رایهم وان استمروا
علیه فیؤول الی عدم التناهی الجواهر الفردة ویبطل ببطلانها وقدمر ویبطل عدم التناهی
بخصوصه بما تذکره ولا غبار علیه قوله ان تلک الاجزاء ان تداخلت کلا وبعضا
والتفصیل ان الاجزاء کلها متداخلة فلا حجم فلا قسم مقداریة اصلا لا متناهیة ولا
غیر متناهیة فلا عبرة لها فی افادة الانقسام وقد قال بالانقسام وان بعض هو ظاهر البطلان
وان تداخل بعضها فی بعض الکلان متناهیا فلا قسمة غیر متناهیة فقد بطل رایهم
بالکلیة کل جسم علیهم النهایة فی القسمة لان المتداخلة لا ینقسم الیها الجسم قسمة
مقداریة بعضه الی التمایز فی الوضع محصلة لا ردها ورجح بالانقسام ولو انسانا کا
یراه فوجوده کعدمها ساقط الاعتبار فی الجسم فالانقسام انما المتوقف من ذلک الکیف
وهو تناهی الاجزاء کل جسم متناه الاجزاء فیبطل رایهم بالکلیة والکان غیر متناه

فالمتداخلة

فالمستدل فله ان يبطل ما ذكر بواسطة الاعتبار المحصل باجزاء متناهية منها الجسم في ضمن الاجسام
الغير المتناهية في الاجزاء فيبطل رأيهم بالكلية ان كل جسم غير متناهي الاجزاء فانه
يبطله ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذي حصل من اجزاء متناهية متناهي الاجزاء
ولم يثبت بهذا القدر من البيان ان كل جسم متناهي الاجزاء فلم يبطل رأيهم بالكلية
قوله وان فزع اليه النظام من قد تمسك بالقفز والزاي المعجمة والعين المهملة اي سبحانه
والنبي اليه قوله وصعود افرد بعلة امر مستحسن فانه لو كان الربح فوق الزاوية
لكان الممر حاصلا ايضا قوله ولا انحصار وجه الرأس اذا كان الحجم الطالب
المص ان المص ان يحصل جسم متناه كالموقف من متناهية ثم ايراد مناسبة يتم الحجم
العدم التناهية في الاجزاء الا غير محتاج اليه بل يكفي ان يقول ان الاجزاء التي لا تتجزى
وجزء بمقدارية يزداد بازدياده الحجم الخ ويحتمل ان يكون معناه ان ارجاعه الى القول
بعدم تناهي الجواهر الفردة لا يحتاج اليه في هذا الوجه المصطلح بعدم التناهي بل يقول
من الاستبداد ان عدم تناهي الاجزاء وان لم يكن منفردة ولا مبنية البسايط لانها
مقدارية فيزداد بازدياده المقدار والحجم بحسبه الخ فقد احتاج اليه من الاستبداد ان
وبما لزم الكثرة بدون الواحد وعدم التناهي الحجم وح لا يحتاج الى مؤنة ما ذكر
من قبل وهو انما يتم اذا ثبت ان عدم تناهي الاجزاء المتناقصة يفيد عدم
المقدار وهو غريب في بحثه ولا مبرهن عليه وقد مر من قبل قوله وقد تشبث ما من قبل
طريق برهم الى التداخل اشارة الى دفع ما قال البيهم فتغير من الازدياد الى عدم
التناهي انما يفضي الى عدم تناهي المقدار ان لم تتداخل فانه ان تداخل بعض الاجزاء
فانضمامها لا يفيد الحجم اليه فلا يزداد الى عدم التناهي وحاصل السند قد عرف وخلاصته

ان الاجزاء المناسبة ان كانت غير متناهية فقد صادم الزام التداخل وان كانت
متناهية فقد صادم القول بعدم تناهي الاجزاء وما كانت منفصلة فعنا الى طرز الحكم
وان كانت غير متصلة فقد الى من منع عليه باستبعاد التفكيك فهو مادام لا يتناسس
مع ان المطا حاصل وهو بطلان عدم التناهي في الاجزاء وهو الذي يرد به بحسب
تناسب ومثله الفصل الثاني في ازالة اللاتناهي في العظم حمله على ما صرح الشيخ
في الشفاء مبدأ هذا الفصل قوله وهذا لعلم ان بين المرادين نتيجة اليه انه ان اراد
ان المستدل بين من الحكماء افراد وذلك لانه هو المتعارف فيما بينهم في الاستعمالات
وهو الذي يشعر به كلام الشيخ فلا يصدق الامر عليه في هذا المقام فان اثبات تناهي
في ذوات الاوضاع ملائمة لا لكن لا ترخص فيه في مقام ابطال التي مطلوب فيه
ان يكون في الكل شيئا اعظاله او غيرها ونقول ان المراد الاعم مما عهد في العلوم
ما يعقله منه فلا يصح من الصرح الحكم بعدم جريان هذا البرهان في غير الطبيعيات وان
اراد انه لا يصح البرهان مع هذه الارادة فيمنع فانه من الظاهر ان وقوع المبادي
وهكذا المعقول في المجردات كما يراه المتأخرين عن آخرهم والجواب انه اراد المناسك
ووقوع ذي وضع على حدا ومثله اي معقول بلا مرتبة واما غير ذوات الوضع
فلا يعقل المحاذاة الا على سبيل التخيل والاعتبار وهو غير نافع في هذا المقام
فانه لا يدين امكان الانطباق وانما يتطلب الحكم بان المبادي فيها بازاء المبادي
مان المبادي في سلسلة زاوية اولها ان المبادي في ان حصة كذا وما يتلوه تا لتا
وكذلك في الثاني وهكذا وهو لا يورث الانقطاع ولا التناهي فلا تخلف وانما يظهر
الانقطاع لو سقطت الزيادة من المبادي الى غيره الى ان يبلغ الطرف الاخر

بالقطاع

بانقطاع ذلك التطبيق ولم ينقطع بل استوعب الكل ولا يلزم منه المساوات في العدد بل
كما وات عند ذوات الوضع وان اريد بالمساوات هذا القدر من التطابق فلا نم بطلانه
ولو كفى هذا القدر لاسترحنا عن تجشم مؤنة التطبيق فانه متى ان السلسلتين بهذه الصفة بعدما
طبقت احديهما على الاخرى اولا وان تحتمل معنى محصلا بد من الافادة اولا نم عليها النظر
فيه ثانيا **قوله** ثم انه يظهر الخلف منها ملزوم انقطاع الجانبين الخ وذلك لان التطابق
لو كان في زمان غير متناه فيكون تدريجيا لا دفعيا فحين يطابق السابق ان استعلت
الزيادة الى ما بين مبدا ان الزيادة واذ تطابق ما دونها استعلت الى ما دليه وهكذا فلا يزال
تنتقل الزيادة من مرحل الى مرحل ولا يستقر في الاخر حتى هي الناقصة ثم الزيادة فلا بد من
عن يوجد التطبيق الواقع في زمان متناه او دفعة **قوله** ولا افتقار في ان العقل يحكم
حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج الخ فيدل على ان التطبيق الماخوذ في الدليل هو
التطبيق الخارجي وامكانه نم اولا لان التطبيق في الخارج انما يتيسر بالحركة والحركة
غير المتناهي ممتنعة **قال** الشيخ ونقول لا يجوز ان يكون جرم لانهاية له لتصحح ذلك الحركة
لا بجعل الا على احد وجهين حركة يكون فيها استبدال المكان وحركة لا يكون فيها استبدال
مكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان وذلك مما يستحيل على الجرم الغير
المتناهي اما المكان غير متناه في جميع الجهات فلانه لا يخرج عنه مكان حتى يستبدله واما
المكان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور فراغ لكنه اذا انتقل اليه
لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فما انتقل لكنه انما ماد بجر
فيما وراء انتقل داخلي في الجهة الغير المتناهية متناهية وثانيا لان الجملة واحدة
وانما تحللت الى جزء وكل فاذا انتقل مبدا الجزء الى مبدا الكل فقد ذهب الرتبة الثانية

للكل من البين فلا يتحقق انتقال ثانية الى ثانية الكل الا ان يعلم ان مبدا الثانية لها باعتبار
البداية واعتبار الثانوية فاذا انتقل المبدا من حيث هو مبدا انتقل الى ثانية من
الناقصة الى خير الرتبة الثانية من الكاملة وهو حيز الاولى من الناقصة هو التطبيق
لايخفى عن بعد في التطبيق المعهود في العلوم لتعطل الامر في الكل بين ذلك نقول
ان تقرير البرهان على محاذاة ما يقول في الخلا وان الابعاد لو ذهبت الى عدم
النهاية لصدق هذه الشرطية لو تطابقت الجمعيات من ذياد حاصله ازديادها نقص
على ما كانت عليه او انتقص حاصله انتقاصها على ما كانتا عليه بمجرد التطابق بلا
انضياف وتخلل ونحوها من اسباب الازدياد والانتقاص وتقابل في الضرورة الى نقض
بحكم بكذب الشرطية المذكورة فان مجرد التطابق والتكان محال الا في نفسه فلا علاقة بينه
وبين الانتهاء والتساوي والازدياد والانتقاص وتقابل لان نقول انه ينقض با
لمتناهيات ضرورة انها ان تطابقتا والتكان محال الا في نفسه فلا علاقة بينه وبين
الانتهاء والتساوي والازدياد والانتقاص وتقابل ان يقول انه ينقض بالمتناهيات
ضرورة انها ان تطابقتا والتكان محالا لاستحالته بينه فان تطابقهما في زمان مشاهد
مستحيل بديهة واضحة لانهما ادت وناد الحال ان تطابق في الخارج هو الحركة وهي
انما زع حسب مقام حهنا وهو الانتها فلا مضايقة في الزام عدم كونهما وتعلل الجماهير لم
تحرر والدليل وتعلل الجماهير لم تحرر والدليل كما لذلك بل هو على التطبيق العقلي وهو اعتبار
العقل كل واحد من احاد الناقصة بازاء واحد من الكاملة ولا شبهة في انه ان استغرق
الجملتين ... وناد الانتها درج تحته السدا مصادقة ان لم يكن في الخارج فهو تخيل محض
لا يفيد التساوي والانتها في نفس الامر والتكان فيه فهو ثم وقال بعض حسرة الا جميعا

بالمرة ان يعين في كبار العقبات ان السبيل التطبيقي لا يتحدد ولا يتوقف بان

فيه تدريجا مقابلا فاللاتناهي في جهة واحدة انما ينطبق ابعاضها المتساوية من الجهة الا

خرى التي هي ذات مبدأ بحسب تحريك اللامتناهي بكليته من جهة اللانهاية واخراجه تلك عن درجة

درجة وعن الدرجات التي لا حاجة بالاسر في تلك الجهة فاذا انطبق طرف احد السلسلتين

اللتين المتناهيين المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة ابتدائي على طرف السلسلة

الاخرى تطبيقا وهميا وفرضيا انتقلت الزيادة من جهة الطرف درجة الى جهة الوسط درجة

فلا تزال سيرورة تنتقل في الاوساط ما دام الفرض والوهم مشتغلا بالتطبيق ولا يكاد ينتهي الى

حد بعينه ودرجة بعينها ابدا ولا يبلغ اقصى الحدود واخر الدرجات فاذا ما انبتت اعتبار

الوهم والفرض عمل التطبيق امتد القدر اثر القدر الزائد في حد تلك المرتبة وبالجملة لا يصير التفاوت

الى جهة اللانهاية ابدا بل انما ابدا في جهة التناهي اما في حد الطرف واما في شيء من الحدود والاوساط

اذ ينتهي بحيادة بازاء التفاوت ولا يذهب عليك انه غير جائز للتشكيك فان ما ذكره انما ينافي امكان

التطبيق تفصيلا تدريجيا وامكان اجماليا فلا يتجه اليه ما ذكره فلا وجه بانه فتامل في الجواب ان التطبيق

العقلي فيما سيأتي فيه ان القدر عليه القدر الا ذات وانا كان في المتساويتين او بعض التفاوت الى

الاخرى كما في المتفاوتتين والمتحقق في الثابتين ولا شبهة في ان تطبيق غير المتناهي تفصيلا دفعة

او في زمان شاء ان تحقق لم يكن بد من انتقال التفاوت الى التفاوت الاخر بديهة ولا دخل

في ان حكم المجمل والمفصل لذلك المجمل واحد لا تفاوت فاذا توهما التطبيق الاجمالي المستوعب

في تفصيل لن ترى في هذا الاجمال من تعقل الا اذا انتقل التفاوت الى جهة الاخرى واعتبره تطبيق

المتناهي على مثله ذلك التطبيق غاية الامر ان لا تخلف فيه بخلاف غير المتناهي هذا غاية الكلام و

المناقش بعد مجال للاتقال يمكن ان يدفع المنع المذكور قوله فان امتنع ذلك الامر خارج الى آخره وذلك

لان التطبيق كل ممكن بلا مرتبة وكل ممكن على الانفراد وان شئت فعل لقطع النظر الغير فهو ممكن
على سبيل الاجتماع اذا لم يكن التنافي بينها ولا شبهة في انه لا تنافي فيما نحن فيه وما ذكره الشارح
لا يميل على الامتناع الذاتي فلم يبطل امتناع حركة غير المتناهي امتناعا واقعيا بالغير وفي مثله
يجوز ان تطبيق لا يجوز لان ذلك مسلم وان اجمع عليه جماعة فان وقوف كل صفة في جوف كرة ممكن
ولا يمكن وقوع الاصغار الزائدة على ذلك الكثير مجتمعة مع انه لا تنافي وليكن ما نحن فيه من هذا
القبيل وان ادعى الضرورة في الامكان يمنع لانه يتبين بسناد لا استناد السر فيه ان الحركة مما
هي يلزمها اخلاء العالم وهو مما هو ملزوم التناهي فحركة غير المتناهي ملزومة المتنافيين وهما التناهي
وعدمه وكذلك وقوع الاصغار جملة فانه مما هو ملزوم الاتساع والاخلاء وهو في تسبب غير
ممتنع ولا المحل فهو ملزوم اجتماع المتنافيين فتامل جدا قوله ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل الخ
المفصل منه ما يدفع ما يتراءى وروده من ان التطبيق لا يتاتى الا بتصور المطبق وهو غير متناه
وهو لا يحصل في العقل ولا في القوى فالتطبيق ممتنع وكذا الحكم بامكانه فانه ايضا فرع التصور والوهم
قوله ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير الخ ظاهر هذا ان امتناعه لان حصول غير المتناهي
من المقادير والاعداد المذكورة في المتناهي المقدار ممتنع وفيه مناقشة فان الوجود الذهني
مغاير الوجود الخارجي في الاحكام وكذلك لا يجز القوى ولا الذهن حارة وباردة ولا معوجة
ولا مستقيم ولا يكون الحاصل بالوجود الكلي من الانسان والنفوس الناطقة والفرس الحاصلا متعاربا
بحيث يكون طويل القامة مدركا ومتمزجا بالامزجة المعتادة فتلتبس الحمل عند احساسه في
قوة بذلك المقدار فلا مضايقة في حصول غير المتناهي في ذلك المتناهي و
تفصيل هذا المبحث في بحث الوجود الذهني فالاولى ما هو المشهور من ان القوة الجسمانية
لا يقدر على ادراكات غير متناهية ولقطع الكتاب تحتمله بان قوله المتناهية المقادير وصفا كاشفا

عن قال

عن حال النفوس وهذا الدليل كافٍ جاريا في امتناع حصولها في العقل فانه لا يتقرر ايضا على

تصورات غير متناهية كما يحكم به الفرد وكذا اذا كان فيه بيان آخر تحصيله وهو ان الماديات

لا يقبل العقل واكتفى به ثم اورد وليس عام وان ذكر في محل خاص قوله وهو من البين ان الجسم

الشخص اه بناه على ان الجسم مادي والمادي ابى عن الحصول في العقل المجرد وهذا

الحكم على ما ذكر مستند الى ما ذكره من القوة الجسمانية كما في الفضائل او الشخصية المنعقدة من الماديات

وان بني على ان الاشخاص الخارجية لا تخلط بها من الوجود في الذهن كما يراه المتاخرين

والحكم المذكور سادا لها فلا مضايقة في الحكم على ما لا يحصل في العقل قوله ولا يكون للمفهوم

الكلي اه تحليل وحينئذ الاول وهو انطاقي القضية المذكورة بالوضع فلا يكون المحكوم

عليه المفهوم الكلي المرتسم في العقل فيما ثبت له انما هو الاشخاص وهي ليست موجودة

في العقل وهي تنافي ما اشتهر من المتاخرين ان الحكم في القضية المحصورة انما هو على الطبيعة

المفروضة الكلي دون الافراد غاية الامر انها ماخوذة فيها بوجه غيرها اخذ في المهملة و

غيرها والثاني ان الاشخاص الجسمانية ذوات وضع بالذات وذلك المفهوم

بخلافه فلا يكون هي هو وليس في العقل الا ذلك المفهوم فلا جسم متشخص في العقل سيما ان الحكم

مشار اليه والاول هو الاوجه ولا ينافي ما ذكره المصنف ان ذلك المفهوم ليس

ذا وضع وتحيز اما هو حاصل في الذهن وان كان بما هو منطبق على الافراد متصفا بتلك

المفهوم الاوصاف بالذات او بالعرض فلا يكون محكوما عليه بها البتة مع ذلك قد جعل

باعتبار هذه الافراد التي لها انها ذلك لكن ما نحن فيه غاية الامر ان تلك الافراد لها حظ

من الواقعية وما نحن فيه ليس كذلك قوله ولا ينتقض البرهان على استحالة اللاتناهي

اه المشهور ان المتضايفات ليست موجودة فانها فقضية شيئا فشيئا او الموقفان

المتعاقبات لا تكون موجودة فلا يمكن التطبيق وايضا نتيجة البرهان انتفاء عدم التناهي
الذي هو عدم الكلية على ما هو في صدر الفصل وهو تحقق بان يوجد شيء لم يتناه وبان
لا يوجد اصلا والمتعاقبات كذلك فالسالبة صادقة فلا انتقاض بالبرهان مع انه لا اعتراض
على الفلاسفة ويجد شبهة ههنا وهي ان سلب الوجود عن الحركة وان كان سلب وجود الا
جزاء غير صحيح وقد مر من قبل وسيجيء ان ذلك لا يتاتى من جانب الفلاسفة والسر فيه ان الوجود
في تمام الزمان يتوزع على البعض في الازمنة السابقة واللاحقة فالحوادث المتعاقبة والحركات
المتصلة الازلية الابدية في مجموع الزمان والزمان في نفسه كلها موجود ولا يتوقف على ظرف
الواقع وانتفاء اجزائها سابقا ولاحقا غير ظاهر وبهذا النحو من الوجود كاف في التطبيق بلا كلام
وما ذكر من نتيجة البرهان الخ غير صحيح فان المتعاقبات اذا لم تكن موجودة فالبرهان
ينفي عدم تناهيها مثل عدم تناهي المجتمعة كما لا يخفى ولعله المصنف رح بما لا يرد عليه شيء من
ذلك وحاصله ان التطبيق الذي يقع في هذا المقام هو الوضعي والواقع في زمان ثبات
والمتعاقبات الغير المتناهية ليست موجودة في الذهن دفعة او في زمان متناه وليست كذلك
في الخارج او هو ظاهر والتطبيق كذلك فلا يتاتى فيها فلا يجديه البرهان ولا يرد عليه بانه
صحيح ان اخذ في البرهان امكان التطبيق في الخارج وقد مر ما يتوجه وان اخذ التطبيق
العقلي الاجمالي كما عرفت فلا وجه له فانه لا يستدعي الوجود الا في العقل اجمالا وتعاقبها
لا ينافيه والجواب بان المصنف رح بنى على الشق الاول وبما مر من قبل هو احتجاج على البرهان
ولعل مبناها التفرقة بين المجتمعة والمتعاقبة بعد صحة البرهان بان البرهان ان تم يحيل المجتمعة
ولا يحيل المتعاقبة وهذا القدر صحيح فلا شيء على المصنف رح غير مجيد عن بعض الى التحقيق فان للقائل
ان يقول انكم تحيلون عدم التناهي في المجتمعات بهذا البرهان وتجوزون بعدم حالة المتعاقبات.

وهو محذور شنيع فان امكان التطبيق العقلي الاجمالي معاف في ما لا يخلو ايه بالزمان بجملة
فلا يصح التفرقة ولا يخلص الا موعوي بديهة ذلك ان الامكان فيما يرد به او بان التطبيق
العقلي في المتعاقبات في زمان متناه اختراع محض فان ما لا وجود له او المعدوم فيه
لا يمكن ان يقبل التطبيق التفصيلي في الخارج بديهة والاجمالي احالة فلا يمكن انضيا
واما التطبيق في الذهن فانما يحصل بوجوده غير متناه فيه بالخص فيقول به بخلاف المجتمع بر بخ
لان التطبيق التفصيلي في زمان متناه ليس الا بالوجود فيه ملزوم التخلف في المجتمع والتوا
الا ان تأتي التطبيق التفصيلي مع التعاقب في زمان متناه يظهر تخلف والامكان العدم في لا
متناه فان المعدوم مشتمل على التناقض نعم بقي الكلام في ان التطبيق الاجمالي في وجود
المتعاقب في زمان متناه بل يكفيه الوجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا في ذلك الزمان
او لا يكفيه والظاهر انه يكفيه اعني سلسلتين متناهيتين متعاقبتين في الاحاد فان التطبيق بينهما
ثابت وليس كتطبيق المعدوم بين او المعدوم بالموجود بتوهم التساوي او التفاوت في
الجانب الاخر مع انهما في زمان التطبيق الواقع هو فيه وقوعه فيه في امر متناه معدومان
والعقل لا يفرق بين المتناهي وغير المتناهي في ذلك كما عرفت في تقرير البرهان هذا ثم لا يخفى
عليك انه لا تفرقة بين التعاقب الماضوي والاستقبالي في انهما موجودان في نفس الامر
والفرق بان الماضوي قد دخل في حيز العقلية بخلاف الاستقبالي تحكم بحت فان احاد الماضوي
ليست موجودة الا في ازمنتها كذلك احاد الاستقبالي كيف والزمان امر واحد متصل
لا افراد فيه بالفعل فكيف يصح ان الماضي منه موجود والمستقبل متوقع وانما التوقع
بالنظر الى الحاضر فكذلك الماضي متقضي بالنظر اليه وعلى هذا ذكره فالبرهان ان ابطل الماضوي
ابطال الاستقبال ايضا فهو باطل بادلة واضحة ومتفق عليه بين اهل الملة الحقة لا انه
ساقط من بين بديهته ولان خلقه ومن بين اهل الفلسفة قائلون بان هي متناه فلعل تطبيق العقل فيما

لا يقبل تحليل بحسب بل بما تقتضيه ايضا والقياس المتناهي فاسد فان التطبيق امر ممكن فيه بل انما يقع
ولذلك يتحقق الزيادة بدون الانقطاع فيؤل الى ان الانتهاء لا يضايقه والاجمال يتصور فيه
مستحيل فلا يورث شيئا وانما هو تخيل محض وسيجي في كلام المصنف ره اشارة العدد والمدار عليه
قوله وكذا في المجتمعة الغير المترتبة الخ وهو اولى مما ذكره المحقق الدواني من ان التطبيق فيما لا
يورث التفاوت في طرف الاخر فان انطباق احاد الناقصة على الكاملة لا بالاستيعاب
مستفاده بعبارة زيادتها وليس من ضروريات وجودها في جانب عدم التناهي فانه من
الجائز ان يكون الزيادة في الاوساط فانه اذا لا وسط ولا طرف والكان مقصوده ان لا
ظهور الانقطاع كما في المتصل بل هناك مجرد التفاوت والتفاضل فمعنى قوله من الجائز ان
لا يكون في جانب عدم التناهي يستلزم الانقطاع فانه لا جواب قوله واما توهم استحالة
وجود غير المتناهية مطلقا عن ان يكون مجتمعة ومترتبة لكون كل مستحيلا فحاصله ان اريد
التطبيق الوهمي او العقلي تفصيلا فهو غير ممكن في زمان متناه فلا بأس بصيرورة غير المتناهي
متناهيا على ذلك التقدير وان اريد الاتفاقي فلا يمنع كما مر وان اريد الاجمالي فهو في
المتعاقبة وغير المترتبة مجرد اعتبار من العقل لا مصداق له في نفس الامر وان اريد حكم
العقل بامكانه فلا ذلك وان اريد مجرد الحكم بان في الكاملة ما يعادل الناقصة مع زيادة
فذلك حكم بالتفاضل وهو لا يورث الانقطاع والانتهاء وقد مر من قبل وقد [illegible] بعض
المشعوفين الكشف ردا لبعض فان قوله وكذا التوهم استحالة في الخارج بناء على حكم العقل
الخ يبقى التطبيق العقلي الاجمالي فانه وان لم يكن من العقل اجراء محض واما الاتفاقي فقد مر
من قبل واما قوله اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين التصويرات الذهنية اه معناه المعلومات الحاصلة
في الذهن لا التصور من حيث هي صور ذهنية فان الكلام في استحالة عدم التناهي في الخارج
ومبنى هذا الكلام على ما قرره من الانحصار على امكان التطبيق في الخارج ولا يصح اخذ التطبيق

العقلي

العقلي كما اشرنا اليه قوله فقد يظن ان اشتراط الاجتماع في الوجود اه والحاصل ان عدم الجمعية
في الزمان محققة في الدهر الذي هو نفس الواقع فان الحوادث المتعاقبة كلها موجودة في الواقع من
الحق تعالى بلا تقدم وتأخر في المعية متقدر وقد صرح بنفوذ الزمان وسيجي ان الشارح ره
تعالى في بحث الزمان ما يتعلق بالدهر وكذلك هي متحققة في الحضور عنده تعالى فان حضور
بعض يتبين متقدما على حضور آخر واذا كانت محققة فهي متناهية في جانب الماضي كما
عرف الفلاسفة الذاهبة الى عدم التناهي في الازل قوله وانت تعلم ان ما تعرض من
التطبيق اه لا يدري توجيه فان المفصلات المتجددة والحوادث المتعاقبة بها
معية دهرية اي موجودة في الخارج في ظرف الدهر الذي هو الواقع معا بلا تقدم وتأخر
فالتطبيق الذي يبنى عليه الانقطاع ليس من المحال بل هو امر واقعي بلا شبهة وغاية
التوجيه ان التطبيق العرفي لا الى نهاية في الخارج في وعاء الدهر وزيادة المبدأ
ينتقل الى الاوساط اي من مرحل الى آخر دائما فالمبدأ والاوساط كل منهما غير موصوف
بالزيادة معا ولا محذور بخلاف التطبيق الوهمي الآني او الواقع في زمان متناه
فان زيادة الى طرف عدم النهاية فكل من المبدأ والاوساط والآخر موصوف
بالزيادة في التدبر ولا خلف فيه وانما الخلف في لزوم التناهي ولذلك لا خلف في
التطبيق التناهيين المتحاذيين في ان كل واحد آحاد الزيادة ينقطع بالزيادة
عليه هذا فللمص ره ان يقول ان المستحيل هو التطبيق الواقع في زمان متناه واما
التطبيق في الدهر بالقياس الى الوجود الدهري للمتعاقبات فلا يورث الزيادة
في جهة عدم التناهي فانه من الجائز ان يمكن انطباق آحاد الناقصة على آحاد الكاملة
مع بقاء زيادة في الاوساط في الدهر معا في تطبيق الناقصة والكاملة في الدهر دفعة ولا

تقدم ولا تاخر في الدهر وهو قد يجامع التطبيق التدريجي الزماني الى عدم النهاية وقد يجامع
التطبيق الدفعي او الواقع في زمان متناه فان اريد امكان التطبيق المتعاقبات في الد
المجامع للاول فلا خلف فيه وان اريد المجامع الثاني بمعناه فالتطبيق في الدهر فيها بحيث ترتيب
عليه لزوم الانقطاع غير لازم فلا ينتقض البرهان فيها فتدبر جدا وهو نهاية بالبهرون في هذا
المقام وسيد فيه دعدعة قوله ثم انه لو كفى الاجماع في الدهرية فاصله ان هؤلاء الناظرين يعتقدون
بذلك الردع على الفلاسفة القائلين بعدم تناهي الازل وهو سكوت به الى احداث العالم فيرد عليهم
ان الحوادث المتعاقبة في الماضي اما هي متعاقبة في الدهر بلا توقف كذلك الحوادث الابدية
المتعاقبة الى نهاية فلو كفى هذا الاجماع في نقوض البرهان بالحكم بعدم النهاية في الماضوية يكفي في الحكم
بعدم تناهي المستقبلة بلا تفاوت بوجه من الوجوه وهو عدم النهاية عند هؤلاء وهو الحق
الذي تقرر عليه عرش قواعد الملة الحقة ان قوله لا بداية شانه مشتبه لا من بدينة ولا من خلفه
فهو كما يصير ان الفلاسفة بفرط بهم الطفرة اد النقل بالنقل فهم بهذا افتقر المنى الف باعوان بهت
ادطاهم بالمرة قوله وحاول النقص عن ذلك اي عن لزوم تناهيها في جانب الابد بعض حمرة اللاحقين
بالمرة ان يقين يقال فلان حمرة الناس وفلانة حمرهم بها دسره عكس انساب في فرائهم يقصل
والنار وحمله الا لاحقين ويحتمل ان يكون مخففة مشتبهة على وزن سبه وشعله او مخففة منها
والمعنى بعض جماعة من الناس اللاحقين بالكمال ان يقين كما يقال بعض سفهة الناس قوله
وليس فيه بالاعتبار الاول تعاقب وترتيب انتفاء التعاقب فظاهر واما انتفاء الترتيب الاتيان
فغير ظاهر وانما الظاهر انتفاء الترتيب الذي بحسب التجدد في افق المقتضى الذي هو الزمان
واما الترتيب الرتبي والطبعي في افق الزمان والحوادث الكائن فانتفاء ما ليس بحسب قوله فتأمل
قوله ومحكم الثاني انما يجري فيما وراه الوجود وحاصله ان المتعاقبات المستقبلة متناهية لا بمعنى

البتة

وليست سابقة الى حد لا مبدأ له بل هو متردد بين نهاية ونهاية الى ما لا يتناهى فما هو الوجود بالفعل متناه
فلا ينتقض البرهان اذ بانتقال زيادته الى الطرف الآخر الذي هو صفة التناهي ايضا لا خلف والماضي
ان فرض غير متناه فمقدار الوجود بالفعل يستحيل جريان البرهان عليه فهو متناه فالماضي والمستقبل
سيان في التناهي واللاتناهي وان تعلم ما فيه فان الزمان اذ هو امر واحد متحقق من ازله الى ابده
موجود فالتفرقة بين الماضي على تقدير عدم التناهي فيه والمستقبل بان الاول قد دخل في الوجود
بالفعل وهو غير متناه دون الثاني لا يؤول الى طائل وكذا ما فيه بمقارنته من الحوادث فيجب الحكم
بانه ان اخذ بالاعتبار الثاني لم ينتهض البرهان لفقدان شرطه وهو الاجتماع فيختار انه
متناه في مقدار ما هو الوجود في الزمان واذ قد قام البرهان باحالة الماضي وهو غير متناه با
لاعتبار الاول فهو والمستقبل سيان في التناهي وفيه دغدغة بعد فانه قد تقرر البرهان
بالتطبيق العقلي الاجمالي لا التطبيق الخارجي والتفرقة بين الماضي والمستقبل بكونه الوجود
بالفعل وعدمه غير معقولة فهما سيان في نهوض البرهان نعم على ما اخذه المص التطبيق لا ينهض
البرهان فيهما اصلا ولا حاجة الى التفرقة وتدبر من قبل والله اعلم قوله اقول ولا شك في
عدم جريان البرهان الخ وحاصله انه يحتمل عدم تناهي الماضي دون المستقبل بهذا البرهان
ايضا فالحاصل انه ان كان مبنيا على الاعتبار الاول فلا ترتيب فيه كما لا ترتيب في المستقبل
فلا نهوض فلا وجه للاحالة بناء عليه وان كان مبنيا على الاعتبار الثاني فلا اجتماع فلا
نهوض ايضا فلا تدري لم يحيل الاول دون الثاني قوله لا يخفى فيه الفرق بينهما الخ يعني ان
عدم الاجتماع كاف في ابطال البرهان عن الانتهاض والتفرقة المعقولة دخل لها في هذا المقام
قوله مهوش بهم الخ بالشين المعجمة هوش تهويشا خلط وهو شر الزحم بالراء جاءت به
الروايات وكذا التشويش في المشهور وتنكر في القاموس ويقول وجه منهم تشوش اي اختلاف

والتشويش والمنوش والمشوش كلها لحن ووهم الجوهري والصواب المهوش والمهوش والتهويش به برئاني
المسافة قوله اعني مركز الدائرة المطابق لقوله ولكن نصف قطر كرة دكراح وهو مركز الكرة وادعى الكرة مركز
الدائرة فيهما واحد اذا اريد بالدائرة المنقطة والعظيمة عرفه ولا باس به ويرد انه انما يتم لو وجب ان يكون
والاوضح ان يقول ان اريد مسافة الخط الملحوظ فلانم ان لها اول فان مبدا الحركة ولا اول لها فلا اول لمسافة
المذكورة النقطة فلانم انها بالفعل حادثة وانما الحادث المسافة بلحظ ومسافة النقاط وهي غير متناهية
لا اول لها ولانم انه يجب ان يكون لها اول ولو كانت حادثة وذلك لان قوله وكل المسافة المتعلقة
بها سيجيء عليها ان مسافة النقطة انية وتحصل بانقطاع الحركة التي سوالي فيكون لها اول ان وشيئا
هذا التقدير لا وجه له فان كل مسافة نقطة انية لكنها غير متناهية في انات غير متناهية وهي بعينه ليس
لها اول بلا شبهة وهذا الورود وحل والنقض ان الدليل ان تم لم يصح انفصال الخط المتناهي
المسامت لمثله الى المسامتة والتالي باطل بالحس والضرورة فان خط المتناهي لما سامت لا بد لك عليها
نقط ان تحركه بعد المسامتة الثانية الى ب ق منه فنقول ان مسافة ما بعد الى ب حادثة فلا بد
ان يكون لها اول ان لا يكون فيه مسبوقة بمسافة وهو لا متصور فان المسافة انما تحصل با
لزاوية الحادثة بين ذلك الخط فحين كان مسامتا لا زاوية فحين هو قد صير مست
وهي منقسمة الى غير النهاية فيكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بها وهي بعينها يلي بعض
مثل تلك النقطة وهكذا وكل والحل قوله وان ثبت ... فكان تفصيل الخ لا بد منه فان
المشهور ان الحدوث اني او تدريجي ولا شبهة في ان حدوث المسافة ليس تدريجيا فانه لو كان
كذلك لانقسم بحسب انقسام الزمان ذو المسافة الانية لا تعقل والمسافة المحيطة لا تعقل بين
من الخطا المسامتة الا انقسام الخ فان بعض المسافة ادن مسامتة وعلى الثاني فلا يوجد اوله ولا
مسامتة وهو بين بطلان وعلى الاول فطول المسافة فاصل من قبل فلا انقسام الخ فيكون

انما ملابسه له من اول ان كما لا يخفى **قوله** وكل من الآن والموافاة الخ وذلك لأن
المراد من الحدوث اعم من ان يكون بالفعل متحققا ان يكون اثرا عما يكون الممتنع
عنه موجودا بالفعل وترتيب عليه الآثار المطلوبة منه لكان متحققا بالفعل والا
لشيار العدد وذلك مع انها وقعت على حد المثال فلان المناقشة كثيرا **قوله** كالصور
الكائنة مبني على ما هو المعهود فيما بينهم من ان الصور تكون وتفسد ولا توجد
بالتدريج والحركة بخلاف ما عليه بعض المتأخرين من الحركة في الصور **قوله** يعنى
هناك ان هو نهاية زمان فرضناه الحادث او فرضناه فيه الحادث كالحركة وحصولها
قوله لتقدير معين من الزاوية الخ لا وجه ان الزاوية هي السطح المحاط بالخطين
المتلاقيين على نقطة مشتركة بينهما القائمين بذلك السطح ولا ريب في ان الخط
المنطبق على مثله المتحركة مع ثبات طرفه لا يكون قائما بذلك بل بسطح آخر وهو
المتحركة فاذا الحركة دائرة وبين ذلك الخط المنطبق هو عليه السطح لم يكن لهو زاوية
لان الخط المتحركة ليس بذلك السطح وقس عليه الزاوية التي هي الحادثة كما عليه الطبيعيون
لانا نقول اولا ان هذا الخط المتحرك بعد الحركة منطبق على خط فهذا الخط الحادث بتمامه
بهذا الانطباق بحصر مع الخط الثابت زاوية وثانيا ان السطح المحصور بين هذا الخط
المتحركة والثابت يسمى زاوية لشهادة لا شبهة في ان حدوثه على نحو ما ردمه **قوله**
وذلك كمطلق الزاوية الخ لا يخفى لو كان مطلق الزاوية موجودة لكان من قبيل المثل
الافلاطونية وهي المهيات الموجودة بلا تشخص كما اشير به كلام الشيخ الرئيس ومنه
انطلب بما لا يحوم حول ساحة شبهة وذلك لانه لو كانت موجودة وهي متعينة لكانت
على قدر معين وهو حادث نحو حدوث التدريجات لانا نقول لا نم اللزوم بل وجودها متعينة

لكن يبقى ما يحدود واحد معين من الحدود ويقول ان الموجود في الخارج انما هو الزاوية

الحادثة مندرجة في الحدوث وقدام وجودها في الآن ووجود مطلق الزاوية انتزاعي

ليس متحصلا بالفعل كما يسرع من الاشخاص ووجود المطلق وهي موجودة في ازمنة غير متناهية والمطلق

بسبوقيتها والمطابقة في كون هذا الوجود فتأمل جدا **قوله** ولا مقصود ان السابق عليها ان بعد والاكرام

يتأتي الا بين يحصل بينها امتداد وقد ثبت بما لا ريب فيه عدم تناهي فلم زمان والحركة

المسافة وعليه بناء هذا المقام فاستعمل في ما يحتاج اليه من صور الحدوث والعدم **قوله** والا

فلا اقتران الوجود ان ثان المعدوم اللاحق اذ يسبق فيها فهو زمان ممتد ابدا ان زمان الذي

هو ان لا يكون العدم قبله فلا بد من ان يكون هو موجودا فيه فهو اقتران الوجود فان في غير الازل

والانتهاءات التي لا تنتهي **قوله** وقد لاح بهذا انه الى الحجة الظاهرة انه تقرير اخر بحذف بعض

المقدمات وضم اخر اليه وذلك ان تقرير البرهان المذكور ما ان المراد بالسابقة للنقطة والآنية

في انه فيقول لا يكون مسبوقة بما به والثاني ان كل ما هي يحدث بمقام الزاوية لا الى

نهاية واللازمة لو كانت مسبوقة بما به لكانت مسبوقة بمبادئ غير متناهية متناقضة

الاول وفيها بينها ومتساوية بينها لا متناقضا والا كانت متناهية هي اول السابقات مبنية

واذا كان السابقات غير متناهية كلك حصلت في زمان متناه على خط غير متناه الخ

وحاصله اختيار الشق الثاني عليها ورد الاعتراض واثبات حدوث السابقة الحافظة

مع عدم الضرورة فان سابقة خط خط لا يكون الا بما به لنقطة واذا كانت السابقة

وهمية ثم الثابت ان لا بد لها من الاول والا لحصلت السابقات متناقضة فلا يلزم

حصولها في زمان متناه على خط غير متناه وذلك ان يقول ان المراد سابقة الخط الخط الذي

بعد ما لم يكن اصلا لا بد لها من اول لنقطة منها والا لما يثبت لحظة غير متناه في زمان

متناه

متناه اذ يتفق ان المسامتة مع الخط الى وسطه لا بد لها من اول التقاط منها سواء كانت متناهية
حصل المسامتة في زمان كما في خط المسامتة لخط هو كرة متناه او كما مبدا رعاد تامه
حدثت المسامتة كما في الخط الموازي لخط متناه والمسامتة غير متناه في زمان متناه وهو
الصق بتقرير البرهان المسطور في الكتاب لا سيما في الاسفار وهو تطويل والمسطور في الكتاب رد
وذلك ان يقول انه يلزم ان يكون الحركة بقضه انه اذا قد تبين ان المرور بغير المتناهي لا يمكن
في زمان متناه فكذلك الامر الثاني انه باطل بثلثة وجوه الاول انه قد مر بغير المتناهي والمرور به
لا يتأتى الا في زمان غير متناه فيلزم ان يكون زمان المسامتة الى النقط غير متناه في جانب الماضي
فلا يكون حادثة هف وذلك لان زمانها محدود في جانب المستقبل فعدم التناهي
في الجانب الآخر والثاني ان زمانها محدود بين آخر زمان الموازاة وبين ان تلك المسامتة
وقد مر فيه بما به غير متناهية فيكون ذلك الزمان المحدود بالطرفين غير متناه فيلزم انحصار
غير المتناه بين الحاصرين والثالث انه اذ لا بد من المرور الى النقط من زمان غير متناه بينها لم
الا زمان متناه لما يخرج المسامتة الى الفعل ويقول خروج المسامتة الى الفعلية لا يمكن
الا بالمرور بغير المتناهي في زمان متناه وهو ممتنع فالخروج ممتنع والتوالي متباينة ويتجه عليه
ان المرور بغير المتناهي في زمان متناه ممتنع على الاطلاق فان الحركة اذا كانت
غير متناهية في الشدة في السرعة بمعنى ان كل جزء منها يفرض فهو اشد سرعة مما قبله
ولا ينتهي السرعة الى حد يمكن ان يقطع مسافة غير متناهية بان يقطع قدرا من المسافة في جزء
من الزمان المحدود وفي نصفه ضعفا فالذلك القدر من قبل وهكذا فاجزاء الزمان متناقصة
واجزاء المسافة متزايدة ولكن الضرورة الوجدانية لا تطمئن به فان المرور بمسافة بعد ما لم
يكن وهي غير المتناهية في ساعة مثلا بلا اول لوجه لا مستنزع الى قبوله الذهن والله اعلم

قوله وهذا البرهان مختص الخ يعني انه مختص بابطال الابعاد الغير المتناهية بخلاف برهان التطبيق
فانه يجري في الاعداد الطبيعية ايضا وانه يعم الابعاد كلها اي سواء كان عدم تناهيها في
جهة او جهتين او جهات بخلاف السلمي فانه يختص بابطال عدم التناهي في جهة فقط على ما
كما سيظهر ان شاء الله تعالى قوله والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم الخ ويمكن تقويته بان
خطا مهما حصل نقاطا متساوية النسبة بينها واخرج من تلك النقاط خطوط متوازية الى الاخر
وبتحدد السطوح المتساوية الاقدار الخطين مشتركة في الاطراف ولا شبهة في ان السطوح الغير
المتناهية عدد المستدعي عدم تناهي مقدار الجملة وقيل عليه بما حاصله منع بطلان التالي فان
الامتداد ليس في جانب واحد فيجوز ان يحصر مثل هذا العدد الغير المتناهية وانما يستحيل لو ورد افراد حجم
السطوح وهو غير معقول وان مثبت منقول انه اريد لزوم انحصار غير المتناهي في جهة من
جهات الخطين بحيث ان خرج خط من احدهما منه الى الاخر فالملازمة مم وان اريد
غير ذلك فبطلان التالي مم ويرد على المحاذات على تقرير الكتاب بانه اريد لا تناهي
الانفراج في جهة واحدة من جهتي الخطين بحيث يرد به لعدم التناهي فاللزوم مم ويرد
على المحاذات على تقرير الكتاب بانه اريد لا تناهي الانفراج في جهة واحدة من جهتي
الخطين بحيث يرد به لعدم التناهي فاللزوم مم وان اريد غير ذلك فبطلان التالي
مم ويرد على المحاذات على تقرير الكتاب بانه اريد لا تناهي الانفراج في جهة واحدة
من جهتي الخطين بحيث يرد به لعدم التناهي فاللزوم مم وان اريد انه يتزايد ابدا الى غير
النهاية بان يزداد ابدا على ما ازداد قدرا بلا انقطاع وهكذا الى غير النهاية فمثل هذا العدم
النهاية انحصاره مم وبطلان الانحصار مطلقا قوله وما يصلح منها على ذلك الخ ان
اريد بعدم تناهي السطح في الجهتين عدم تناهيه بحيث يمكن فيه تقاطع الخطين الذين في .

مثلث

تمسك الخصم الى عدم النهاية على العموم فلا نم زويه تخرج الخطين المحيطين بزاوية الى
غير النهاية وان اريد مثل ما بين ساقي مثلث الى غير النهاية فهو صحيح ولكنه غير نافع كما عرفت
مع البينة والسند عليه تمامه فتامل قوله فان جر ذلك في امكان اللازم فلم لا يقبح في العقم
اللازم هو عدم تناهي الانفراج الى حد انه غير ضار فانه لا يدعي الامكان في نفس الامر
بل على تقدير ذهاب الخطين الى غير النهاية وهو حاصل ثابت بالابرهد عليه ان الوسع
اجزاءه بان يكون كل من متساهما لزاوية ويسلك الخطين الذاهبين الى غير النهاية واذا اشتد
تناهيهما فقد اشع عدم تناهي الابعاد الوترية جميعا في نفس الامر على ذلك التقدير فلا تقدم
المقدم وهو عدم تناهي الانفراج فانه لازم لعدم تناهي الخطين بلا مرية وليس لهما من ثبت
عدم تناهيهما وسر ولئن سلم لعله ما لزم منه تناهي الخطين وربما يلزم عدم تناهيهما
المستلزم لعدم تناهي الانفراج جوجود غير المتناهي من الابعاد يستلزم النقيضين و
نفيه ايضا فان ملزوم النقيضين محال قطعا وان جعل اللازم ذهاب الخطين الى غير النهاية
كما يشعر به قوله في تقرير الدليل لو امكن وجود بعد غير متناه الخ فهو ايضا صحيح فان تناهي
الاثنين تناهي ادبار بعينه لما يلزم عدم تناهيهما على تقدير وجود بعد غير متناه كما عرفت
وان سلم فهو قادح في العقم فانه غاية الامر يكون وجودا غير المتناهي يلزم ما للنقيضين
رفعه المطلوب فان الضرورة قاضية بامكان ذهابها الى غير النهاية على تقدير
عدم تناهي البعد وسنعه مكابرة صريحا وتناهيها يا في الادبار اللازمة لها الواجب ان
يكونا متناهيين وغير متناهيين قوله وقد لفرض زاوية الانفراج كشكل قائمة الى النقطة
ان ساقي تلك الزاوية اذا جعلا مثا ونقين بحيث النسبة متساوي الزيادة بان الساقان
يحيط لها الوتر مع احدها لها في الساقين بين ان افراد سين المثلث بحذاء ان عندو تزداد

مساويا للستة وبان يكون كل منها ثلثي قائمة لما ان الزوايا الثلث للمثلث
معادلات لقائمتين وان واحدة منها ثلثا قائمة فيكون ان اربعة امثالها قائمتين
واحد منها مساويا فيكون كل ثلثي ما زاد فيكون الوتر مساويا لهما لانه لو كان اعظم يكون
زاوية الانفراج التي توترها اعظم لما في الاصول من ان الزاوية التي توترها ضلع اطول
اعظم من الزاوية التي توترها الضلع الاقصر او اصغر فيكون الزاوية التي توترها
الاطول منه اعظم من الزاوية التي توترها الاقصر لما ذكرناه مع ان الزوايا كلها متساوية
فيكون الالواح بقدر الامتداد وان فرض ازيد من الامتداد وانما فرض
ذلك ليكون اللزوم اظهر لان الامتداد من اذ ذهابها بالفعل الى عدم النهاية والانفراج
مساويا او ازيد يكون ذلك وقد مر تفصيله مما نقلناه من الشيخ رح واندفع ما قاله الحاكم
من ان الفرض مساواة البعد الانفراجي للامتداد الذاهب الى غير النهاية فرض محال
لان البعد محصور بالبين فيقتضي فرض المساواة فرض عدم تناهيه مع التناهي وذلك
لان المساواة المفروضة انما هي مساواة الوتر لهما وهما متناهيان وهو ممكن بلا
شبهة واذ ذهابها الى غير النهاية بالفعل لان ازدياده بحسب ازدياد ذهابها فقد مر وانا اعلم
ان العوارض المساواة هو الشيخ الرئيس هو الشيخ الرئيس والمعول عليه هذا الزيادة
وبالاعتراض الاتي الصف فلنقل عبارته في هذا المقام واما الذي يلزمه انه كان متحرك
على الاستدارة لكان له شكل مستدير وكان نصف القطر به كلها الانهاية له فتضاعف
ما لانهاية له ولو كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن
المنفصل اليه او عنه بعيد متناه ثم يلزم ان يقطع لاني زمان متناه وذلك مع صحيح ذلك
ما لم افهم حق الفهم حتى ادرس الصحيح وذلك لانه لم يرين في تعليم ان لكل متحرك على الاستدارة

يجب

يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يتبين لي في تعليمهم ان ما لا نهاية في جهة لا يصح له فان
بلغوا هذا انه ان ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة وسواء انه لا يقبل الزيادة ثم استعملوا الحد
الدائرة فقد ان يكلفوا اشططا لا يلزم وهم بكلفة فان اراد انهم ان ذلك لا يقبل الزيادة
بكيفيتهم وغير محوج اياهم الى ان يوسطوا امر التضعيف والتضعيف فيه من حيث تضعيف الخط
وعلى ايضا ان لا يكون التضعيف الا بحدود ذلك التضعيف واما من حيث البعد فانه ليس
يجب عندي ان ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية كيف ويحيط به الخطان
ولو صح ذلك لا يسعنا عن ذكر مقطع في زمان متناه بل كنت احكم قطعا عن قريب وسواه
غير متناه ويجده خطان يتقاطعان انه لم يبين يجب ذلك فلانه ليس اذا كان البعد ابدا يتزيد
يجب ان يحصل هناك بعد غير متناه بل يكون التزايد ساريا الى غير النهاية الى اخر ما فصل في
الكتاب قال فان استثنى احد ان بين انه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس طريق البيان
ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجه بل يجب ان يقولون لهذا الغرض بعدا ما بين الخطين
من الخطين الذاهبين الى غير النهاية بمعاملتين ويفصل بينهما خط يكون وترا لزاوية
التقاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد هو الى غير النهاية فاذا ان الزوايات على
ذلك البعد موجودة غير نهاية يمكن ان توجد متساوية لان الزوايات والتي توجد على
ما بحث يحح فما هو فرق مثلا ان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع
زيادة اخرى بحيث يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الابعاد
وذلك لان الزيادات بالفعل بل موجودة وكل زيادة بالفعل فهي توجد لواحد وكل فيلزم
ان يكون بعد موجودة فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد
زائدا على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه ما حصل على هذا الوجه.

كان الخلف حال ليس يحتاج فيه الى الحركة وذلك لان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا مع
الخطين فيكون متناهيا غير متناه وهذا لم اسمع ويرد عليه مثل ما اورده على هولاء من ان
التساوي لا يتوقف عليه الكلام ويشير الى دفعه بان الخطان الامتداديين اذا
ذهبا بالفعل الى عدم النهاية وازدادت الانفراج بحسبه يصير غير متناه بلا مرية ويفرض التساوي.
تظهر الخلف ويورث فيما يكون ازيد لان المثل موجود في الزايد وانما تكلم على هولاء
بان دعواهم ان الحركة يضعف القطر يحدد ولا يورث الخلف بل لا بد لبيان ذلك من
حديث التناسب ولم يرد ان الملازمة ينطبق بل اراد ان ادعاء الملازمة بعيد عن
البيان سوجه اليه المناقشة الى ان سوق بالبيان فتدبر ولم يتعرض الى الرئيس بالاطيني
لسانه وعلى هذا ينبغي ان ينسب الجواب الى الشيخ مع الاشارة الى ان تحريره يكفيه والله
اعلم **قوله** وبهذا البيان كما مرت الاشارة اليه ورد عليه اولا منعه فان البعد لو كان
غير متناه في جهة فقط يمكن ان يفرض خطا ادنى ساطعا خطا في ذلك البعد غير متناه من
وانكان العروض الاول مستحيلا على طريق العروض المستعملة في الرياضيات ويدل
عليه كلام الشيخ في الاشارات والافق الحاشية ان نفرض اسنادان غير متناهيا
فانقلب ان الكلام الشيخ مبني على الغرض وان الرياضيين كثيرا ما يبنون
ولا يلهم عليا ذلك لكن ما وجه دفع المنع فان مراد ما ان الخلف لم يلزم من نقيض
المدعى فقط بل بانضمام امر اخر بعروض البعد فربما يكون منشاء الاستحالة هو الامر الزايد
واجتماعه مع المفروض في المدعى فنقول مدار هذا الامور على ان تلك المقدمة بعينها
نقيض المدعى يستلزم الخلف وظهوره ولزومه من النقيض انما يتوقف على مجرد الفرض
المذكور واعتباره ولا يتوقف على تحققه وامكانه ولا يذهب عليك ان فيما نحن فيه لزوم

من الاجتماع فان كان الاسطوانة لو كان غير متناه نفرض خطا آخر مقاطعا لخط سمتها
غير متناه ذاهبا الى غير النهاية في العدم لا يورث تحدد غير التناهي الا تجددا وهميا محضا
وانما يورث تجدد غير المتناهي الواقعي منه مع عدم التناهي لذلك البعد اذ اخذ
ذلك المفروض وانقياد سيلزم ذلك التحدد لتبس ذلك البعد فقط والظهور
بالفرض ولا بعد ان يكون واضحا فتامل فيه وجيها لا رجحه والله اعلم بحال عباده
وثانيا بان اشد يادا لانفراج متنافيا ممكن على تقدير ان يكون الابعاد غير
متناهية في جهة بان يكون البعد الاول مثلا شبرا ثم يجيء الامتداد انما ثم تاخذ
في ازدياد الانفراج حتى يكون تمامه اعلى الشبر ثم يتجاوز فيا خذان فيه حتى يكون
زائدا على ذلك الزائد باقل مما زاد على البعد الاول وهكذا او هو ابطل غير واضح
اولا لان التزايد بين بالتناقص مثلا فتأمل كما يتضح من الهندسية وان كان الكلام
فيها في الخطوط المستديرة والمستقيمة وثانيا لان في ايراث الازدياد التناقض
عدم التناهي كلاما وثالثا لان اختصاصه بعدم التناهي محل تامل واعلم ان التناهي
وعدمه في الجهتين عبارة عن التقاطع خطان على القوام لخط طول واخر عرض
متناهيين او مختلفين فذاهبا متقاطعين لا على ما يمه الى غير النهاية لا
يكون في الجهتين بل جهة واحدة وحينئذ البرهان فلا يكون مختصا بابطال اللاتناهي
فيها فوق جهة وهو متناقضة واحدة فان المعتبر ان عدم تناهي بعد واحد يبطل
الاسطوانة مثلا الاسطى بهذا البرهان كما يبطل بالمسامتة وان انفراج ذلك
الساقين اذا ذهب الى عدم النهاية فلا بد من ان يكون خط هو عمود على جهة ما
ذاهبا الى غير النهاية وغايته الامر انه يستحيل الانحصار وهو لا يضر بالمقصود فان

التنافي لكن يرد عليه ان يكون منشأ ايا او غير منشأه الفصل الاول في اثبات امكان تحقق
منه **قوله** قبيل تحقيق منه الحقيقة الموجودة في الخارج ولا بعيد ان يبقى على اطلاقها
قوله واثبته اخرون الموهوم الخ فان قلت يمكن ان يثبته في التوهم فان المكان
المكان هو البعد الموجود في الخارج كما يراه الاشراقيون فهو امر واحد من المحيط
الى السفل ومنه الى المحيط فاجزاؤه متوهمة وهي الامكنة للاجسام والمكان هو السطح فقد
يكون بعض سطح من جسم بعضا من مكان جسم اخر والابعاض متوهمة فضلا عن ان وجود
الابعاض في المتصلات موجود كلها فليس متوهما محضا لكون الناطق والمدارك
والى ومتوهمه فافهم **قوله** وثانيا ان الشئ انما يصير فوق والخلاء وفيه بحث
فان فوقية المحدد ليست بالمكان فانه لا مكان له والجواب ان الكلام في اثبات
المكان في الجملة وفوقية بعض الاجسام وتحتية بالامكنة كما فيه كما لا يخفى فوق
الشئ انما يصير الخ مخصوص بما سوى المحدد **قوله** فان نوقش بان العلة الخ والجواب ان
هذا الوجود لا يدل على الوجود الخارجي وهو المعتبر فان المكان لو كان امرا موهوما
مثل موهومية الناطق مثلا لا يصح ان يقال انه انتقل من مكان كان له الى آخر
ويسكون له فان الانتزاعيات متصفة بالحدوث والبقاء على هذا قيس
قوله وصيرورة الشئ فوق وتحت انما هي بذلك وهو ان فان فوق الحقيقي هو
المحيط والسفل هو الوسط فكون جسم فوق اخر هو كونه اقرب من الفوق بالنسبة
ذلك الاخر وكونه طالبا لاحدهما وهاربا عن الاخر هو طلب القرب والبعد وهم
والمكان مدرك المكان بل لوازمه دخل له في ذلك وتحقيق هذا المقام سيجئ ان شاء
الله تعالى **قوله** فوق ذلك الوضع والترتيب الخ لا يظهر له وجه الا الاخابة بالاشتغال

الى جواب آخر و ح ثم كلام الناقش فانه ليس مطمح نظره الا المناقشة في
تلك الوجوه وقد ظهر بها ما سويناه ولكن لا نقر فان بعض المعترضين ابطل الكلام وحججه
وهذه الوجوه شواهد فلا ينفع كثيرا المناقشة فيها مع احتياج بعضها الى التمام وبعض
عقد الشروع فانه اذا ثبت التراكم او التقضاء فقد ثبت ان المقلة منها و
اليها وعليها مناقشة ولكنه يطول فالاشبه ان الوجوه شواهد وامرها واضح
عند الانصاف فان لو فتش منها منعت المسافة بالانبات ثم هذا فرع لا
يجول حوله الا التعديل ولا سبيل الى الخرج **قوله** بحسب يكون الاجسام متراكمة
اي مجتمعة **قوله** ويكون بينها فضاء يسع الفضاء والمداخلة ومار السمع
من الارض دائرا وهنا المعنى الجهات **قوله** بل يكون اما موجودا بالفعل
او بالقوة في محل قابل لا نسلم ان ذلك الفضاء الروح بين الاجسام
اذ لم يمكن لا شيئا فلا يكون الا موجودا بالفعل فلا وجه للتشقيق فالاولى ان
يقول ان ذلك الفضاء ان صغر الاجسام بالمتداخل فالمكان موجود
بالفعل والا فان جوزنا بالتلاصق والتماس فهو بالقوة في مادة قابلة
بان يحدث فيه جسم فيحدث مكانه لانه على سبيل التبدل والتوسعة بين ما ثبت
الكلام [illegible] ب بالحكمة فالحاصل انه اذا ثبت تلك الاحكام الخارجية
فلا [illegible] امرا اعتباريا فلا يخرج من الوجود لا اقل من ان يكون بالقوة كا
لتلاصق المتصلات وعلى التقديرين فالمدعى حاصل ثم اورد العلاوة
البعض منها انه يلزم الوجود بالفعل تحقيقا للمقام ونتيجة ان الدعوى الوجود
في الخارج بالفعل لا كوجود المناطق والمحاور كما زعمه المخالفون ولا يلزم مما ذكره

فان المناطق في الافلاك ونحوها تتصف بالصغر والكبر والاختلاف في الجهة
فلا جرم ان يمتنع انه اذا اتصف بالضيق والسعة يكون موجودا بالفعل بقوة
كقوة المكان المقصود بالحركة وان يمنع قوله اذا لم يكن بعدا فلو لم يكن موجودا
كان لاشيئا محضا وعليه اعتقاد المتاخرين والجواب انه اذا لم يكن الاجسام
متراكمة فما بينها تتصف البتة بالاحكام المذكورة فلو كان موجودا فاما خط
والا فيكون انتزاعيا ولابد من منشأ للانتزاع فيصح ان ينتزع موجودا خارجيا
والضرورة قاضية بانه ليس الا البين فيكون موجودا وان تشبث بقول انه
لا يصح ان يكون الاجسام انفسها منشأ الانتزاع والا يصح للانتزاع
لو كانت على غير ذلك الوضع والترتيب وهو باطل لانه ينتزع يعني في ترتيب
اصغر واكبر ولو كانت على غير ذلك الترتيب فلو كانت منشأ للانتزاع
لكانت كذلك بشرط الترتيب وهو بين الانواع على حد من القرب والبعد
وبين الاكوان مسافة اقل واكثر منه يتصف بالذات وهو المنتزع
منه القلة والكثرة لا بحالها لو حركت الاجسام الى وضع اخر فلا يكون
لاشيئا في الخارج بخلاف المناطق فان منشأ انتزاعها هو سطح الدوائر
مع الحركة اذ بدونها فقد بينا انه لو لم يكن موجودا لكان لاشيئا محضا بلا
واضح وبعيد للمصنف قوله اذا لم يكن له مادة قابلة معناه ان الاجسام
لا يصلح لان يكون مادة كما مر وليس في البين شيء اخر سوى ذلك الفضاء فلا
يكون الا شيئا محضا والدليل تشبيه بخلافه ولا محض هو لا ولا ان يقولوا
كما ان ذلك الفضاء موهوم كذلك لا يتصف بهذه الاوصاف بحسب التوهم

المحض

البحث وبعلم ح لا كلام معهم **قوله** واما قيامه بنفسه الخ يعني انه لو لم يكن قائما بنفسه
لكان بالاجسام بالذات او بالواسطة او بغيرها بالكلية والثاني ممتنع بديهة
والاول باطل لانه يبقى بعد انتقال الجسم ولو كان قائما به لانتقل بانتقاله
ولو لم يكن الاجسام موجودة لكان موجودا وهو المعنى بالنسبة او المراد ط
فيدعوا انه على زعمهم وليس يصحح دعواهم بل الفقر ان اشتبه وراجحة
حتى زعم العوام ما زعموا **قوله** العام الثاني الخ القائمان ملقبان با
لفلسفة الاولى فان اثبات الوجود وتحقيق الماهيات على دقتها كالام
منها فقيل لها على سبيل البداهة **قوله** يكون مشركا الانقباض حقيقة الشرك
بفتح المعجمة والمهملة اصوله القيد التي تحتال به الصيد وما ينصب للطرد
الانقباض انفعال من قبض بالقاف والنون والمهملة وهو الانبساط
قوله وتارة على ما يكون فيه اي بالكلية وهو المراد تابعه قوله واذا فرض
ذلك منها احتمالان الخ بسط فيه ان المكان الذي حددنا ولا يخرج
عن احدها فاذا ابطل واحد ثبت الاخر والاشبه ان تلك المقالة
المعلومة بالرسم والاثار كونها سطحي واضح غير محتاج الى البيان
فان الاجسام تحده مثلا صفة سطح الحادي لمكان بلا شبهة فانه جامع
لتلك اللوازم وهو لا ينبغي ان يكون البعد الا مكانا حتى يكون لجسم غير
متناهي فيتعلق بابطاله المستقر للامر علما انه ليس الا ذلك ان يقول
ان الواضح بالضرورة هو كون سطح الحادي المحسوس لكونه حاديا لتلك
اللوازم مكانا اما كونه كك بالذات او بالعرض فقلا عن الجائزات ان يكون

ما تسكن فيه وتتحرك اليه او عنه هو البعد واذ رفعه في الكل اذا امتنع الخلاء او
البعض فقد عرض تلك اللوازم بالعرض والمقصود اثبات تلك المفروض
بالذات ومن هذا يتبين لك الوضوح بل لا بد من التحشم الذي ذكر في الكتاب
ومثله مثل الحركة المكانية فانه يلزمها الحركة الوضعية مع انها ليست حركة
بالذات حاصل الكلام انه لو ادعي او لا ان المكان السطح او البعد فلا حاجة
ان يقول ان تسميته ملامسة في الاصطلاح ولنا ان الذي شانه كذا
وكذا امر ومه فاما لا يقول ان يصطلح على غيره مع ان البرهان عليه لا لاثبات حجة
وان اد عيت ان المكان يفهم ذلك منه فانه ما يستقر عليه الجسم او نحوه
فلا بد من الرسم بحيث لا يرد ذلك فاد عينا ان الذي شانه كذا وكذا
مرد به فانما يقول الذي يزعمونه هيولي او صورة او غيرها ان ساعدوا على
بامر ومه معنوية قطعا وان اصطلحوا اطلاقا لانه معهم فان ما نحن بصدده
تام ويترتب عليه الاحكام المتعلقة من طبيعة الحيز والحركة اليه وعنه ونحوها
قوله وعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي الى آخره كما يدل عليه قوله فالبعد
قائم بمادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي ما لا يقوم
بها مع انه بل ان يقول ان البعد الذي يتصور ان يكون مكانا قايم بسقف
كالاجسام على راي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون
بعد الحجب فما فوق من هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق واجيب
ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي
فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون غير

مادي

مادياً اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون وغيرهما والا لكان جسماً
او قائماً بالذات او بالواسطة فان هيولى الجسم المتمكن او قائماً به كذلك قيام صورة
جسمية او نوعية او قيام مقدار لزم لزم الدخول او القيام فانفسخ عقدها مهد ناه
منا وجوب كونه مسكن فيه الجسم وينقل عنه واليه او جسماً آخر او قائماً به لكن
لم يكن حادياً للجسم الخ غاية الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه وانفهامه
مما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادي يشتمله فالذي حاصل غاية
الامر انه يتجه اشكال آخر وهو ان يكون جسماني داعي المادة كالاجسام عندهم
فلا يصح منهم التفرقة بانه مجرد وتلك ماديات فانه لا مادة عندهم ولكن لا يضر
دفع الاشكالات الاخر ولقائل ان يقول لا يلزم من تداخل الاجسام افتقار
الكائنة من الجانبين ان يكون بعد كل من المتداخلين مكاناً للآخر فبنا لا يصح
ان يكتفي ببطلان تداخلها ضرورة واتفاقاً ويمكن ان يبين الملازمة
بانه لو كان المتداخل فيه مكاناً لامكن ان يكون لمكان التمكين فان الاجسام
اذ لم يمنع من التداخل في زمان مداخلة جسم آخر كما يشهد به العرف
قوله وقد ينصح هذا ان يومي الى قوم من الاوائل الخ غير المؤثر كلا عابد [illegible] بالعين
المهملة والراء المعجمة نسبة الى آخر مثلاً وحاصله ان الكلام مقصودهم اثبات
الكائنة التي وجدناها تلك الآثار ضبط بالبديهة فلا ملتفت اليه وان
اصطلحوا ان عند انفسهم ولا مشاحة معهم فلا يلتفت اليه ايضاً كما لا يخفى وبه قال من
شنع على الصبي مركب فيه رد الامر فيه قرب الغلام من البلوغ قوله كما انه
لا يحصل الخ وفيه بحث فان الاستقرار على الجسم لا السطح وانما السلاحق

والناس بالذات وابن الاستقرار من الناس ومنهما فيه قوله وهو المشهور
من افلاطون وانما قال ذلك ولم ينسب الا الصحة جازمة لانه نقل اليه ان الشاكلين
هو الهيولى والصورة ولكان ما دل اولا ان شرح في الباب الاشتغال بذكر
البعد المجرد قوله وذلك لانه يجب ان يكون متشابها الخ لا يخفى عليك ان
الابعاد التي على اشكالها الطبيعية كالافلاك مثلا اشكالها مقتضى طبائعها
بلا مداخلة شيء آخر وتلك الطبائع مع لوازمها موجودة في كل جزء فلو فرضت
حوادث شكلا معينا كان للجزء ما للكل فلم يكن كل جزء بعض وحمل ان البعد
المجرد اذا لا جزء له بالفعل ويقتضي الشكل بوحدته الشخصية فلا يلزم
ان يكون للاجزاء الوهمية التشكل وكذلك طبائع الافلاك باقية واحدة
مقتضية للشكل ما فيه وليس لها اجزاء بالفعل حتى يقتضي شكلها قوله واذا لم
يكن المجرد ذا شكل الخ لا يخفى عليك ان الفاعل للبعد غير داخل في اللوازم
كما يدل عليه قوله فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء مع منع [illegible]
القابلة اذا لم يكن من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه التبدل فانه بالنظر اليه
لا يمكن زواله فان افتقار العلة بالنظر الى المعلول لا يعقل وان ادخل في اللوازم
كما يفهم من كلام البعض في مقام ابطال تجرد الصورة عن المادة فيلزم تساوي
الكل مع الجزء في الشكل حتى ينتفي الكلية والجزئية وهو ظاهر والجواب ان الشكل
بل هو موجود بايجاد آخر فبالنظر الى ذات البعد يمكن ان ينتفي ويوجد لانه فاعله
ولم يوجد الشكل له فيزول بالنظر الى ذاته محتاج الى المادة وان لو فرض بانه
الفاعل اذا كان واحدا فلا يجوز ان يتبدل مع بقائه والكلام فيه ومن ذلك ان

ان يقول ان الواحد لا يصدر عنه معلولان فلا يجوز ان يكون فاعلا للبعد سوى الفاعل
الشكل فيجوز التبدل وبعد تقابل ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون بمقتضى
طبيعة البعد الشخصي فلا يجوز التبدل الا بتبدلها وح ينعدم فلا يجوز ح الى آخره
فان المادة انما يلزم الانفصال سوى لا يعقل الا بتغاير المحل انعكست اذا جاز
العدم عليه يلزم المادة فان انعدام شيء بعد الوجود لا يمكن الا باستعداد مادي
قلنا لا نم جواز العدم الطاري فانه من الجائز ان يكون ذلك البعد معلول
القديم بل هو الواجب عندهم فلا يجوز العدم الطاري عليه الا هوارد اذ مبادي حو
لا يورث المادية والا لكان المفارقات مادية والعذر العدد لا نقول ان التشكل
الى اصل له ح يجوز ان يزول بالنظر الى الطبيعة التي اي الاشراط ثم فانها ليست
مقتضية له وانما المقتضي البعد الشخصي فلا يجوز التبدل لان اقتضاؤه الجواز
المادية ثم فانه يجوز ان يكون نسبة التشخص اليه نسبة الى طبايع المفارقات قوله و
بالجملة ليس البعد الا صورة صحيحة لمقدار التام اعلم ان البعد عندهم مقدار
مجرد قائم بنفسه والا بعد فيه كما يدل عليه قوله لكن توهم البعد مجردا عنها فان المقدار
ليس الا ما يتقدر بنفسه كخوض الكتاب من الكلية والجزئية والزيادة
والنقص والمساواة وغيرها وليس من ضرورياته الوضعية فهو جوهر متقدر لذاته
قائم بنفسه ليس بمقدار ذي شيء كما يراه الشيخ المقتول في الاشراق في الجسم
فالتجرد بين المصور سد لجميع الاحتمالات حتى لا يكون الكلام هذا باطلا قوله وقد
قامت البراهين على لزوم الهيولى لها اشارة الى برهان اثبات الهيولى من
حيث قبول الجسم الانفكاك بابطال الاجسام الديمقراطيسية واستلزام الهيو

فانه غير فارق بين جسم وجسم آخر وحيث تعلقه الاجسام ونوعيتها على قبول الاعراض

وهي القوة غير جسمانية لقبول فلا بد من كثرة في ذاتها وبرهان امتناع تجرد الصورة

عن المادة من انها متشكلة او متشكل من ذاتها او لوازمها او غيرها كما هو

مذكور في الهيولى على الكل وتفصيل ذلك في موضعه قوله وعلى ما قررنا البرهان

فيها الخ اشارة الى انه ان استدل بان الشكل لو كان مستندا الى ذاته ولازمه

لزم ان يكون الاجسام كلها متشكلة بشكله لانها مشتركة معه في الصورية ويرد عليه

انه من الجائز ان يكون هذا البعد مخالفا بالماهية للابعاد الجسمانية فانها ان كانت

اعراضا فالامر ظاهر فانه جوهر وان كانت جواهر فهذا الجوهر يجوز ان يكون مخالفا لها

في الماهية فلا يلزم الاشتراك فيها واذا قد قررنا البرهان بانه يلزم ان لا يكون الكلية والجزئية

فيه لم يكن سبيل اليه قوله نحرها وتجده بالمهملة تميل والمعنى ان الوهم يميل عن الصراط

المستقيم نحو الهداية الى الحق وكاد يوسوس الخ ومن الاحادة اي يميل و ينحرف

سيرك عن قبول الحق قوله فينبغي ان لا يصغى بالمهملة فالعين المعجمة من صغى يصغو

وصغوا وصغى يصغى بفتح العين فيهما اي مال او من اصغى اليه سمعه قوله ويعلم ان الطبيعة

البعد الخ فيه بحث فان البعد الجسمي وهو الكم المتصل التعليمي عندكم عرض وهذا جوهر

وما اورده الشيخ في الشفاء في بيان نوعية طبيعة الصورة الجسمية التي هي الممتد

في الجهات لا يزيد على دعوى الضرورة قوله ولعل هذا يقنع الناظر وان لم يفحم المناظر

اقنعه ارضاه الخ بالفاء المهملة اسكته وذلك لانه يقول اولا ان كان الممسوح

واحد لكن الممسوحة البعد المادي يمنع التداخل والبعد المجرد لا يمنعه لا البعد المادي

يقبل الحركة والمقاومة والانخراق فلا يقبل فيه التداخل بخلاف هذا البعد فانه

متأبى عن تلك الاحكام ولا لحد من التداخل والملاقاة شئ من الاجسام بانتهائها
بل بالاسر والاجسام لا تتلاقى الا بالنهايات فلا تتداخل عليها هذا السائر ولكل الجزء
يستحيل الحسابيات لانتفى هذا البعد فانه لا كلية ولا جزئية فى الوضع ولذلك لا يصدق فى الملاقاة
لا فى الهيولى والصورة مثلا وثانيا بان البعد من سطح المحيط الاعلى الى مقابلة امر
واحد لا اجزاء فيه بالفعل فلا تلاقى ولا تداخل ولا تمانع ولو كانت له اجزاء متباينة
لكان مما ذكر وجه وايضا ان هذا لا طبيعة له ولا صورة تقتضي التحيز والسكون فيه
والركون اليه ان خرج عنه بل هو منه بسيط استدارة لا اقتضاء فيه للاحجار والحيات
والترتيب من الاوضاع غاية صالح الكائنة المتمكنات فلا تلاقيه المتمكنات الا
بالملاقاة بالاسر ولا يتصور بلا فائدة الاجزاء المفروضة بعضها لبعض فلا
مضايقة فى ان لا يتداخل ويتداخل فيها المتمكنات قوله يكاد يزيغ المتعمق نفسه
زائغا بالعجب بال وانطفاء امانه وان زيغ الشك والتى درء عن الحق فلو كان نفسه لم يبعد
عن المقام فى الاخلاق بالقائلين الا اتباع فى الخلق وهو الانة عارج قوله وعن
الثالث وهو حديث الطير الى اورد عليه اولا بانه يمكن تحرير الدليل بان المكان لو
كان هو السطح لزم ان يتبدل الامكنة نقطة فى الريح الهابة لحظة فلحظة والبديهة تشهد
بخلافه فلا ينفع منه لزوم ان يكون متحركا فاراد المستدل بالحركة تبدل الامكنة على
النهج الذى يرد الجواب ان البديهة متهم فلا يقبل شهادتها فبطلان التالى مم
وثانيا بانه لا شبهة فى ان للطير حالة متوسطة بين الاولين بمعنى انه فى كل ان يفرض
فهو فى اين لا يكون فيه قبل ولا بعد وهو حد الحركة كما سيأتى وان اريد امر اخر وهو
ان يكون مبدا ذلك التوسط موجودا فيه فيبطل حصرهم غير القار فى الحركة والزمان و

والحدوث في الكون والحركة وايضا انه يحتمل توهم ان الزمان مقدار الحركة فانهم ما زادوا
في ماهية على الزمان انه هو كمية متصلة غير قارة يلزم ان يكون محله الكم فليس ذلك الا الحركة
فنتيجة ان في ابديتها حالة غير قارة غير الحركة فلينقم بهذا الجواب ان فيه امرا زائدا ذكره
حصه غير القار في الحركة والزمان كان محتملا من مثل حال معمولة ان يقبل وافراد
المعلولات التي منها الحركة فبناء على التقدير ان لا تكون هي الحركات وهو مبني
غير قارات بسبب الحركات وكذا حصر الحدوث فان الحركة التوسطية وما يلازمها
في الحدوث بسبب كانية دفعة ولا تدريجا فلا يكون كونا وحركة فلا مضايقة في الزام
وجود حالة غير قارة لا تكون حركة ولا كونا واما اختلال وجوب قيام الزمان بالحركة
فلعله غير منتجة لان محل الزمان يجب ان لا يكون ازليا وابديا وما هذا شانه
ليس الا الحركة الفلكية وتفصيله في موضعه والله عن اقناع قوله فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة ولا ريبة في كون شانه ملكه في الحركة بالتبدل
بمبدأ في التحرك كالميل مثلا فسلبها اعم من ان لا يكون المتبدل راسا او يكون
لكن لا يكون مبدأ رفيه فيكون الواقف في الريح الهابة ساكنا بلا شبهة قوله او ما يشتمل
نسبة من امور ساكنة الخ واعلم ان الكلام في الحركة المكانية التي هي النقلة
فالسكون مقابلها فالمستدل يقول لو كان السطح هو المكان يلزم ان يكون الواقف
في الريح الهابة متحركا بالحركة المكانية وبحسب منع الملازمة فيرد انه يلزم ان يكون
ساكنا سكونا مكانيا فالجواب بما مر ادعم السكون بان السكون فقط النسبة مع
امور ساكنة خارج عن المقام فان هذا السكون هو السكون في وضع قوله اذ الذي
توقفي وحاله الخ ولا ريبة في ان تبدل الامكنة في الواقف في الريح الهابة حال له مثلث

حالة عدم التبدل بالقوة فيه فالمراد بالحال الثانية وهي مبدأ ما يقتضي لها موجود فيه قوله
علي انه ان سلم لهم ان الحركة هي مجرد تبديل المكان لم يجاب بانه قد يمنع بطلان التالي بما
نزاع انه متحرك حركة مكانية وهو الاوفق بقواعدهم المذكورة من قبل ولكن يتطرق الى ان
الحركة منحصرة في الارادية والقسرية والطبيعية لا تصح شيئا منها اما عدم صلوحه لطرفين
فظاهر واما عدم صلوحه الوسط فلانه قد مر وسيأتي ان القسرية مبدؤها طبيعة المقسور وهي ليست
مبدأ لها هنا اصلا ولذا احرج به قبل ولا يتبرأ الاعتذار بالتخصيص بان وجوب
مبدائية طبيعة المقسور للحركة القسرية في التي يكون الميل لها في المتحرك والاوضح ان
الحركة الذاتية يطلق على امرين الاول ما يكون ميل موجود في المتحرك والثاني مطلق التبدل
المندرج في الوجود كما يطلق على مطلق الخروج من القوة فان اريد في الدليل المعنى الاول
فالملازمة ممنوعة ولا يلزم السكون على ما مر والحصر الذي مر ليس فيه وان اريد الثاني فيمنع
بطلان الثاني ولا يلزم تحرك ووجوب مبدائية طبيعة المقسور للحركة القسرية في المعنى الاول
ولا يلزم شيء من التكلفات فافهم هذا ولعلك تقول ان المكان سواء كان هو السطح او البعد
فالمحذور ثابت فانه لا شبهة في ان الواقف في الريح الهابة قد تبدل عليه الهواء بالتدريج
ولكن من قبيل مقولة الملك مثلا فيلزم ان يكون متحركا مع انه خلاف البديهة فالجواب انه قد
اشتهر بالبيت من قبل ان البديهة انما هي في السكون في الاين الكائنة لا في مطلق السكون
ضرورة انه متحرك في الوضع او الملك البتة قوله وعن الرابع وهو لزوم السكون للمسافر الخ
قيد اورد في وجه الاستدلال في المشهور بلزوم سكون المحمول في الصندوق مثلا فاجيب بالتزامه
فانه متحرك بالعرض كجالس السفينة فاورد عليه بان المسافر المحفوف البالغ مشارق الارض
ومغاربها سكونه خلاف البديهة فالمصنف اورده في الاستدلال واجاب بما يقلع مادة الا

اشكال وحاصله ان القدر المسلم في حكم البديهة هو كونه متحركا في مقولة واما حكمها بالحركة الاينية
فكلا فليكن متحركا في الوضع واما التحول في الصفة فلا وكلمة لحدسه ان الحركة الوضعية
ليست طبيعية وانما الطبيعية هي الاينية ولا شبهة في ان المحفوف بالكرة الماس ونحوه
قد يكون متحركا حركة طبيعية كما اذا القي كرة من ارض محفوفة الى اسفل والجواب ان القدر
المقرر ان الاستدارية لا تكون طبيعية واما مطلق الوضعية فليست كذلك قوله الاستقامة
ان لم يعق عائق هي الطبيعية واما ان الطبيعية هي الاينية فليس مما يجب قبوله لا يرد اذا فرضنا
كرة الارض محفوفة وبدبابس شداد وسقطت من علو الى ان تلففت وصعدها الملائم لها
فيكون بالطبع والسكون بالطبع في الحيز الطبيعي والحاف ليس حيزا طبيعيا فلو كان هو السطح لزم
ان لا يكون ذلك السكون طبيعيا او يكون الحاف مكانا طبيعيا لان مقتضى الطبع شيئان
المكان والجهة يعني المكان بشرط الجهة فمقتضى الارض سطح الماء بشرط ان يكون تحت
الهواء مثلا فحينئذ يكون بركة ركن الكل وقد عاق عائق عن الحصول في ذلك الحيز ولم يعق عن
الجهة فيكون سكونه طبيعيا بوجه قسريا بوجه الفصل الثاني في ابطال الخلاء قوله لان انما يمنع وجود
المكان الخ هذا دليل على بطلان المكان الخالي والمذهب ابطال الخلاء يعني فضاء لا يكون فيه
الجسم كما في ما وراء المحدد وبط فالاصح ان يقال ان ذلك الفضاء لا شيء محض او بعد
مجرد موجود والاول باطل لقبوله الزيادة والنقص فانه قابل للقسمة وهو ثابت له بالضرورة
الى بعد ولا ريب في ان الافراد اصغر من الكل المقسوم وكذا اذا قيس ما بحجم من الاجسام
يكون اما زيادة او مساويا او المعدوم لا يصح هذه الاحكام فلا بد من ان يكون موجودا
منقسم او مساحة على الاول المط وعلى الثاني ينقل الكلام الى الرسم ولا يعقل الا الجسم ولا شيء
في ان تلك الاحكام له دائما ليست بالقياس الى الغير كالتقدم والتاخر بخلاف الناطق والمحاذي

فالانتشار ان انتشار عنها هو الجسم الكري الموجود وليس بيان ذلك القضاء وذلك فان الاجسام
لو رفعت من البين فهو على حاله لو لعله واضح عند الناظر وان لم يعد عليه المعارضة
الثاني ايضا بطلانه اذ لا فاه جسم في حجمه فيكون حسا او بطبعه يستدل على بالمرة وهو بديهي
البطلان كما مر وهذا دال على بطلانه بالمرة كما لا يخفى قوله والحجة التي توجب تكذيب حكم
الخلاء الى التكذيب الصريح والفعلية بالحجة والحجة الاولى كانت ممكنة لان بعض المشاهير
واضحة فان لم يعدوا عليها مشهورها ملبسهم فلا يخرج من التكذيب بكل المصير ههنا انها
الزام مبنية على معتقده وضعت على تسليم الخصوم بخلاف الاولى والمشهور انها تحقيقية ومنهم من
اليه ان المذهب ان الخلاء ممتنع لذاته ولا يفيده الحجة لان قصارى امرها ان وجود
الخلاء ملزوم المحال لذاته وهو لا يستدعي الامتناع بالذات فان عدم المعلول الاول يستلزم
عدم علته المستحيل لذاته مع انه ممكن الذات والجواب بالزام ان نتيجة هذه الحجة ليس الا
الامتناع المطلوب به يندفع ما ذهب اليه القائلون من الوجود بالفعل والامتناع بالذات
بخصوصه يتضح بحجة اخرى او بان من خاصة الممكن ان لا يستلزم محالا بالذات سبق
تحقيقه وان يستلزم بحجة اخرى ملاحظة له كما في عدم المعلول الاول فان استلزامه عدم علته
من ملاحظة انه واجب بها ومعه انها علة له بما هو عدمه لا يستلزم شيئا من المحال والخلاء وجوده
بنفسه يستدعي المحال لانه بنفسه بما هو ملزوم امكان الحركة فيه اه وان منع بدفع بما سيأتي
عنقريب ان شاء الله تعالى قوله وثانيا بان لا كما ادعانا الى آخره وحاصله ان المدعي بطلان مكانية الخلاء
وهي ثبت الامر فيه للامارات وهو حاصل فان منع الحركة فيه هو سلب المكانية قوله
قلنا مما فيه لان امكان الحركة على تقدير وجوده ايضا ممنوع فكيف يكون اسهل لان الحركة
لا يمكن الا مع العاوقة فانها المحدودة بالسرعة والبطوء ولا يمكن الحركة الا مع فهما واذا

وجد الخلاء ملا معاوقة فيه فعوله بل لو وجد المكان الخالي كلام ظاهري يا وبين الكلام المتعلق بهذا المقام

انه لما لم يتعلق رح بل مع فرض معاوقة على النسبة مخصوصة الخ وحاصل الى ثلثة اوجه الاول انه

انما يلزم لو لم يثبت القوام في مراتب الرقة الى حد لا قوام ارق منه لانه لو انتهى جاز ان لا يوجد في

تلك المراتب قوام على تلك النسبة بل الذي على تلك النسبة هو ما لا قوام فيه اصلا اعني عدم

الانعدام والثاني ان سلم عدم الجائز ان يتوقف المعاوقة على قدر من القوام لا يوجد

بدونه والثالث انه لو سلم عدم التوقف فلم لا يجوز ان لا يكون تلك النسبة في المعاوقة بين

ما بينهما من نسب المقدارية ونسبة المعاوقة عددية وقد برهن على انه يجوز ان يكون للمقادير

نسبة لا توجد في الاعداد وما في الكتاب اولى لان التقريب لا يتوقف على كون المعاوقة بقوام

الملاء او معاوقة فليكن شيء آخر كما ذكره الشيخ ان المعاوقة قد يكون بالكثرة قوة الميل والكثافة

قد يكون بلا مجرده وقد يكون غيره كالبرودة العارضة للخفيف والحرارة العارضة للثقيل

وقد يكون بافراط سكونات تتخلله بحيث من المقام لا يحس بافرادها والحس يحكم على مجموعها بانه مستحيل

ان ذلك لا يتم ان معاوقة التسكين غير دخيل في هذا المقام فان الزمان الذي بازائه غير زمان

الحركة فح لظهر ان مجموع زمان حركة ذي المعاوق والمسكن مع زمان سكناته زايد على زمان

الحركة في غير المعاوق بقدر زمان السكنات وان اريد زمانا حركتها فان فرض حركة

مع هذا المعاوق والمسكن فقط فلا خلف وان فرض مع معاوق آخر فهو المحدد للزمان ولا

دخل لذلك المعاوق اصلا ويتوجه الكلام اليه كذا افاده المحقق الدواني رح لا يقال

ان زمان هذه الحركة في الخلاء الخ نقيضه ان معنا مقدمتين ان الحركة في الخلاء حركة بلا

عدم المعاوقة فلو كانت موجودة يستحيل من الاول لا شيء من الحركة في الخلاء بمساوي

الزمان لزمان حركة مع معاوقة لو كانت موجودة وهي مع المقدمة الاولى من الشكل الثاني

ينتج كل حركة في الخلاء مساوية الزمان لزمان الحركة مع معاوقة ما لو كانت موجودة ينتج لا شيء من

ولكن

ولا شيء من الحركة في الخلاء مساوية الزمان لزمان الحركة مع معاوقة ما لو كانت
موجودة ينتج لا شيء من الحركة في الخلاء حركة في خلاء وقال المحقق الدواني اذ ذلك انما
يلزم من تحقق الخلاء ولا دخل في ذلك للحركة المفروضة والمعاوقة المفروضة فيها
اذ عليها تقدير استحالة يتم الدليل الآخر اذا صرحنا باستحالة وجود المعاوق على
النسبة المذكورة يتم المقصود مثلا نقول لو تحقق الخلاء لكان الحركة فيه مساوية الزمان
لزمان تلك الحركة المستخدمة لكن ذلك الاستواء في نهاية الغرابة التقرير واما مع
بقصوري عن نيل هذا العلم الرفيع الشأن اقول لا افهم فيه ما ينبغي ان يفهم ولا عثر
عليه بل ابرز ما ارتكز في الذهن الكليل ليتظهر ما عليه الامر الجليل فاسمع ان الدليل
منقوض فان حركة ذي معاوقة ما لو كانت مساوية الزمان لزمان الحركة في الخلاء التي
هي حركة مع عدم معاوقة لو كانت وان ثبت فعل ان زمانها مساو لزمان تلك
الحركة المستخدمة في الواقع ولا شيء من الحركة مع معاوقة ما مساوية الزمان لزمان الحركة
مع عدم المعاوقة لكانت ينتج لا شيء من حركة ذي معاوقة ما لحركة مع معاوقة
وتقضيه ان المعاوقة ضعف المعاوقة نسبة الى الاقوى نسبة زمان حركة مع عدم معاوقة
لو كانت موجودة الى زمان حركة ذي معاوقة الاقوى فزمان حركة ذلك الضعف
المعاوقة مساو لزمان تلك الحركة المستخدمة ومناقضته صادقة لا شيء من حركة مع
معاوقة ما مساوية الزمان لزمان حركة مع عدم معاوقة اصلا الا انها لعكس بعض
نقول كل حركة في عدم معاوقة مثبت مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت
موجودة وذلك لان احد المتساويين اذا لم يكن مساويا للآخر لم يكن الآخر مساويا له
وعلى هذا ما في الكتاب كل حركة في خلاء فهي حركة في معاوقة وكل حركة مع معاوقة

ما علمت مساويا لحركة في عدم معاوقة مع لا شي من الحركة في الملاء مساوية لحركة
في عدم معاوقة اذ يرجع الى القضية القائلة ان الحركة في الملاء والذي نسبة رقته
الى الملاء الاغلظ نسبة زمان حركة عديم المعاوقة وان كانت مساوية الحركة
في عدم ان كانت مع لا شي من الحركة في الخلاء بحركة في الملاء بسيف والحل
ان هذه القضايا وان كانت حمليات بحسب اللفظ فهي في المعنى شرطيات
والمقدم مع ومح نقول ان حاصل قولنا زمان الحركة في الخلاء مساو لزمان
حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة ان لو كانت المعاوقة المذكورة
موجودة كان زمان حركة الخلاء الذي هو عديم المعاوقة وزمان حركة مصاحبها
متساويين وحاصل قولنا لا شي من حركة عديم المعاوقة زمانها مساوية لزمان
حركة في معاوقة مذكورة مع المقدمة التي تشبه نسبة لو كانت المعاوقة على
النسبة موجودة كان زمان حركة الخلاء الذي هو عدم المعاوقة مساويا لزمان
مصاحبها فمنع نسبة اليه اذا كانت المعاوقة على النسبة موجودة كانت المعاوقة
على النسبة موجودة والمقدمة الاولى لم يدل على صحتها لان فرض المعاوقة
على النسبة هو فرض ذي الزمانين لان فرض نسبة المعاوقة التي تجيبها
الزمان هو نسبة الزمانين ولا يدل على صحة المقدمة الثانية فان المعاوقة
التي لم تخط من الواقعية لا لب وي زمانها زمان عديم المعاوقة واما المعاوقة
المفروضة التي هي في قوة عدم المعاوقة فان الحركة معها كالحركة لا معها جاز
ان يكون مستلزمة التساوي بل انه مستلزمة كما في المقدمة الاولى فلا يجمع مع
الاولى فيمنع النسبة والسر فيه ان حقيقة الحملية هو ثبوت المحمول للموضوع في الواقع

فاذا

فاذا كان مفيدا للابد من ان يكون القضية صادقاً في الواقع فلا يصدق زيد عرض
على تقدير قيامه بمحل حملية ولو كان حملية لم يفرق طور المعقولين وطور اهل العربية.
على ما يجري اليهم تحققاً بل متساويان فاذا فرض ان المعاوقة على النسبة ممتنعة
فلا يصدق تلك القضايا حمليات بل شرطيات يصدق مقدمها لجواز تناسب المتساوي.
فلا يصدق السالبة اما سبح في الوقت ولعل التنبه لحديث بعد ذلك امر ما لا شبهة
ما بعد ان الملاء غير متناه في مراتب الضعف لا ينتهي الرقة الى حد لا يكون المعاوقة
فيه ابعد وكذا المعاوقات الاخر وشبهه به الضريدة والمنع المجادلة لا يصغي اليه
فان كل مرتبة من المعاوقة بعرض ممكن المعاوقة اقل واذا كان كذلك زمان حركة
في الخلاء دونه فان حركة في الخلاء الغليظ يمكن ان يعد بها قدر من الزمان بلا مرية.
ويمكن المنع ان يرق ملاء تلك النسبة و ح يلزم التساوي بلا شبهة وليس منشأ ذ
الا وجود الخلاء الملازم لوقوع الحركة فيه فيعلم ان منع امكان الحركة فيه فانه
ليس يلزم من وجوده الوا منع والممكن الوقوع بل من الحركة فيه الستفيه فلا يلزم
امتناع الخلاء وقد مر ما يتعلق به **قوله** لانا نقول بما ذكرت والمكان المشغوفون
الشغاف بفتح المعجمة والعين المعجمة والفاء غلاف القلب او حجابه او حبة او
سويداوه شغفه بفتح العين اصاب شغافه فالحاصل ان الذين قد بلغ الجدال عمق قلبهم
اي الحريصون على الجدال والمشغوف المجنون فالمعنى انهم جنوا بالجدال حتى خرجوا عن طبعهم
فطبعوا الطبعة الجدال **قوله** عما ينفي المعمى في باب التصرا ومن العاية القوابه **قوله** بل
نعلم كذبها بالضرورة الخ لا يخفى عليك ان طبق ما تقدم ان المعاوقة وقوام الملاء
يجوز ان لا يكونا غير متناه في الانتقاص فيجوز ان ينتهي الى مرتبة لا يمكن قوام
ومعاوقة بعدها وانما بعدها عدم القوام والمعاوقة فما يتوهم نسبة الى الملاء الغليظ

على نسبة زمان الحركة في الخلاء والى زمان الحركة في ذلك الملاء لا يكون من القوام والمعاوقة
البتة وكل مرتبة تفرض من القوام والمعاوقة البتة وكل مرتبة تفرض من القوام و
المعاوقة نسبة الى القوام الغليظ والمعاوقة تزيد على نسبة الزمانين اي من الجائز
ان يكون كذلك فيفرض ملاء ارق ومعاوقة كذلك في عدم معاوقة ابدا الى لو امكنت ان
يكون المعاوقة عدم معاوقة اولو امكن انتقاصها الى عدم معاوقة كانت الحركة في
عدم معاوقة تلك عدم معاوقة وهي صادقة بلا مرية او فرض ملاء ارق ومعاوقة
اخف على تلك النسبة فرض القوام والمعاوقة مع عدم القوام والمعاوقة وح فكذ
الشرطية ايضا ممنوعة ضرورة ان القوام والمعاوقة اذا فرض عدم قوام ومعاوقة فا
لحركة مع تلك المعاوقة هي لا معها غاية الامر انه يلزم ان يكون الحركة مع المعاوقة
وبدونها ولا محذور فيه فان المقدم وضع كذا الا ان فرض قدم زيد وحدوثه
فانه يكون موجودا ومعدوما فمنع كذب الشرطية ليس على قواعد المشغوفين وليس تلك الشرطية
مثل لو كان عرضا كان واجبا بالذات فلا شبهة ما عرفت ان منع انتهاء المعاوقة
كذلك بل كل مرتبة من المعاوقة يتصور اخف منها وهي معاوقة بعد ان يقع
على حد الواقع بالفعل فانه كان كل مرتبة مما لا مرد له والا استحالة لكانت فيها
لا بالنظر الى طبعة القوام والمعاوقة كما في تغشية كل جسم اصغر وجه الفلك مثلا واذا
كان كذلك فالمعترض ان اراد بقوله مجاز ان يكون الم هو تلك المعاوقة التي بالذات
فلا يصغى اليه كما عرفت وان اراد الم الاعم او ما بالغير فالجواب تم على الطريق.
الشيخ والمصرح بنقل ان الحركة في الخلاء مساوية الزمان زمان حركة في معاوقة
ممكنة لا يلزم مع نفسها ولا شيء من مساوي الزمان زمان حركة في معاوقة حركة في عدم
معاوقة اي في خلاء وليس المقدمة شرطية مثل ما ذكر بل لما كانت كل مرتبة من المعاوقة

امرا ممكنا فليفرض وقوعه مرتبة على تلك النسبة بل على كل نسبة وحينئذ يلزم من فرض
مع قطع النظر عن الغير صدق ومنها تلك النسبة التي كلامنا فيها فاذا فرضت واقعة
صدق تلك المقدمة صدق الحملية بلا مرتبة فالحاصل انه لم يوجد الخلاء والحركة
لا غير ولو النفي المقدمات شرطيات لحصل المطلوب وهكذا نقول على طريقة
المصنف لو امكنت كل مرتبة من المعاوقة لا يلزم منه شيء من الفساد لانها امور
ممكنة في نفسها ولو وجد الخلاء والحركة فيه لزم من امكانها امكان وقوعها لفساد
فان الشرطية الاتفاقية لو امكنت لا تكون الحركة في معاوقة كيف لا تكون صادقة في
نفس الامر ولو وجد الخلاء وصدق منافيها فالخلاء هو المستند لا غير وانت تعلم
انه تطويل بلا ضرورة ملجئة اليه والكلام على ذلك التقدير تام بلا تجشم كلفة
في هذا من التحرير من ولعل الطريق الذي كانت كافية فلا ما تم فيه لافادة توضيح
وتفصيل **قوله** واعترض عليه الابهري كان على الحجة وانما الحكم بلفظ على الحجة
لئلا يتوهم من اول الامر ان الاعتراض عليه ما مر عن قريب من جريان منع
الاعتراض السابق فان المقصود ان الاعتراض متعلق بنفس الحجة سواء كانت
محررة بما ذكر او مبنية على ظاهرها وحاصل الاعتراض منع المقدمة القائلة ان
الزمان يتفاوت بحسب تفاوت المعاوقة انا اريد بها ان التفاوت مطلقا
ولا مدخل لغيره حتى يكون الزمانان متساويين عند تساوي المعاوقتين فزمان
الحركة في الخلاء بالمعنى المذكور اي اتحاد النسبة وان اريد اعم فالمقدمة القائلة
ان المقاومة واذا كانت على النسبة كان الزمانان متساويين فان زمان
حركة الملاء المعاوقة الضعيف متحدا بالحركة والمعاوقة ولو كانت مجردة
كان لها زمان واذا ضم اليها المعاوقة ازداد زمان الحركة في الخلاء بقدر

الاول فقط ملاقيا ومباينا وقد تحرر بان الحركة بلا معاوقة ممكنة او ممتنعة وعلى

الثاني فيتم بيان الدليل من الاصل لان فيه اعترافا بالامتناع والدليل كان

قائلا بان وجود الخلاء مع تلك الامور الممكنة ملزومة الخ وعلى الاول فنقول ان

نفس الحركة مقاومة زمان ويزداد بالمعاوقة فان انتقاص في ضعف المقاومة يجب

انتقاص المعاوقة وما بازاء الحركة محفوظ في الحركات الثلث ملاقيا ومباينا وان اعترض

عليه بانه ممتنع في نفس الامر ممكن على التقدير وجود الخلاء في اصل الزمان ان الخلاء

لو امكن او وجد لامكن الحركة فيه والثاني باطل الى اخر ما في التقريب ولا يلزم

الاعتراف بالامتناع على التقدير وامثاله كثيرة فان قيام الاجسام بمحال ممتنع

وليس كذلك على تقدير العرضية ولعله مناقشة لفظية فانه يمكن ان يقال ان الحركة

في زمان على تقدير وجود الخلاء بلا معاوقة ممكنة او ممتنعة الخ ولا ريبة في انه

لا يرد ذلك وخلاصته ان تفاوت الازمنة بحسب المعاوقة لا يورث ان يكون الزمان

مباينا فمن الجائز ان يكون الحركة بازاء قدر من الزمان الى جزء ثم انما يفتقر

بان قطع مسافة مثلا الخ تحتمل وجهين الاول ان يكون المناقشة مناقشة على الجواب

عن اعتراض الى الحركات من متفلسفة بغداد وهو الذي عليه تعويل الاكثر من

منهم الامام الرازي في تزييف الدليل بما تحريره ان المراد المعترض ان الحركة

المخصوصة الصادرة عن قوة مخصوصة في مسافة مخصوصة لا يمكن ان يقع

الا في زمان معين لا ازيد ولا انقص وانما يزداد الزمان بانضمام المعاوقة

وارد بان القوة ولم يرد ان الحركة بما هي هي مقتضية للزمان المعين ليرد عليه

ما اورد عليه ان العارض الحركة حركات وقد وقعت بعض ذلك الزمان

فلو كان ذلك القدر المعين مقتضى الحركة بما هي هي لما امكن وقوعها في اقصر

من ذلك

من ذلك مع ايضا ان كل حركة يمكن اسرع منها فيقع في بعض ذلك الزمان واذا
كان مراده ذلك فلا يرد ذلك عليه فان بعض الحركة ليست من تلك القوة في
تلك المسافة وذلك كذلك الا اسرع فان تلك القوة اقوى قوة من المفروض
والثاني ان يكون على اصل الدليل لا يستطر فيه الى جواب اعراض الى التركيب
فالجواب تام هو الذي يشعر به كلام المحقق في شرح الاشارات وكلام المص
من قبل وهو في غاية السقوط ويعلم وجه والها من المعترضين على ان
مرادهم اقتضاء نفس الحركة بما هي قدرا من الزمان وكلام الامام الرازي
في المباحث وشرح الاشارات وغيرهما ظاهر فيه ولا قصور في كلام من
حاول المقتضي من الاعتراضين فانهم وضعوا اقتضاء الحركة قدرا من
الزمان باي وجه كان سواء كان مقصودا ثانيا الى التركيب ظاهرا ما نقلوا
عنه او لم يكن ثم تحرير المناقشة لوجهين الاول ان الحركة من حيث انها صادرة
عن قوة مخصوصة في مسافة مخصوصة بما نرى انها زمان والثاني انك بعينه
على قبل مخصوص لابد له زمان محدود ويزداد بالمعاوقة فلو فرض بلا معاوق
اصلا كان في ذلك الزمان واذا ضم اليه المعاوقة مردا واذا ضم معاوقة ذ
ضعيفة ينقص ما زاد فلا ينبغي وبان قوله والجواب ان الحركة في انها مسافة
كانت انما يستدعي مطلق الزمان الخ هذا الجواب اورده المحقق في شرح الا
شارات اورده المص المخلص خالصا عما اورد عليه فنقل اولا كلام المحقق
ويذكر ما فيه تخليص المص رح عنه قال واعلم لا يمكن ان يقال ان الحركة بنفسها تستدعي
شيئا من الزمان بسبب السرعة والبطوء تستدعي شيئا آخر لان الحركة يمتنع ان
توجد الا مع حد من السرعة او البطوء فهي منفردة غير موجودة وما لا وجود له

فالبتة لا يقتضي شيئا اصلا والحركة ينقسم الى النفسانية وغيرها والاولى لحد ان (ليقف)
حالها من السرعة والبطوء المتخللين بها بحسب الملائمة ويبعث عنها الميل بحسبها
ومن الميل يحصل الحركة السريعة والبطيئة واما الثانية التي مبداها طبيعة
او قسر فيحتاج الى ما يحدد حالها تلك اذ لا شعور لها بالملائمة وغيرها فبحسب
ذاتها يكاد يحصل لا في زمان لو امكن واذا لم يمكن فاحتاج الى ما يحدد
ميلا يقتضيها وحدا يتحدد لها ولا يتصور ذلك الا عند تعاوق بين المحرك
وغيره وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث ذاتها تفاوت
والقاسر اذا فرض بحاله لم ما يمكن ان يكون لا يقع ايضا بسبب تفاوت والميل
في ذاته مختلف فالتفاوت الذي به يتعين الميل وما يتبعه من السرعة والبطوء
يكون الشيء اذ اما خارج فهو كاختلاف القوام بالرقة والغلظ واما الذي
ليس من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا
يمكن ان يقتضي شيئا ويقتضي ما يعوقه عن اقتضاء ذلك بل هو الذي يعاوق
القسرية وهو الطبيعة والتحقيق البيان ان مبدا الميل الطباعي ما دام يلزم من
ارتفاع بين المعاوقين اعني الداخلي والخارجي ارتفاع السرعة والبطوء
من الحركة ويلزم منه انتفاء الحركة وقال في رفع كلام ابي البركات الحركة بعينها
لا يمكن ان يستدعي زمانا لانها ان وجدت لا مع حد من السرعة والبطوء
في زمان كانت بحيث لو فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان او في ضعفه
كانت لا محالة ابطأ او اسرع من المفروضة فكانت مع حد من السرعة
حين فرضناها لا مع حد منها ويرد عليه اولا ان قوله صريح في انه حمل الحركة في
قول ابي البركات على الحركة المجردة عن حدود السرعة والبطوء ولا يخفى بعده

فليكن

فلیکن کلامه فی الحرکة المخصوصة والجواب ان مقدار الحرکة قدرا من الزمان علی
ثلثة وجوه اقتضاؤها من حیث هی هی وهو ظاهر البطلان فان نصف الحرکة
حرکة وهی فی بعض ذلک الزمان والبعض کل حرکة یمکن اسرع منها وقد
اشیر الیه فی شرح الاشارات واقتضاؤها بشرط التجرد واقتضاؤها
وهی مخصوصة فقد دفعها فلا غایة والمصرح لم یورده بل هذا اهل الباطل
الشقی ولم یتعرض لشق التجرد واقتضاؤها وهی مخصوصة فقد دفعها
فلا غایة والمصرح لم یورده بل هذا اهل الباطل الشقین ولم یتعرض لشق التجرد
لظهور بطلانه مع انه یشعر به کلام الشیخ وثانیا ان قوله والقاسر لا
تفاوت فیه ان اراد ان القاسر فی الحرکات الثلث لا تفاوت فیه فلو کان
المجرد هو القاسر لزم ان یتفاوت الحرکة من جهة القاسر ظهورا فلا یدفع
کلام المعترض فانه یقول ان الحرکة القسریة مع قطع النظر عن المعاوق تقتضی
قدرا من الزمان ومرتبة من السرعة فهو محفوظ فی الصور الثلث ویزید
بحسب تفاوت المعاوق وان اراد ان القاسر لا تفاوت فیه فی سایر
الحرکات القسریة فلو کان هو المجرد لزم ان لا یکون فیها تفاوت سرعة
وبطء وهو ظاهر البطلان وکذلک القول فی المتحرک بانه لا تفاوت فیه لان المفروض
اتحاده والجواب عنه ان القاسر لما کان قوة مباینة فهو فی حکم الطبیعیة
وان کانت طبیعیة فلا تحدد السرعة والزمان لان مقصودها الایصال الی الحیز
ما فی الکتاب وثالثا انا سلمنا انه لابد من تحدید الزمان من احد افراد الحرکة
ولا نسلم ان ذلک هو المعاوق فلم لا یجوز ان یکون هو المیل وقد دفعه
المصرح لان الطبیعة باحداث المیل انما تقتضی الوصول الی المکان ثم

وهو يمكن ان يكون شرحا لكلام المحقق ورابعا اما سلمنا انه المعاوق ولكن
لا نسلم ان المعاوق الخارج هو قوام الملاء كالقوة الجاذبة للمقناطيس
وخامسا والجواب انه مناقشة لفظية فان المعترض ان الميل المنبعث من القوة
الحركة لا يتجدد به الزمان لا بد من امر اخر معاوق سواء كان قوة المقناطيس
او غيرها وانما دفع التعرض لقوام الملاء لظهور الامر فيه مع ان لا احد
في كلام المحقق واراد بغير خارج الحال في محل الطبيعة والمعترض حاصل
لان الحركة في الخلاء بدون معاوق اخر او معه وهو مشترك في الحركتين الا ان
الم وما قيل ان الاشتراك ممنوع قلنا امكان الاشتراك بين الخلا والملا
محاوله ولا يمس شيئا من ذلك كلام الشارح فتدبر وسادسا بان حاصل
كلامه انه نقض الدليل باجراء الحركتين القسرية والطبيعية ثم يدعي ان منشأ
الحركتين لا يكون الا ما هو من السرعة والبطوء بالمعاوق فاذا فرض
الحركة مجردة عنه كانت مجردة عن السرعة والبطوء لم يلزم ان الحركة بدون
هما غير موجود او ما هذا شأنه لا يستدعي شيئا من الزمان وزعم ان قول
المعترض ان الحركة بنفسها تستدعي زمانا معناه انها اذا لم يكن مع المعاوق
تستدعي وليس كذلك بل معناه ان الحركة مستقلة بنفسها تستدعي زمانا ما
من غير ان يكون للمعاوقة مدخل في الاستدعاء ثم بانضمام المعاوقة يستدعي
زمانا اخر وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون الحركة لا مع المعاوق مستدعيا لزمان
والعجب من غفلته انه ابطل قول المعترض بما فيه ثم الى مقدمات اكثرها مموهة
ولم ينتبه انه مبنى الدليل وبابطاله ينهدم بنيانه والجواب عنه ما قدر ان
مقصوده تمام الكلام ان الحركة بنفسها لا تجدد الزمان والميل القوة

الحركة

المحرك لا لقيامه به ابيض فلم يبق الا المعاوق فلو كان الخلاء موجودا مع لوازمه من
صحة الحركة فيه وما يتبعها فانا لا نبطل الا المكانية الخلاء وان ثبت بعلل
يبطله مع تعاده وامارات الخلاء لكان الحركة فيه وبدو الحركة ذي معاوق
وهو حاصل مثلي تقدير الخلاء يمكن فيه الحركة بلا معاوق وان كانت في نفسها
ممتنعة فلا ينهدم البنيان فلا كلام الا على العبارة والمصنف قد الصحح مع انه
منافيه فان استدلال الحركة في انقضاء قدر من الزمان يستدعي ان الشيء
عنه لا مع العائق فقطعا نقابل فيه بقي من وجود الاول انه يقابل ان يقول
انه من الجائز ان يكون الطبيعة عند مفارقتها الجز مقتضية لحركة سريعة
نحو من السرعة معينا قوله ان السرعة لا حد لها فكل مرتبة منها تفرض
يمكن اسرع منها وهي الطبيعة الشيء ان اريد الحقيقة بالنظر الى
الطبيعة مقتضية للحركة وسيلة الدفع وذلك لا يجري بقعا فانه يجوز ان
لا يكون الشيء بالنظر الى صدورها علة للحركة عند وجدانها حال المسافة
فمن الجائز ان يكون القوة المخصوصة لجسم معين داعية لحركة مخصوصة
بحد من السرعة في مسافة مخصوصة في قدر من الزمان وهي مع معاوق
داخلي المكان او خارجي قدرا ازيد فلو كانت مجردة عنه لما صدر منها
الا القصد الاول قوله واذا تضعفت العاوقة تضاعف السرعة
ثم مثل بريد يصف السرعة الكائن السرعة نصفها بازاء القوة والنصف
بازاء المقاومة فاذا انتصف المقاومة فقط ذهب نصف هذا النصف
بقي ثلثه يبلغ منها فالزمان ثلثة ارباع لا نصف واذا ازيد
من الشيء نصف النصف السرعة بخلاف ما اذا انتصفت المسافة فقط

فانه ينتصف الزمان البتة فان اقتضاء القوة السرعة المخصوصة
في مسافة في زمان ويقتضيها في نصفه وهكذا او اذا انضعفت القوة فقط
فلا ينتصف السرعة ولا يتضاعف الزمان بل يزداد بنصف النصف
وينقص السرعة ثلث وكذلك الحركة القسرية وهو الذي قصده المورد
اولا وثانيا وسادسا وسابعا والثاني انه يجوز ان يكون القوة باحداث
الميل على مرتبة من الشدة مقتضية لقدر من السرعة وان الزمان سيأتي
التفصيل الذي يرد هو الذي قصده في ايراده ثانيا وسيتضح حاله ان شاء
الله تعالى في الاشكال الثاني في التعريض والثالث ان حاصل
هذا الكلام التفصيل ان الحركة كما ان السرعة والبطوء من فصولها فلا
تحصل بدونها ولا يتحدد الا بالعائق فلو لا ولم يوجد الحد وهذا
تقرير منهم يبطل بحاشية الجلال وهو المط باثبات مساواة الحركة فيه
الحركة في عائق بطول يستغني عنده انه يحتاج الى الجسم ضرورة كما مر انه
قيل لا نقول ان المعترض منع لزوم المساواة الحركة فيه بالحركة في عائق
بطول يستغني عنه انه يحتاج الى الجسم ضرورة كما مر من غير لا نفي
ان المعترض منع لزوم المساواة مستندا بان الحركة في نفسها مقتضية
لقدر من الزمان وهو محفوظا صور الثلث فبانتقاص العائق لا
ينتقص الا القدر الزائد وهو مساوق في زعم المعترض فالمطلب
فلزم الانتقاص على نسبة انتقاص الزمان فلزم المساواة ولا يتطرق
الى ان الحركة بدون العائق ممتنعة او ممكنة وان السرعة متحددة
بالعائق اصلا وانما يفقط تقريبا لانه لا يبرح الاستشهاد ولعله يعني

فانه او قد ثبت ان الحركة لا توجد بدون حد من السرعة ولا يتعين حد منها الا بالمعاوق فقد
لزم امتناع الحركة في الخلاء فيرد به ثبت امتناع مكانية الخلاء واليه اشار السيد قدس سره والشريف
في حواشي شرح التجريد وبهذا مناقشة لفظية قوله فقد لاح انه لا بد في الحركات الطبعية
الخ ان قلت ان الحركات الارادية عنده كما سيأتي كذلك فما وجه التخصيص قلت نعم
لكن اذ قد جوز المهرة تحديدها بالارادة الزمان بدون المعاوق كما اشار المص عليها الطبعية
وما في حكمها سد الباب الشغب الكثير وسيلوح حاله ان شاء الله تعالى قوله وكذا القسرية
اذا كان القاسر طبعية لان الميل القسري انما حدث بالطبيعة وهي لا تحدد من تلقاء
نفسه فان الاشد منه الشق من الطبيعة وطبيعة المقسور سطعه لها واذا كان ارادة
فمع الارادة فان جوز تحديدها جوز بها ايضا والتفرقة بين المعاوق الطبعية وبينه هو
في القسرية ان المعاوق الداخلي لا يوجد في الطبعية بخلاف القسرية قوله ويرد عليه
في المقاصد الخ فيه اشارة الى دفع ما قيل ان الاستدلال بالحركة الطبعية على امتناع
الخلاء لا يتم فان الاشكال بحاله سواء استدل بالحركة الطبعية او القسرية او غيرها قوله
ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك لا تفقه تقرير دفع هذا المنع من قبل
من ان الحكماء الاشراقية منهم يجوزون الحركة وان المص امتناعه وهو باثارها وحاصله
امتناع مكانية الخلاء فلو التزام احد وجوز الخلاء مع انسلاخ عن امارات المكان فلا
كلام معه لان مذهبهم جواز الحركة فيه في الجملة واما جوازها وهي ممتنعة فلا يلزم من القول به
مع الامارات وبه اندفع الثاني ايضا والحاصل انه منع من قبل جواز الحركة سند ما حسب
بان جوازها مسلم عند القائل به والحكماء الراسة وبان المص الطالب وهو صالح للحركة فيه
وههنا مع قبول الحركة الممتنعة في نفسها فلا تدافع فتامل ولا يقع ايضا انه لا يتوقف الدليل

مخصوصة

علی امکان الحرکة بل وجود الخلاء یلزمه صدق شرطیة کاذبة هی انه لو امکنت معاوقة ضعیفة
بازاء ذی الحرکة مع الحرکة بدونها لان لزومه لوجود الخلاء ممنوع بل انما لزومها للحرکة فیه
وهی بدون معاوق اصلا فی الخلاء ممتنعة فلا یثبت المطلوب والمخلص انه ان ارید ابطال
الحرکة فیه فمسلم وان ارید ابطاله فی نفسه او مع امکانیة فلا قوله لان نسبة زمان الحرکة فی
الملاء الارق الخ مع هذا امثل زیادة الوضوح نقول ان الحرکة الطبیعیة مثلا فی الخلاء مع معاوق
ولیکن البرودة العارضة ملحقة او الحرارة العارضة ملحقة او الحرارة العارضة
للثقیل مثلا وزمانها ساعة وحرکة مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا فزمانه زائد
ولیکن ساعتین فان زادت ساعة بعد غلظ الملاء وقد تحرک فی الارق علی نصف الغلیظ
فالمعاوق فیه معا فان ذلک المشترک ذو قوام الملاء علی نصف قوام الغلیظ فان عنا
بالمعاوقتین ونقیض البرودة او الحرارة مساویة للغلیظ فالمعاوق فی الرقیق ثلثة ارباع
معاوق الغلیظ ولا ریب فی ان نسبة زمانی الغلیظ والرقیق نسبة معاوقة الی معاوقة ای
کله الی کله فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ ونسبته وصل
معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو نصف غلظ الغلیظ وهو قوام
علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا جزء ذرة من الزمان والسرعة والبطوء انما
یحصل بکل معاوق لا بذلک البعض ولو کانت تلک الزیادة المساوات البینة فان نسبة الفضلتین
النصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة فی الرقیق وبهذا الاعتراض منع
المستند ویحمل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل قوله ولو کان نسبة الزمانی حرکتی الخ
توضیحه انا فرضنا حرکة فی الهواء مثلا مع معاوق خارجی کحرکة ثقیل او خفیف حارا او باردا او
داخلی کحرکة حجر قسرا فنقول انه ممتنع فانا لو فرضنا حرکة ثقیل او خفیف ارید زمان حرکة

الاولی

له نسبة الى زمان عديمة الحركة ولنفرضها حركة ثقيل او خفيف او حجر مشترك كانت في معاوق الحركة
الاولى ويختصه بمعاوق آخر نسبته الى المعاوق نسبة في الحركة الثانية كنسبة زماني الاولى
الى الثانية وقد فرض ان نسبة الزمانين نسبة المعاوقين لسعة العضلتين نسبة الزمانين
فيكون زمان الحركة الاولى مساويا لزمان الثالثة مع ان فيه معاوقا زائدا هف ضرورة
ان حركة ذي معاوق اقل اقل من حركة ذي معاوق ازيد فلا بد من معاوق اخر ولنفرضها
مشتركا في الحركات وزائدا في الثانية والثالثة لنسبتها نسبة الزمانين واذا فرض ان
تفاوت الزمانين بحسب تفاوت الزائدين فلزم الخلف وهو ظاهر فافهم وقس المقام لنا
قوله ودليل ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء الخ لا يخفى عليك ان حاصله اختيار
الشق الاول من فرض الحركة في الخلاء بلا معاوق اصلا بادعاء الضرورية في المكان
على تقدير وجود الخلاء بما انصلقت دعوته فانه منهدم به اساس ما اسس في ما قبل ان الميول
الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها السرعة الى اخرها قد سبق لان الحركة بلا ميل غير متصور واذ
لم يكن في معاوقه اصلا فقد حد وحد من السرعة فان الحركة تتحدد بنا غير معقوله فانها تنزيه
الممنوع او المتشخص كما قدر واذا امكنت بلا معاوق اصلا فالتحديد بين القوة المحركة
او الميل لا غير وبطل ما مر ان تحديدها لا يمكن الا بالمعاوق ومع تخيه اليه انه لا يلزم المساوات
فان الزمان الذي يلزم هذه السرعة محفوظ في الحركات ويزداد في الملاء الغليظ
فالزمان الذي بحسبه تتحدد به تلك الميل والمعاوق فاذا انتقص في الرقيق انما ينتقص
ما بازاء الملاء المعاوق ونسبة زماني الحركتين في الرقيق والغليظ نسبة مجموع الحدود
منها لا كنسبة فضل على ما في حركة في الخلاء الى فضل ما في الغليظ على ما في الرقيق فينتقص
الزمان بحسبه فاذا فرض الرقة على نصف الغليظ تنصف الزمان الذي ازداد بغلظه

فيكون زمان حركة في الرقيق زمان حركة في الخلاء مع زمان اقتضاء الرقة فلا مساواة
فان قلت ان الحركة بلا معاوق في نفسها ممتنعة ولكنها على تقدير الخلاء ممكنة فيلزم المحذور
قلنا لا مكافاة فان السرعة والزمان قد امكن تحديدهما بالقوة المسيلة وسياق الكلام
الى الغرض يصرح وقد اتضح بما قيل من قبل في الجواب منع امكان الحركة في الخلاء
انما على تقدير وجود الخلاء المستحيل ولم يرتض به وهما قد ارتقى به فانقلب قوله
قلنا بل فيه اشارة الى زيادة فليس اضافة للاستقامة في كلامه قلنا نعم يمكن ان
يكون اشارة اليه وهو الوجه ولكن قوله ورطل الخ اربعة كما لا يخفى من انه اذا لم يتعلق
به لما ذكرنا فلا وجه للطعن بالاتمام والله اعلم قوله والتحرز عن قواصبة بعدم توقف
حركة ذلك الجزء الخ سنحه البسيط فان الجزء لا بد له من معاوق والبس جوام
ما يتحرك فيه فلا بد من ان يكون آخر فيها الفردية يتوقف على معاوق غير الملاء وتفصيله
انه ان اراد ان حركة ذلك الجزء من حيث هي هي لا تتوقف على معاوق غير الملاء
بخصوصه فان حركات الانتقال بما يحدده بدون ذلك فلعل مسلم ولا مساط فان التوقف
يجوز ان يكون منشاؤه خصوصية المادة فان التحرك كان موقوفا على المقاوم واذا
لم يصادف الملاء فيتوقف على غيره وان اراد ان الحركة غير موقوفة على غير المقاوم
اصلا فممنوع ولذلك احال الى الفردية الوجدانية وهي غير مسموعة في مثل هذا المقام
وان سمعت فلا تقريب كما لا يشترط فتدبر جدا قوله لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية
انت تعلم ان الخلاء ان فرض وجوده فوق المحدد للجهات فهو ليس داخلا في الشق الاول من
وجوده في الامكنة المحددة فهو في هذا الشق ولا ريب في ان الحركة الطبيعية ممكنة فان الثقيل
على الاطلاق متوجه الى الوسط والثقيل بالاضافة متوجه اليه بحيث يحيط بما هو فقيل على

الاطلاق فكذا فشابه اجزائه غير صار ورد الجواب الى الامكنة قد تحدد شرح والمقصود في الشق
الاول بطلان الخلاء وهو متعلق بالامكنة والشق الثاني ان يكون الخلاء المحض بلا امكنة
طبيعة اصلا فان الحركات المطبوعة غير ممكنة كما لا يخفى وذلك بان يكون خلاء وسط
الفضاء مملوا بالخلاء فقط ولا يخفى بعده فالوجه ان الخلاء فوق المحدد ولا يمكن فيه حركات
طبيعية فان الحركات الطبيعية الى الوسط او عنه والاولى وحقيقة التباعد عن
المحيط والتقارب من الوسط وكذلك الثانية ولا شبهة في انها غير ممكنة فوق المحدد
وان قولنا بان تميل الارض مثلا الى الوسط مملوة من المجاورة الا حقيق البعد عن
المحيط بالضرورة ووقوعها في جوفه واذا فرضت فوقه فميلها بالطبع الى الوسط
والتقارب بالمحيط عرض لها بالعرض وليس في طبعها كما الحال الان فان المدرة
واسقطت من علو الى الارض فهي تاخذ في القرب من المحيط من جانب الكرة
من سمت القدم ولكن هذا التقارب غير مقصودة بطبيعتها والحاصل ان التباعد
من المحيط غير لازم وانما القدر اللازم المسلم ان لا يكون مقصودا للطبيعة الارضية
مثلا فالجواب انه غير صار فان من يقول بعدم امكان الحركة الطبيعية مانع ويكون
ذلك سند المنع فانه يكفي في عدم تمام الدليل ولكن لا يخفى ضعف قوله كما دريت ثم
وان اذا استعملت في الخلاء وسط لا يتم الكلام عن هذا التوجيه مع ان تشابهه لا يمنع الحركات
الطبيعية فان الخلاء المحض لما كان متشابها يمكن ان تميل الارض مثلا الى الوسط
والنار اليه فوق فتامل فيه **قوله** او متفرقة راجعة اليها بان يكون انعكاس ارادة
فيه اشارة الى زيادة قول المطلق لخلو الارادة وعدم تقيده بالقياس والطبيعة
فان المتفرقة التي مبدأها الارادة في حكم الارادية في هذا الحكم كما لا يخفى **قوله** وهو محدود

ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء المتعددة فتحدث الحركة على حسب ما اراد
زمانها محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصانه وبما ذكرنا
فلا يلزم المساواة وقد يوجه اليه اولا ان الحركات القسرية غير منحصرة في الاستناد
الى الطبيعة والارادة فان مبدأ حركة المجذوب بالقوة المقناطيسية ونحوها
فلكي على محاذاة ما قال في الخلاء المتحدد بالامكنة حركة قسرية لكن في الخلاء
وهو غير متحدد بها فان الضرورة شاهدة بانها غير منتفية وتوقف الحركات
مع معاوق خارجي مثل تلك القوة وفيه ان المجذوب ان لم يكن فيه معاوق
داخلي او خارجي غير القوام يمتنع امكانها والا فلا في حركة مع معاوق وهي الحركة
في الفرض الثالث فلا مساواة فان نسبة الزمانين نسبة مجموع المعاوقات
وليست كنسبة الفضل الى الفضل كما عرفت وان لم يكن منها فلا خلف في المسيرة
لان كلا منها مع معاوق غاية الامر ان المعاوق مختلف فلا مضايقة في ذلك وثانيا ان
حركة غير الارادية والراجعة اليها والطبيعية وما في حكمها لكن ح يمكن ان يتوجه انه
لا حاجة الى تبيين تحدد بها الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء فانه يمنع امكان
الحركة الارادية في الخلاء بدون معاوق اصلا ومعه لا خلف ولا لزوم والجواب انه
محمول على تحدد حالها بالارادة فان مقصوده ان لزوم المساواة لا يتأتى منها
ولا يتم الدليل وانت ما ردت على التمام فيكتفي بمعنى الامر في وجه التخصيص بذلك
البيان والامر فيه سهل فيكفي مقصوده ان المنع المذكورة قائم في امر آخر بعده بخلاف
الطبيعة في المتحدد بتعين الامكنة فاما الحكم الضروري فيه كما مر في الكتاب مشروحا
والحاصل ان الارادية وما في حكمها فيها ما حيث عن استقامة الدليل على الاطلاق

وكذا القسر يرد في المحدود وبالاكثر لا لا توجد في الطبيعة فتامل والظاهر من كلامه
ان الحكم بالضرورة في امكان الحركة الارادية بلا معاوق قياسا كما في الطبيعة الا
ان ههنا مانعا آخر وهو تحديد الارادة حال الحركة من المسافة وهو لا يخلو عن شيء وثانيا
بان حاصل هذا الكلام ان البرهان ان تم فلا يتم الا في القسرية والطبيعة وما في
حكمها وفيه نظر فانه انما يتم لو علل عدم تحديد القاسر الزمان بما علل في الطبيعة
اي انها انما تقتضي الحصول في الحيز لكن لما كان خارجا عنه فالحصول فيه لا يمكن
الا بالحركة فالقاسر لا يقتضي الحركة الا لاقتضاء الحصول فيه ولولا المعاوقة لكان
الحركة الا في زمان لو امكن ولو علل بانه لا تفاوت في القاسر لان المفروض تحريكه
بقوة واحدة فلا فرق بينها وبين الارادية لانا نفرض الميل النفساني متحدا في تحريك
الثلث فلا يقع بسببه تفاوت كما في القسرية بعينه وللقائل ان يقول بل بينهما فرقا
وهو ان الميل النفساني وان كان متحدا فيها لكنه صالح للتحديد بخلاف القوة القاسرة
وهو ظ وليس موجودة الشاطر ان يخصص بهما انما يلزم بذلك التعليل وبينها التعليل لا يلزم
فانه عام وان كان لا يتم قوله لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل ثم
قال بعد ما ابطل الحركة الطبيعية في الخلاء بما فيه اتصل ذا القال ونقول لا حركة قسرية وذلك
ان الحركة القسرية اما ان تكون مقارنة الحركة او مفارقة فان كانت مقارنة المتحرك
فالمحرك يتحرك معه اما متحرك عن قاسر او عن نفس او عن طبع فان كان الحركة الطبيعية
وعن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس يحرك الجسم
حال او ان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فقد يلزم فيها الاختلاف من حيث ما يحرك فقد لزم
ما ذكرنا في الحركة الطبيعية بعينها انتهى قوله فيه اي في الخلاء ولا يخفى عليك انه غير واف فان

ميل

تحريكها باحداث ميل لا يوجب ان يكون حالها حال الطبيعة فان الفلك يحرك باحداث
لا يوجب ان يكون حالها حال الطبيعة فان الفلك يحرك باحداث ميل مع انه لا عائق
فيه اصلا فقد تحقق حال السرعة والبطوء بتحريك النفس الفلكية باحداث الميل فلكي
الحركة الارادية في الخلاء ايضا كذلك فان قلت ان النفس اذا حرك باحداث الميل
وهو مختلف بالشدة والضعف فلا يتحدد به الزمان بل حاله حال الميل الطبيعي فلا بد من امر
آخر فلا يمكن ان يتحدد الزمان بها فالحجة في الارادية بحالها قلنا ان الارادة اذكر
ت انها الشعور بالملائم فلنجوز ان تحدث ميلا في رتب ة وبها يتحدد الزمان
ولا يحتاج الى امر آخر كما في الميل الفلكي بعينه كيف لو لم يكن الميل النفساني والارادة
النفسانية محدد الزم ان لا يتحرك الفلك بعد دفع عائق والتالي باطل فانا نفرض حركة
بميل تلك القوة الفلكية في العائق واخرى في عائق واخرى ضعيف ضعفه على
نسبة قصر زمان الحركة الواقعة الاولى والى زمان الحركة الثانية ويلزم الخلف فلا بد من
القول بتحديده الزمان ودخلها في سائر الحركات لئلا يلزم المحذور فان قلت ان الحركة بميل
القوة الفلكية مستحيلة فالحق انما لزم منه لا ان الحركة الواقعة الفلكية ربما بلا معاوق قلنا قد مر ان
لزوم الخلف لا يتوقف على امكان الحركتين الاخرين مع ان الضرورة مشاهدة بان ارادية
اذا وقعت في عالم الواقع بلا معاوق ممكن ان يقع ايضا حركة ارادية اخرى وان كانت
دون تلك من غير ذلك المتحرك لعله واضح عند الانصاف ولعلك لا شبهة عليك ان في كلام المصنف
اشارة الى عدم الالتفات لكلام الشيخ فانه حكم بالتمامية في صورة تحدد الخلاء بالامكنة وعلى سبيل
الاستدلال المذكور تلويح بانه تام وكلام الشيخ على مجرد النقل اما دان ما وجد غير ان فيه الشيخ
والله اعلم قوله لان معاوقة الملاء موجودة لا استحالة الخلاء الخ فيه انه انما يفيد عدم تمامية هذا

لسلد

المسلك في اثبات العاوقة الداخلة في حركة الاينية واما اثباتها في الحركة الوضعية
الاستدارية فلا يبعد استحالة الخلاء فان الحركة القسرية الوضعية ان امكن بلا معاوق
داخلي فليمكن بلا معاوقة اصلا فان الملاء ليس بمعاوق لها كما في الحركات الافلاك
ولا معاوقة خارجية اخرى فان كلما نفرض معاوقا يمكن خلو المتحرك عنه اما قال الربان الى
الآخر الا ان يقال ان الحاكم هو العاوق الداخلي في كل حركة قسرية بهذا المسلك غير تام
والحاصل ان دعواهم الكلية لا يتم وهو حاصل او يقال ان مقصوده ان اثبات القوة
المعاوقة في الحركات الاينية بهذا المسلك مما لا يكاد يتم او ليس امكان الخلو منه
بعيد **قوله** واي فرق بين الحركة الطبيعية الى دعوى الحق كيف لو كان بينهما فرق بما ذكر
من استلزام الحركة بلا معاوق حركة بعد ازمنة في الحركة الطبيعية في الملاء بعين ما ذكر
في اثبات المعاوق الداخلي وقد مر ما يوضحه من قبل فتذكر **قوله** اقول بل الفرق ان
الطبيعية قوة كانت او ضعيفة الى في الحاشية القديمة سلمنا ان الفاعل لا يحدد
الحركات الثلث لا اتحاد فيها لكن لم لا يجوز ان يكون المحدد لها هو الميل فان الميل
متفاوت فيها ضرورة ان الميل الحاصل في صورة القسرية بدون المعاوق لا يبقى
معه شيئا من الميل واقول فيه بحث لانا لا نشك في ان الميل الحاصل من نصف القوة
اضعف من الحاصل بكلها مع قطع النظر عن وجود المعاوق وعدمه اذا كان نقصان
القوة موجبا لنقصان الميل وضعف الميل العاوق ايضا لذلك فما بال الثاني لو وجب
تحديد الميل بدون الاول مع اشتراكهما في التاثير وما الذي اوجب كون النقصان
الذي توجبه العاوق يقتضي التحديد والذي يوجبه نقصان القوة لا يقتضيه بل
لا يحكم ايضا لكن اذا لم يكن القوة الطبيعية مقتضية من الميل ولا القوة القسرية يكن

فكيف يحصل من تفاوتها ميل محدود والحاصل ان العائق الذي يحصله الى الحد ما زاده

النص محاصل الا ابطال المنع المستند بما ذكره المصرح لا يبني عليه فلان له ان يقول

ان القوة اقتضت الميل وهو ملزوم التراخي فانه في الجزء الطبعي فيبعث بل الفرد وده

مشاهدة به فالقوة بما هي لم يكن مقتضية التراخي ومع الحالة المتأخرة اقتضته

واذا تقضت معها باقتضائها الميل الذي تتفاوت بتفاوتها فلا فردية يلجئه

الى عدم تحديدها الميل واذا جاز تحديدها له فقد جاز تحديدها بالواسطة تحديدها الميل من شدته

من السرعة وقدر اقل زمان والعائق الصرف من شأنه ذلك فيما معه تحدد مرتبة اخرى

من السرعة وقدر اقل من الزمان مما بالهم لم يجعلوها تلك محدودة وجعلوها مع العائق

محدودة فان الجواز من الطرفين وعدمه بالنظر الى ملايم الجزء فهو تحكم وما قاله من ان

الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في الحيز المعاوق لقوتها الخ لا يرفع

ذلك الجواز فان غايته ان العائق يصلح محددا ولا ينكر عليه واما ان الطبعة

لا تحدد اصلا فلا وذلك لما عرفت ان القوة بالخروج عن الحيز صارت مقتضية

وعلته بالذات فليجز ان يكون اقتضائها القدر من الميل المناسب بسرعة مقتضية

زمان كيف القوة مع العائق فلم يبلغ عن اقتضاء التراخي غايته الا ان يحققها

العائق وذلك بلا عائق فان الطفرة ممتنعة بالذات لا يصلح ان تقتضيها شيء

فلا بد من الاقتضاء لقدر من الميل المنفك عن المناسب لمرتبة من السرعة فله

جهتان جهة ان العائد ومن هذه الجهة ليست مقتضية له اصلا وجهة انه طلب ما هو

مقتضاها فافهم وهذا كاقتضاء الطبيعة اصعاد ابيه وكاقتضائها السكون في الحيز

القريب كوقوع النار مثلا في حيز الماء بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم والاشكال

كثيرة علما ان الكلام في الحاشية القديمة في الميل القسري وقد سلم الشارح ان المعاوق في الخلا
جاز ان لا يكون محدودا فقد نسب ما عزي الى الحاشية القديمة من ان جعلهم المعاوق محدودا
دون الميل تحكم فانقلبت اول كلامها وان كان في الميل القسري ولكن فيه ما فان
زعموا ان طبيعة المتحرك اذا انفاسر سارية علما ان الكلام في الطبيعة والقوة القسرية
والمعاوق غير مانع ولم يوجد ان الطبيعة لا تجيبا فلما تجوز ان يكون كلامها مخصوصا بالقاسر
وان اورد حدوث الطبيعة استطرادا فانه مرعوم في اثبات الفرق في الارض واما لبعض
ان ما ذكروه في الفرق الذي يتضمن الافراق بين القوة القسرية والمعاوق غير نافع
ولم يوجد ان الطبيعة في التحديد ايضا مقصودة في هذا المقام وهذا اجل وانظر ان
كلامها في الارض وانما ذكرت حدوث القاسر فقط لان كلام شارح التجريد كان
فيه وذلك لان بيانها غير فارق بل يثبت ما رامه في الطبيعة القاسر جميعا وانه لا
يبعد ان يكون مقصوده ان الفرق مطمئنات غاية الامر انه في المعاوق الخارجي
واضح جدا واما الداخلي فاحتمال عدم التحديد به قائم لكن ان دقيق النظر يظهر تحديده ايضا
اما الاول فلانه يضعف شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية فيرتفع من البين فليس له
استحقاق قدر من الزمان واما الخارجي فلا يضعف به الميل واما الثاني فلان هذا
التضعف هو المقتضي ليس غير شدة حد في الضعف ولزم منها زمان فالمعاوق بوساطة
ذلك التضعف محدود الزمان البتة قوله اذا كان هناك فلا رجح ذلك الخ فما كان ازيد
من ازديادا حجم بعينه اي بالتخلخل الحقيقي انه ليس كذلك بل تباعد الاجزاء فقط فهو ذلك
سكانية ولا يبعد ان يجري على حاله ويقف ان الشكل الحسابي بشاه فلو لم يكن فلا لو دفع
التداخل ولو كان فالحركة الكمية الى الخلاء وذلك لان يقول الازدياد تباعد الاجزاء

وارتفاع المكان فيما بين فالبعد اما بلا متناه بعد وعلى الاول البط وعلى الثاني التداخل
لكن الجواب ح اظهر فالاظهر ما في الكتاب وحاصله لولا الخلاء لما ازداد حجم جسم وانتقاض
بط و اما الملازمة فلانه يلزم التداخل فلا بد منه وح فلا بد من الاخلاء فيما بين الا
جزاء قوله فليتأمل في ذلك لان الوجه الثاني انتقال هذا من مكانه بطبيعه او قسر متوقف
على انتقال ما في امامه في انتقاله معه وهكذا الى ان يدور الانتقالات الى ما في خلفه
كما في الحلقة المتحركة في الحلقة فان ما خلفه ما لم ينتقل الى ما خلفه فقوله يتوقف
انتقال هذا لم وان سلم فالتوقفات يجوز ان يكون منتهيه الى ما خلفه وانتقاله
يتوقف على انتقال ما خلفه وهو الجسم المعروض للحركة اولا بل اسفل لو قيل ان ما
ينتقل البعض اولا وبالعكس ثم والاول ارجح وبالجملة انما تم هذا الجواب في الدائر
القليل ينتقل الى خلفه الى ان ينتقل ما خلفه الى حيزه ولا محذور فيه هكذا ما نحن فيه ولو
لزم انه لا يتوقف في شيء بل التلازم يعلم من المشاركة في العلة كما هو يقينا وفي ما
الاخر الامران في نحو صدور الكثير من الواحد والاضافيات لكن لم ينعقد كل
البعد قوله الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك فيه اشارة الى ان المراد في الا
الدليل يتحرك العالم الذي امام المتحرك او خلفه ثم الابعاد الجسمانية متناهية فلا يمكن التموج
الا ما يتداخل في الاقدام في الاوساط وتنبيها انه لا يلزم تحرك العالم بتحرك
جسم فانه مستبعد وتصحيح البداهة مع ان فيه المط فان ما خلفه ان لم يتحرك
الى ما خلاء فالخلاء والا فهو السعي من جانب الخلف خلاء كما لا يخفى وفي عبارة الكتاب
وانضح يجب ان ملازمة الاشارة اليه قوله ومنها انا اذا فرضنا سطحين الخ المقصود في
تقريره ان ارتفاع الانطباق وفي لانه لو كان تدريجيا لكان زمانه منقسما ففي البعض

لا يكون

لا يكون متحققا فيكون الانطباق ممتنعا قوله على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين

الخ والذي يظهر بالمراجعة الى المباحث السابقة والمحصل هو ان الامام لم يبن الشبهة

على الاستواء بل بناها على امكان تطابق السطحين ثم ارتفاعهما الذي هو الحد مماسة

الحادثة بعد المماسة وانما بنى الاستواء بما ذكر في الكتاب في مقام آخر وهو اثبات الجزء

الذي لا يتجزى من دحرجة الكرة على السطح المستوي فلا يتجه اليه هذا الكلام ولعله بناها عليه

في غير ذلك الكتاب اذ فيها بحث بهذا المقام والله اعلم قوله ولو جاز هذا الخ غير المناقشة

بالمجادلة لان له ان يقول ان الدعوى هي امكان استواء السطح وهو واضح فلا ينبغي

لامثال المناقش ان يقف بالايراد في بيانها لانها في غاية الوضوح فلا ينفع كثير المناقشة

في الدليل في معرض البديهة وقال لم يكد يسعه [illegible] الى طائل اشارة الى انه وان وضح جا

قوله فيه بحثان اي البحوث قوله بعد ان الجسم وهو محض الجوهر بذاته قابل للمقادير

المختلفة هذا هو المشهور والمشهور ان المقادير اي الاجسام التعليمية حالة في الجسم [illegible]

هو والصورة الجسمية فانما القبول بها الجسم او للصورة لو فرض زيادة المقدار [illegible]

الجسم وهو محض الجوهر الممتد لا مادة له كما يراه الاقدمون فالقبول بحاله ولو كان هو

الصورة الجسمية فانما القبول للجسم او للصورة كما يقتضيه التحقيق وسيأتي ان

الموالي في موضعه لم يثبت قبول المقادير المختلفة اما اذا كان الجسم بسيطا فالامر ظاهر وان

كان مركبا فلانه يلزم الحركة في الجوهر وقد نفى عنه فالبطلان يقول ان الجسم قابل للمقادير

قوله فالجواب غير الاولى الى ان المادة يتخلخل الخ هذا الجواب لا بد منه ولكن التحرير

كما مرت الاشارة اليه ان المادة عند الذاهب يتخلخل والاجسام شاهدة فلا بد

من الخلاء ان لو وقع التداخل وقس صورة التكاثف فانه كما بان القول الخ

يتخلخل فيه ويتكاثف فيه وبالعكس ولا جواب سوى هذا ان كان التحرير على ما اشير اليه
الكتاب وعليه سائر الكتب ان الاتحاد ليس بتغير الا بتخلخل المكان والذوبان لا يكون
الا بتباعد الاجزاء فيقع الخلاء فيما بين فلا ضرورة الى التزام التخلخل والتكاثف الذي
اختلف فيه فمنهم من يحيل الخلاء ومنشأ ذلك يحيلها ايضا فلا يصح هذا الجواب من قبله
بخلاف التحرير الاول فانه مبني على وجودها فله ان يمنع فالجواب المطابق
على راي الكل ان الماء عند الانذياب فله جسم غريب عنه كالهواء فيتقدر الشاغل
بمقدار اخر وعند الانجماد يخرج عنه جسم غريب كان داخلا فيه من قبل وهم زعموا ان
الانذياب يتخلل بما بين الاجسام وان الانجماد يتخلخل على الاطراف وما بينهما
ولكن التحقيق عند المشائين في الانجماد والذوبان التخلخل والتكاثف فلذا اختير
لم الجواب عليه قوله وعن الثانية الخ فقدر ان الجواب كان يتيسر ابدون التزام
التخلخل والتكاثف وقد رشاد الى البصر زيف كما عرفت فلا حاجة الى بل بعد لا نم
فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا ولكن نعلم قطعا بامكان التحرك لولا تلك
الاسباب وتكون الاجسام على مقاديرها الطبيعية قوله والتحقيق ان المماسة الخ
حاصله ان المماسة آنية يمنع انحصار الحدوث في الآنية والتدريجية كما اراه
جماعة بل للحدوث قسم ثالث وهو الحدوث في الزمان بلا تدريج بحيث لا يكون
اول ان نقرر مفصلا في برهان المسامتة ولا يرد انه عند ثبوت الانفصال وبطلان
الجوهر الفرد ولكن يعد ذلك بانا لا نتوقف الشيء على كون المماسة دفعة يستحيل الممكن
بل يعقل حدوث المماسة بعد المماسة لا دفعة يكاد يقرب من المطابقات الاولى
بل حاصله ان تفارق المنطبقين معا وهو مما لا شبهة فيه فدخول الجسم بينهما في الوسط

بعد الوصول

بعد الوصول في الاطراف بحيث كان فيها فالوسط مملو او خال وعلى الثاني المط وعلى الاول
فالمالي انطباقهما او عدمها وعلى الاول فاما ان يقع احدهما من الآخر معا وعلى
الثاني فهو تلك الغير ان دخل من خارج فقد مرّ حاله وان لم يدخل من خارج بل كان فيه
من قبل وهو خلاف الفرض وذلك ان ثبت بين المغلط النقطة بان الخلا محال
فلا يمكن ان يدخل جسم من خارج شيئا فشيئا فلا بد من الطفرة ولذلك امر بالتامل
الصادق قوله وكالاحتراز عن شبهة الدور لا يقال الراجح في التعريفات الاحتراز عن
الدور لا عن شبهة لان المقصود من هذه التعريفات تعريفات لفظية ليس فيها
تحصيل غير حاصل فلا وجه الدور فالاحتراز انما هو عن شبهة قوله وذلك يشمل تفسير الحركة
لم يقل تعريفها الحركة اشارة الى ان ما ذكر فيما قبل من ان التعريف انما هو تفسير
اللفظ لا التعريف حقيقي له من اول الامر وجه البيان فذلك ناطق بان هذا التعريف ليس
خفي في نفسه من المعرف وانما الخفاء في تلك العبارة وهو اطلاق لفظ الحركة عليها
بمعان [illegible] ان الضرورة شاهدة بان الحقائق في نفسه والجواب ان الحركة المعلومة لوجه [illegible]
واما معرفتها بكنهها او بامر مساوي اياه فليست كذلك بل معرفتها معرفتها فالاشتباه
ولكن فيه تلك العبارة غاية الامر انه معلوم اجمالا فتفصل بقول ضابط لما ذكره المص
بما الامر يدعلى قوله منها ما يكون موجودا بالفعل من كل وجه الى تتوجه البداية ان اريد
من كل وجه كل وجه حقيقي اي غير اعتباري فلا يلزم من القوة من كل وجه كونه بالقوة في
امر اعتباري وان اريد الاعم وهو الاطلاق [illegible] البادي [illegible] بالفعل في الاوصاف
الاضافية تغير ضرورة ان ايجاد الحوادث لم يكن من قبل وتفصيل البحث فيه من مقام
قوله ومن شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل الخ ظني ان المراد بالقوة الاستعداد

وذلك قوله فيما سبق ولكان كونه بالقوة ايضا لا بمعنى الامكان فقوله واما تمتنع معناه الا
ما يشارع الاعم من الثاني والمعنى النهايات متى عدم الوقوع فالى حاصل ان كل ذي قوة
على شيء يخرج اليه حينئذ ما لم يخرج اليه اصلا فلا قوة عليه لان القوة هي عدم حصول شيء
بالفعل مع امكان حصوله في ثاني الحال ح يخرج اليه انه لا يمكن ان يراد بقوله منها ما
يكون بالفعل من كل وجه بفعلية في كل شيء فرض وجوده حينئذ فالمراد فعلية في كل وجه حاصل
ولا طائل تحته فالمراد ان كل وجه يمكن له امكانا عاما بعنوان الكائنات الوجود فهو حاصل
له بالفعل لا ينتظر اليه وح يكون قسم الثاني ما يكون بالفعل في بعض الوجود وممكن
الحصول في بعض آخر غير حاصل له بالفعل وهو لا يستلزم ان يكون له قوة عليه بل امكان
صرف فح لا يلزم الخروج اليه البتة وان اريد من قوة في قوله من شأن كل ذي قوة
الامكان فيمتنع فان من الممكن ما فقد لا يحصل اصلا فلا يستقيم ان يقسم هو القسم الى
قسمين ما يحصل له ذلك الممكن وما لا يحصل له فما يحصل يحصل وحينئذ او يراد كل ما هو با
لفعل بوجه ممكن الحصول لوجه آخر يمكن ان يخرج اليه فانه لو امتنع فلا قوة اي فلا
امكان وهو خلاف المفروض فالجواب ان مقصوده ان الموجودات لا يمكن ان تكون
بالقوة في كل صفة له مطلقا فمنها ما هو لا قوة فيه في شيء من الاوصاف بل كلما يمكن له
يحصل منه بالفعل فلا قوة فيه اصلا ومنها فيه قوة على ما حصل ومن شأنه ان يخرج
اليها فانه ان لم يخرج اصلا فلا قوة اذ كان ما لا قوة فيه شيء ما وبالحصول با
لفعل فانه ليس الا المبادي العالية ومن شأنها حصول ما يمكن لها بالفعل غيره مما يمكن بالفعل
من كل وجه فتامل وان شئت فحقيقة في التأويل المذكور فنقول ان القسم الثاني ما يكون بالفعل
من وجه ممكن الحصول في آخر لا لشيء هي انه منه ما يكون فيه قوة على ما البتة اصلا ومن شأنه

قوله هذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة وقد مر في مباحث الاجسام ان الحركة في تفسير
الفعل للطبيعيات مبدا الحركة في الغير بما الخروج وهو عند الفلاسفة ايضا وما ذكره ههنا
مبني على خلافه كما لا يخفى فالمراد انه يراد عند الفلاسفة في هذا المبحث وهو مبحث الحركة
وما يلصق به وذلك لان نقول ان كونه يراد بالحركة عندهم لا ينفي ان يكون غيره مرادا بها
فليكن هذا اطلاقات شتى او غيره وقد مر وهو الاظهر ويحتاج ان الاول انه غير تام
فان مقولة متى وان يفعل وان ينفعل والمقولات التي فيها الحركة والتي يشتبه فيها
وهي تدريجية الوجود على ما هو التحقيق بسبب الحركات مع ان خروجها من القوة
الى الفعل على التدريج وان زيد قيد آخر وهو ان يكون طلبا لما بالقوة الى الفعل
على التدريج وان زيد قيد آخر وهو ان يكون طلبا لما بالقوة يحصل بانقطاعه ثم يظهر
الموجودات في التعميم الا ان يتكلف ان الانحصار في الدفعي والتدريجي بسط
ولكن كون التدريجي حركة مقيد بذلك القيد على انه لم يحصر الخروج فيهما بل قال انه قد يكون
كذا او قد يكون كذا وهذه العبارة ليست ناصة بالحصر فلا يبعد لو قيد التدريجي بما ذكر
والثاني ان ظاهره الواضح هو الحركة القطعية مع ان التوسط هو الذي بالحري
ان يطلق عليه لفظ الحركة فينبغي ان يراد ذلك عندهم والامر فيه سهل جدا فان
الحركة وان كانت حقيقة في التوسط كما تعرفه كلام الشيخ ولكن يراد عندهم القطعية
مثل ارادته بل هي الاشهر وان لم يكن مثله فلا شبهة في انها دائرة فيما بينهم
ولو حمل على التوسط بان يحصل ليس الا بالقطعية فهو تدريجي بالنظر اليه لكان
الكلام في غاية البعد كما لا يخفى ثم اعلم انه يجب ان يحمل قوله فقد يكون خروجه دفعة
على عدم الانحصار فان من الخارج الى الفعل ما لا يكون دفعة ولا تدريجيا كالتوسط

وهناك حفظ الحد الا ساعة كما عرفت فيما قبل مفصلا الا ان يحمل قوله وفيه على

عدم التدريج ولو ملاحظة السابق من قوله والوقعة توجد فيها الآن واعلم ان الجواب

الحركة هي الخارج لكن لا بتنفس الحر ونح فانها هو الكمال هو الموجود بالفعل فمعنى العبارة

شارح ويمكن ان نقول ان الحركة كما تطلق على الخارج الذي هو الكمال وهو

الذي يصح ان يحمل عليه بانه من اي امر مقولة وهو الشائع عندهم قد يطلق على

المعنى الحدثي المصدري وهو الصالح الاشتقاق كالمتحرك والمتحرك والانفعال فانه

هيهنا وقد يستعمل المعنى الاخر وان قوله هو الاخير اشارة الى انا فرده لكن والواقعة

قوله فيما بعيد وانكانت قد يطلق على معنى كل فرد ونح الخ قوله ولو ان التدريج وقولنا

الخ رجيب عنه بان التدريج معلوم لنا يقطع النظر عن الزمان الذي هو كمية

اتصالية القضائية فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقدمة والمتاخرة

والوقعة هي الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا يفتقر فيه الى الوقوع في ظرف الزمان

فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان ولكن الزمان يمكن ان يتصور بانها

كمية متصلة غير قارة ولا يفتقر فيه الى انها مقدار حركة فالتدريج هو الوقوع في

كمية كذلك ولا يلزم منه انها متعلقة بالحركة او قائمة بنفسها فلا دور وفي عبارة

الكتاب اشارة اليه وان قوله يسوق علينا الا توقف تصورنا التدريج وكونه على

الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة قيل عليه انه مبني على تعذر عدمه ولكن الالزام عنده

انه تعريف غير حقيقي فلا يفيد احد ما صورته الدور فان الغرض منه رفع الاشتباه

العارض الاشتراك ونحوه ونقصد ان الحركة قد يقصد بالفعل وقد يتصور

بالخروج ونح فمعنى يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد وان هين وقد كان عند الكل الحركة

التدريجية العامة لا لما فيها معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه
الحركة وليس كذلك الا الخروج المذكور او الكمال الموصوف قوله فلذلك العلم الاول الخ
اورد عليه شك ما في التعريف المشهور انه تعريف بالاخفى فان الحركة معلومة لكل
احد بان للمتحرك بين المبدا والمنتهى حالة وهذا الكمال لا يعرفه الا الافراد من الاذكيا
واجيب عنه بان ما ذكر في التعريف يدل على تصورها بوجه ما والتصديق للاجسام
لا على تصور حقيقتها وانت تعلم ما فيه فان حاصله ان العلم بها هو كنهها وانما يعلم
تصورها بوجه اخر فلا مضايقة في ان يكون اخفى فان الاعرف لم يشترط في الوجه
بل هو بمعرفته وانما طلب بهذا الوجه والمعلوم بهذا الوجه اخفى منه وهو اعرف
ولا يخفى ما فيه فان الشيء بعد اكتسابه لا يعلم بوجه اخر كما يشهد به الضرورة فان الشيء
اذا علم بوجه هو فلا يطلب تحصيله لا سيما بالنظر فالوجه ان يقال انه معلوم بوجه اخر كالحد
والحاصل به اخفى فانه يكتسب به ستعلم به والصواب تعلم به بهذا الوجه الجواب بل بسرها
رفعه بما مر خلاصته انه تعريف لفظي وانما الغرض استحضار المعلوم بقول ضابط لئلا يقع
الاشتباه العارض بعارض الاشتراك وحاصله انه لا خفاء فيه بنفسه وانما
الخفاء بعارض الاطلاقات المتعددة لا غير وقد لا يرد عليه فان المعلوم من
غير هذا الوجه فانه انما يعرفه الافراد وهو لا يتعلق به فلا ينبغي ان يعرف به ولعل ما يحق
اعترف فان الحركة بمعنى التوجه الى الغير الذي هو بالقوة تعقلها معلوم وصحة ما قيل
لا يكون الا ايضاحا وتفصيلا فتدبر بان الحركة اذا كانت من بين الاشياء فلا حاجة
التعريف بل التعويل على ما عرفت وبان العدول عنه مما لا اليه فان الدور ممتنع
كما عرفت والجواب ان العدول عنه اذ هو مشتمل على صورة الدور فينبغي الاحتراز عنها

ومنها التقدير كما في العدول ورجح للعدول اليه وشهد المص له بانه ازالة بهذه الشكوك

هذا خلاصة ما في حاشية منقول من المص وزيد فيها انه انما يعود الغرض من تعيين

المراد حاشية انما اختار دفع التعقيب بالمراد بالحركة المستعملة في المعاني وقلنا انه الحق دفع

على التقدير ومن البين انه لا اشتباه الا بمعرفة الزمان فان عرض اشتباه فيه ايضا

فالظاهر انه انما يزال بما هو معرفة عندهم بما هو حد فيه الحركة نعم ان اخذت في تعريف

الزمان بشرط الحركة لا لفظ الحركة كان تطويلا بلا طائل اذ كان يكفي ان يقول الحركة

اولا وان اخذت فيه لفظ الحركة فلا اشتباه الاول ولزم الدور في تعيين المراد

بلفظ الحركة وان لم يلزم في تصورها انتهى وخلاصته ان الدور غير لازم لان تصورها امر

واضح وانما المقصود تعيين المرام بازالة الاشتباه العارض بتعدد الاطلاق فان

اخذ في تعريف الزمان تفسير الحركة فتطويل المسافة وان اخذ الحركة فتطويل فلا اشتباه

عائد ولو كان التعريف حقيقيا فالاشتباه بالدور على حاله على التقدير ويرد انه

تطويل لكن يبين ما في نفس ان تعرف الحركة بالزمان وانما تعريف التدريج

بما يعين اليه تلويح منه بالتدريج لا بد من هذا الوجه والامر فيه سهل جدا فتامل قوله

اذ هو فعلية ما بازائه قوة الم لم يرد به قوة ما يتحرك اليه فانه لا دخل له في الكمالية بل اراد

قوة المتحركة وسقط منه قوله فربما يكون الشيء كما بالقوة ثم يصير بالفعل واي حاصل ان

الكمال الفعلية وقد تقرر ما به يصير الشيء بالفعل كالسواد فانه بوجوده يصير الجسم بالفعل

اسود لكن الشيء ك فانه يصير المتحرك بالفعل متحركا وهذا هو المشهور ويفهم من كلام المصنف

هو انفاء الكلام الشيخ في هذا المقام فوجد الحركة كما لا [illegible] اي كونها بالفعل اذ كان بلا [illegible]

قوة لم زن الكمال في هذا المقام الفعلية بازائه القوة وفيه دغدغة فان حركة الاجرام

الاشتراط

الا شرية ازلية فلا يكون كمالا بهذا المعنى الا ان يعتبر القوة بالنسبة الى الحدود الثابتة
اللازمة للحركة التوسط وعلى هذا فنفس القطعية وشيء ليها فيما بعد **قوله** ولهذا انما
نقل المتحرك اليه وحاصله ان المتحرك وسيلة الى نيل الكمال فيكون كمالا اي مقتضى ضرورة ما
يتوصل بوجوده الى مقتضيه فهو مقتضيه المرتبة ان الكمال الملائم للشيء والذي به واد
بالحركة يصل المتحرك الى مطلوبه اللائق به بالذات او بواسطة وعرض حالة كالحركة لنفسها
يكون ملائما له فيكون كمالا فان اطلاق الكمال على المعنيين الاشتراك او نحوه فلا يصح
ان يراد معا في اطلاق مع انه مما لا ضرورة اليه مع ان القوم صرحوا بان المراد الاول
قطعا ويرد ان العدميات انما يكون وسيلة الى كمالها فلا يلزم ان يكون الوسيلة الى
الكمال كمالا فان اريد انه يتوصل بوجوده الى كمال يتعب بتطويل فان الوجود ممتنع
الى الكمالية والجواب ان كون المتحرك كمالا بديهي وهذا تنبيه مع انه من البطلان
التوصل الى الكمال ليس كالتوصل بالعدميات **قوله** وثانيهما كونه بالقوة في نيل الكمال
اي زمنت نقل اشترط في القطعية فانها في نفسها الوجه بالفعل وبالاخر بالقوة لانها
غير باقية الا جزء واما المتوسط فهي امر بالفعل من كل وجه ليس لها حالة منتظرة في
ذاتها اذ فرضت من قوتها فقد وحيث تمامها باقية من الابتداء الى انتهائها
بكونها بالقوة وبحسب الامر فلا ينبغي ان يعتبر القوة بهذا الوجه وانقلت ان قوله قد
بجهة الحركة المتصلة اشارة الى ان هذه القوة بالنظر الى الحركة القطعية في جملة ان
القوة لوجهين الاول جامع لهما والثاني مختص بالقطعية في نفس الامر وبالتوسط
بحسب الامر قلت لم يعتبر ذلك الا ان كلام الشرح ومنهم التبس بمثل هذا ان التعريف
المذكور للتوسط وهو مرضي الشارح على ما قال في حاشية منقولة عنه الا ان يقال ان

كونه تعريفاتها لا ينبغي ان يتوجه الى غيره فان قيل انه يصح تعريفاتها لكن بعضها القاطعة و

قوله فعلمها قصد الى انه تعريف لا ينبغي ان يتوجه الى غيره فان قيل انه يصلح تعريفاً

وهذا بخلاف سائر الكمالات يعني ان كون الحركة كمالا لا يخالف كماليته سائرها بل على كلام

الرئيس بعد ما بين كمالية الحركة بالنحو الاول فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه

الجهة وتفارقها سائر الكمالات من جهة ان سائر الكمالات اذا حصلت صار الشيء

بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة فان الاسود اذا صار

بالفعل اسود ولم يبق بالقوة اسود من جهة الاسود الذي له الى آخر ما فصل وان جعل

اشارة الى الكمالية بالوجه الثاني كان قريبا من حيث اللفظ ومع تحمل ان الزمان

وغيره من غير التفارق يشارك الحركة في هذه القوة وكذلك الآن والسيال من الزمان فتدبر

قوله فالحركة كمال اول لما هو بالقوة الخ اعلم انه حدد الحركة القطعية او التوسط في مقام

التعريف ولكن كلام الشيخ يومي الى الاجمال فانه قال في بيان التوسط واما معنى

الوجود بالفعل الذي بالحري ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي توجد

في المتحرك فهي حالة التوسط الخ وقال بعد ذلك الذي يتعين ان كل حركة تبقى زمانا فاما ان

يعني بالحركة الحالة التي للشيء من مبدائه ومنتهاه وصل اليه فعنده او لم يصل فتجده

فكذلك الحالة الممتدة في زمان وصرح بعد بقي لها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول

لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وشطره وعند عناية الاول ان الخروج بالتدريج

ونحوه ينطبق على القطعية فالقوم لما جوزوا الحركة القطعية والعلم الاول التوسط وايضا

مما سبق ان العدول الى التعريف فقط لقصور في التعريف الآخر والمط بالتعريف واحد

فيجب ان يحمل بان الخروج المذكور ايضا تعريف للتوسط بان المراد بالخروج الحصول

بل للتوسط

بالفعل

بالفعل فانها في الاعيان اي الوجود في الآن بدون الحدوث فيه والتقدم فانما
النسبة الى الحركة المتصلة الممتدة اللازمة ولا يخفى ما فيه من البعد والثاني ان هذا
تعريف ان دفعه كلتا الحركتين وان رسم الحركة منقول بالاشتراك كما هو المشهور
او يقول على التوسط بالحقيقة وعلى القطعية بنحو من التجوز كما يدل عليه كلام الشيخ كما
نقلناه وايده المص في الحاشية بان الجسم متحرك بالفعل حقيقة في كل آن يفرض في
زمان الحركة فيكون الحركة قائمة بالفعل وتسمى القطعية حركة فالكلام تعريفا للتوسط
كما هو يكون غير مانع لدخول القطعية فيه وان كان تعريفا للقطعية يكون غير مانع
لدخول التوسط فيه واما انه صادق على القطعية فانها فعل وكمال لما هو بالقوة
من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة ولما
يلحقه من حيث انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من حيث الطلب والتوجه
الى المطلوب والجواب على ما ذكره المص رح في الحاشية المنقول بمنع صدق الكمال على
القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل البتة فانما في
الاعيان والحركة القطعية ليست محصلة الوجود ومحققة بمعنى ان يكون حاصلا
بالفعل في آن وفيه بحث لانه قد مر ان التوسط ايضا ليست حاصلة في الآن نعم و
القطعية سيان فلا يصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لهما والاوجه ان يقال ان
الكمال هو الحاصل بالفعل لا سيما بمعنى اذا حصل تماما ولا يكون حصوله بان توجد بعض
منه ويوجد الآخر كما هو شان القطعية سواء كان حدوثه في الآن او لا والمعنى ان
كلام المص رح فيه بالنظر الى ما يتبادر الى الا ولازم له الجزء من حقائق وان كان في نفسه
صحيحا وحينها **قوله** حتى يكون هي اول فيه للمتحقق اي ان اولية على تقدير التفريع **قوله**

لا سيما اذا كانت الحركة بينه انها اذا كانت متفرعة عن كمالات لواني والثانوية بحسب الطبع
منافى الاولية مطلقا فهذا التقدير فرض مان لا يكون اصلا وان لم يكن فى الواقع
منافية لها كما لا يخفى قوله بل يكون غير مناف لها وأما الاقتصار على عدم منافات
للكمال اذ حصل فان الكمالية من حيث القوة منافية للكمال بتلك القوة فاذا
لم ينافيه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا يوصل بعدم منافات
القوة ما دامت موجودة فى نفى الكمالية بل لا بد من استقرار المنافات قوله
وهي الامر الممتد امتداد المسافة الى آخره بقي ههنا بحث ان المسافة ان اريد بها
سطح الجسم الواقع عليه الحركة فيختص بالمكانية والكلام فيها فى المطلقة كما لا
يخفى وان اريد بها ما فيه الحركة من المقولات سواء كان اينا او غيره فليس
ممتدا بالذات فلا يكون امتداد الحركة بامتداده لا سيما عند المصنف فانه
ليس فرد من المقولة ملاقي ولا زماني حاصلا بالفعل بل انما المتحرك المتوسط
بين الافراد التي بالقوة والحركة متصلة بالفعل فلا يكون اتصالها وامتدادها
بامتداد تلك المقولات والظاهر من العبارة وبه التصريح فى غير موضع من الكتاب
وغيره كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى ان امتدادها ليس بالذات وانما امتدادها
بامتداد المسافة فتكون ممتدة بالذات سيف والذي يظهر بالبال ان امتدادها
بامتداد الزمان بالقيام بها او بالوقوع فيه وامتدادها المكانية من حيث المسافة
المتصلة ايضا وكذلك الوصف والسداد علم قوله ووجود ما فى الاعيان تطري دائما
لما عدا عليه من وجود امر غير قار دائما وجود الحركة التي هي من مقولات ان يفعل
او ينفعل منقطعة فى حد ذاته وذلك لان مبنيا بقوله غير قار ووانفعالا لكان ومن

الجائز ان يكونا في الوجود معا فيه الحركة اذ تلك المقولة او اعتبارها من انكار ان تكون
كل منهما موجودا فيكون بذهنه وجودها بمحل اشتباه **قوله** بحسب وجوده الزمان في الا
عيان انما قيده بان الوجود في الاذهان في الان كما ستقوله **قوله** وفي التعليم الاول
والشيخ الرئيس رح قال في الشفاء ومما يجب ان نعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا
حصل من امرها ما يجب ان نعلم كان معقولها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز ان يحصل
بالفعل قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عنى بها
الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا والمنتهى فذلك لا يحصل للمتحرك بين المبدا
والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل نحو من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك
يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول حقيقي
في الوجود بل هذا الامر في الحقيقة ولا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورته
قائمة في الذهن لنسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم
في الخيال لان صورة المتحرك وحصوله في مكان وقرب وبعد من الاجسام يكون
قد انطبعت فيه ثم تلحقه من حيث الحس صورة اخرى لحصوله اخر في مكان اخر
وقرب وبعد اخر من يشعر بالصورتين معا على انه صورة واحدة لحركة ولا يكون
لها حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا و
الحالة التي بينهما لها وجود قائم ولا يخفى عليك ان هذا الكلام يدل على ان الحركة
لا وجود لها وجودها في الذهن وهو الوجود المحصل لها بالفعل كالموجودات في
الان ولذلك قيده بالقيام في الاعيان ولا ينفي الوجود مطلقا ثم هو بعينه مرسوم
السلوك المراد في الزمان مثلا سيجيء عنه في الحركة ثم ان المسك انما هو مع

الوجود المحصل في الآن والوجود اعم وسيتضح من ارشادات الشيخ ولا يقع الى ما
في المباحث المشرقية وشاكلته غيره واحد ان الشيخ سكر وجود ما ذكرنا فيورد
عليه انه يستلزم وجود الزمان وازلية ابدية كما يستعمل ارشاد الاستدلال **قوله** لانا
نعلم قطعا ان المتحرك في الزمان المتحرك الخ لقائل ان يقول انه ان اريد به ان لها حالة
موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فممنوع وان اريد ان حالة
لو انتزاعه فمسلم ولكن لا يقرب فان الدعوى وان التوسط موجودة في الخارج
وتفصيله ان المتحرك في ما بين المبدا والمنتهى متصف بفرد ما الى ما فيها لكونه غير
ما يرد واجزاء المنفصلات وان كانت غير موجودات بالفعل على اختيارنا لما فيه
من الثبوت بحيث يترتب عليه وهنا التوسط بين المبدا والمنتهى والفرد المبهم
والكان تحققه بالفعل بذلك الفرد الموجود الذي هو غير مستمر بالفعل لكل فرد الى
مبني انه ان وقف الضعف وليس سوى ما ذكر **قوله** ولا نظن ان ههنا حدودا متشخصة
موجودة بالفعل الخ وقد يقرر الظنون بان سببا سبب الاكوان مطلقا والاكوان
المخصوصة زيادة فان ما زيد عليه كون المتحرك بحيث كلما ان فرض وكل حد فرض
لا يكون منه قبل ولا بعده فان كانت الاكوان موجودة لزم تتالي الآنات
او تشبه مع الانحصار بين الحاصرين والاكان الكلي موجودا بدون التشخص
والجواب بعينها ما مضى ان التوسط يثبت هي الكون المبهم فالمتحرك في
الآن مثلا ليس حركته هي التوسط المبهم بل حالة شخصية اخرى مستمرة مشخصا الى المستمر
وليس الكون المبهم متحققا بالفعل بناء على ما اراد الشارح وتفصيله في الكتاب
قوله وليس هو بمستمر لان الكون الكاذب والشيء بالشخص من ملاحظة العقل الاول

قد

قوله والربع واحد لان الحركة القطعية هي الامر المتصل اتصال الزمان فاذا انتفى الاتصال انتفت الحركة ثم الوجود العددية لا بد لها من وجود ما ينتفى بها فيجب ان يوجب انتفائها **قوله** واثبت تلك الحركة من باب الانفعال من هيئتها اي انقطعت **قوله** وهذا منع الاول بما ذكرتم ان الحركة دائم واقف ولا باس لك ان تقول ان تريد ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى منعقص اجزائها اي حالها بالفعل لم يوجد فمنوع فان الاجزاء لها بالفعل وان اريد الاجزاء الوهمية على وشرة اجزاء المتصلات وسلب وجود اجزاء المنفصلات في اجزاء المكان فمنوع الضرورة ان الاجزاء الاول موجودة في نفس الامر وكذا تستوى علة الاجزاء انها بسيط مجتمعة وهذه لا يلزم لانتفاء ربما برة فالحركة قبل الوصول الى المنتهى موجودة في تمام الزمان المحدود من المبدا الى المنتهى والابحاث في الابعاض بعد البعضية على سبيل عدم الاجتماع مسلما ان الشيء لا يوجد قبل تمام وجود الاجزاء ولا يلزم منه انتفائها قبل الوصول بالمرة وان اريد بعض الاجزاء لا يوجد قبل المنتهى في الاوقات فهو مسلم ولا يلزم منه الا انعدامها بكلية ان اريد نحو ذلك فلا بد من تصويره والتفصيل في الكتاب **قوله** واما الثاني فلما عرفت النقل ان المقابلة المعتبرة في عدم الملكة هي قابلية الموضوع في وقته بحسب نوعه او جنسه او شخصه وان المقابلة ما بنظر الى الاوضاع والاوقات فكلا ملكتا فقد يتغير المقابلة في الوقت الذي ينبه الانسلاب فاذا رادرك ان الجسم في ان وجوده لبس [illegible] كذا بمعنى عدم تحرك مع قابلية له

في ذلك الزمان فسلم ولا منافي بانسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى وان اراد
عدمه مع قابلية له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره
فعدم السكون ثم هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة في الآن مع صلوحه
لها في الزمان قوله وقس عليه ذلك حال المستقبل ان المستقبل وجد مقارنا
بوصف الاستقبال فيلزم ان يكون موجودا او معدوما فان الاستقبال
هو الانتظار وعدم الفعلية مع توقعها وان وجد مقارنا لوصف الحضور
كان موجودا في الآن فالكائن موجودا مع وصف الاستقبال كان في الآن
والكائن مقارنا بوصف الحضور فيلزم ان يكون موجودا في الآن ولا شك ان هذا
التفصيل بيان آخر وليس بتفصيل لما سبق قوله والعبارة الاخرى الخ يعني
ان المعنيين متحدان في المآل وانما التفاوت في البيان وذلك لان
حاصل ما كتب لائق الاستنتاج من الاستثنائي برفع التالي ليرفع
المقدم فيرجع الى ان الحركة لو كانت موجودة لكانت ماضية او مستقبلة
وهما منتفيان وما ذكر بعد شرح للاستنتاج المذكور قوله لانا نقول
الزمان والحركة متصلان الخ وخلاصته انه ان اراد بالانقضاء الانعدام
بالمرة كالعدام العقار فلا نم ان الماضية منقضية كذلك وان اراد الا
نعدام بالمرة في الآن سوى حاضرة حاصلة البعدية فلا نم لزوم كونها موجودة
معدومة فانها معدومة في الآن وموجودة فيما قبل فالماضية موجودة قبل
وجودها اي النقلات مع وصف المضي اي انقضائه في الآن قوله ان الانعدام
بالكلية في الآن تعلقا بالوجود قبل والحاصل ان الحركة من المبادي والمنتهى

موجودة بوجود واحد والابعاض الماضية والمستقبلة متوهمة وموجودة مع وصف المضي
والاستقبال فان اريد حصولها القبلية والبعدية وان اريد انها في الان فلو كانت
موجودة معها لكانت في الان قلنا ليست موجودة مع هذا الاتصاف بل موجود من قبيل
مع الاتصاف بالانعدام في الان ولعله واضح بلا مرية قوله واما الامور بذلك الا انا نقول
الخ قال الشيخ في الشفاء والذي يتيقن ان كل حركة في زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة
التي للشيء بين مبدا ومنتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة
هي في زمان هذه الحال ووجوده على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه اخر لان
الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في ان من الماضي قد كان له وجود في ان من
الماضي كان حاضرا ولذلك هذا فيكون هذه الحركة يعني بها القطع واما ان يعني بالحركة الكائن
الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزم مطابقة الزمان بل انه لا بد من حصول
قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا بد من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل ان من
ذلك الزمان مستمرا فيه وقال في حل الشكوك المقولة في الزمان فان جميع ما قيل في امر اعداد
وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الان وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين
ان يقال لا وجود له في ان حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النوع لا يكون للزمان
الا في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح فانه ان لم يكن ذلك
صحيحا لصدق سلبه فصدق ان نقول ان ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة
على حد من السرعة تقطعها وان كان هذا السلب كاذبا كان للحركة على ذلك الحد من السرعة
مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بالابطاء واسرع على ما قد بينا حتى فالايجاب
الذي يقابله صادق وهو ان يكون هناك مقدار هذا الامكان والاثبات له لا على

وجود الاوسط وان لم يكن دلالة على نحو وجوده محصلا في ان او على جهة ما ليس منه الوجود
له بسبب ايتدهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود بهذا النحو من الصدق حاصلا
ومع هذا فيجب ان نعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود محصلة ومنها ما هي
ضعيفة في الوجود والزمان تشبه ان يكون ضعيف الوجود ابن الحركة ومكان الوجود
امور بالقياس الى اموره ان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه
الاضافة لا لو كانت المسافة موجودة وحدود المسافة موجودة صارتا الامر الذي من شانه
ان يكون عليها مطابقا لها او قطعا لها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى ان قيل
انه ليس له البتة وجود كذب فان اريد ان يجعل للزمان وجود لا على هذا السبيل بل
على سبيل الفصل لم يكن الا في التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود
له ثابتا معناه ولا وجود له في ان واحد مسلم ولكن لا يمنع ان يكون له وجود ليس في
ان بل وجوده على سبيل السكون بان يكون اي اثنين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي
هو الزمان وليس في ان واحد البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود
في ان او في زمان او طلبهم متى هو موجود فما ليس يجب ان يشتغل به الى اخر ما فصل
وقد مر من قبل انه قال في الحركة القطعية لا يجوز ان يحصل قائما في الاعيان فيذكره
قال في حل الشكوك في وحدة الحركة واما الحركة التي بمعنى القطع فانها لا تحصل حركة وقطعا
الا في زمان ماض ومع ذلك انها كانت منقسمة الى ماض ومستقبل فانها تنقسم بالقوة الى
ان قال وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل
لا ان يكون زمانها يجب لا انقسامات ولو بالقوة ولعلك لا ترتاب في ان ما ذكرها المصرح
هو ما اسوده قوله وزعم الفلاسفة من المتاخرين الخ فان اشتغلت بتصديق ما ذكره المص

فانظر

فانظر في اشعار المتاخرين قال الامام الرازي في المباحث فيما ذكره الشيخ اشكال من حيث
ان ما لا وجود له في الخارج كيف يتقدر بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند
الشيخ محل الزمان وعلته فالمعدوم كيف يكون محلا للموجود وعلة له اللهم الا ان يقوم بان
لا وجود في الخارج بل في الذهن والشيخ ليس من القائلين بهذا المذهب ايضا فكيف
يكون وجود الحركة بالمعنى الاول وفي الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف
بان حصول الشيء في الماضي يستحيل ان يكون قد كان له حصول في آن من الآنات الماضية
مع انه ليس لهذه الحركة وجود اصلا ولعلك مما قصدنا الصريح وما ذكرنا من كلام الرئيس لا تزتاب
في ان ما ذكره صاحب المباحث نشأ من البعيد ولا يحتاج الى مزيد توضيح **قوله** والدليل
على ذلك اولا انهم لا يقولون ان الموجود من الحركة هو التوسط ومن الزمان هو الآن
السيال عند الفلاسفة وفي تقسيمهم الكم الموجود مسامحة فيما اخذوه وحدوا الوجود الخارجي
اذ قالوه في الوجود الخارجي فانهم يقسمونه الى المتصل القار مع انه اعتباري فالحركة المتصلة
امر انتزاعي مصداقه في الخارج فهي موجودة في الاعيان بهذا الاعتبار وكذا الزمان
وكله افتراء عليهم بلا ضرورة ملجئة وصرف لكلامهم الى ما لا يرضون به وانما دعاهم
الى ذلك تلك الشبه وقد رايت ما فيها **قوله** وثانيا ان التشكيك ناهض الا انهم ان
يقولوا ان ارتسام الحركة في الذهن تدريجا بحسب الالتئام وانما التدريج في الخارج بمعنى ان
الامر الذي يحصل في الذهن ممتدا متصلا غير قار ان وجد في الخارج كان على سبيل عدم
القرار ولا يخفى عليك ان شكوكهم تنفي تحقق الامر الممتد على سبيل عدم القرار في
الذهن والخارج حدوثا او بقاء او وجودا متاصلا او انتزاعيا ولكن نعلم قطعا ان الاجسام
المتحركة لها حالات تلك غايته ان الامر ان وجودها وجودا اصليا ليس في نفس الامر كيف ان

صورة واستدلال المتحرك بحركة الطبيعة وغيرها مما لا شك فيه فلو كانت تلك الشكوك موجبة
لما ادعوه ارتفع الامان عن الواضحات فلا بد من ان نرجع الى ما هو الحق من الوجود دائم
قوله معلقة بستة امور الخ يعني ان الامور الستة لازمة لتحقق الحركة ولم يقصد الى ما
يوهمه بعض عبارات القوم من انها علل وهي موقوفة عليها فان كون المبدا والمنتهى
مما لا بد منه بهذا المعنى مستطور فيه فانهما قد يكونان بالفعل وايضا ان المنتهى بعد قوله اي
ما فيه الحركة هذا اعلم ما هو في ظاهر الامر فان ما فيه الحركة المعقولة التي فيها الحركة لا السطح الذي
عليه يتحرك المتحرك وهو الذي عبر عنه بقوله وما يجري مجراها والا لم يناسب معنى قوله وما يجري مجراها
والله اعلم بالصواب قوله من مقدار التدريج اي امر به يتقدر الحركات سواء كان قائما
بها كما في حركة الفلك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها
الحركة وان كانت متقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة لها من جهة انها متدرجة الوجود
فانها مقدرة من حيث الاتصال واذ من شانها عدم القرار لا يتصل الا باعتبار التسلسل
ولئن سلم فالمسافة اذ لا بد منها في العلة وما يحدد وحدوده من جهة انها مسافة مقدرة
اذ قلت فيما لا بد منه فلا مضايقة كثيرة في حصر العدد في الزمان فتدبر قوله واما الثاني
كل جسم متحركا دائما فيحتمل الى مسالة زمنين الاولى ان كان المتحرك هو المحرك لزم ان يكون كل
جسم متحركا والثاني باطل فان من الاجسام ما هو ساكن دائما والثانية لزم دوام التحرك في كل
متحرك والتالي ظاهر البطلان وهذا دغدغة فان القائل هو التحرك الى النفس من حيث بانه
ان يكون جسما فيجوز ان يكون النفس متحركا وبعض الاعراض من القائمة بالنفس وغيرها متحركا
فلو كان هو الفاعل لا يلزم تحرك الاجسام اصلا فضلا عن الدوام فالاوضح ما هو المشهور
في هذا المقام من ان الجسم بما هو المحرك ولو قيس بان الملازمتين انما تاتيان لو كان الحيثية

في الاجسام

في الاجسام وقد فرغ عنه المص فيما قبل في بحث المكان فتذكر وستسمع ان السيد تكلم في بحث
الهيولى وبعد يقال ان يقال ان القابل هو الجسم الشخص فلو فرضنا ان جسما معينا تشخصا
بلا واسطة امر فاعل تاما للحركة لا يلزم اشتراك الاجسام في الحركة ولا دوام حركة بل نعم يلزم
ان يتحرك ط لما ذلك المتحرك وهو يلتزمه فان من الجائز ان يكون حركة الافلاك كذلك نعم ان
المتحركات التي تتحرك في حين ولا تتحرك في آخر لا يكون المحرك هو المحرك الا ان نقول ان
الدعوى ان الجسم بما هو جسم لا يتحرك الا بخارج ولكن يتجه اليه انه لا يثبت منه تحرك الطبيعة
وقد امور بهذا ذلك معنى ان المتحرك اذا لم يتحرك فلا بد من امر آخر هو المحرك وهو الطبيعة
بالذات او بالعرض او النفس نعم هو فيه بما سنذكره منقوض قوله فالمكان المدعى الخ
هذا متجه الى البيان اما الحاجة الى الاول فلان ما سلوح في الفلسفة الاولى من ان القابل لما
منه لا يكون فاعلا تاما اي الجهة الفاعلية هي القابل بلا زيادة شرط فالمكان
المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته تم البيان حاصله ان ذات القابل لا يكون هي الفاعل
ولو بشرط امكن المناقشة الخ ثم هنا مناقشة اخرى هي ان المشهور في الفلسفة الاولى
ان القابل بمعنى المستعد لا يكون هو الفاعل بلا زيادة شرط وقوله لكفى عوضا لابد لها
من قابل هو المتحرك بمعنى ان القابل هو الموصوف فلا تضاد وتلك المسئلة كون القابل
للمحرك هو الفاعل الا ان يقال ان الحركة القطعية متجددة فلا بد من استعدادات فان
قد بعد والحركة الكمالية بلا ازمة لها فلا توجد الا باستعداد فلا يكون القابل هو الفاعل قوله
والمكان المدعى ان ذات القابل الخ وهو اسقط من كلامهم في هذا المقام فان المحقق
في التجريد بعد ما اثبت ذلك بهذا البيان قال بخلاف الطبيعة المختلفة المستلزمة
في حال وفي الشفاء اشارة اليه نعم ان ما نحن بطريق اليه المناقشة وبالجملة

فالمناقشة جيدة لان الشق الاول لا ينبغي ان يراد لوضوحه والشق الثاني محل مناقشة

فتدبر قوله لكن الفطرة الجيدة لم تعلله وصح عند الاتفاق كما اشار اليه ولكن يجب

ان يكون المقصود منه ان المناقشة تامة وانما بين الدعوى بتبيان مستانف واضح

بانه ابطال المستند لا يجدي والحاصل ان المتحرك لا يكون فاعلا بوجه فانه امكان لمجرد

ذاته لزم دوام حركة لكل جسم والامكان شرط زايد فالفطرة الجيدة تلذذه بتطويل الكلام

مع الامكان فقصرت مع ما فيه من الاستدراك وان امكن دفعه بان المقصود الزام محذور

آخر على تقدير الشق الاول فالوجه الوجه ما قد بيناه قوله واما المبدا والمنتهى الخ

لا يخفى ان الحركة الازلية الابدية لا مبدا ولا منتهى لها بالفعل موجودا ولا بالقوة

لان المنتهى انما يكون منتهى اذا انقطع الحركة اليه الا ان المقصود انها لا بد منها بالنظر

الى نفس الحركة اذ الى ايضا صار على سبيل العرض المستعمل في الممتدات قوله كالسواد

المحض اي الطرف وفيه اشارة الى ان التضاد الحقيقي في الاطراف قطعة السواد

من حيث هي هي ليست ضد البياض وانما الضد الطرف للطرف ولا يخفى بعد

تفصيله موضع آخر قوله فيجوز ان يكون نقطة مبدا والمنتهى الخ هذا بحسب الظاهر

والا فيشبه ان المبدا والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المعقولات فالنقطة المذكورة

ليست مبدا ولا منتهى وانما المبدا الوضع اذ الابن او التماس بها اذ المحاذاة

لها وهي زايلة بالحركة ويتجدد منها عند الانقطاع اليها وهما متغايران بلا شبهة ولكن

اذ جعل ما فيه المسافة تو ما يجري مجراه جعل النقطة اما الماده هاهنا اشارة اليه

في الكتاب قوله والكلام الذي اقتفى رسمها لم ما يخلو عن شيء فان الاشياء ان

هذا الاختلاف في الحركة القطعية فان كون التوسط ان ينفعل لحة العقل فان هذه

المؤ

المقولة تدريجيه كما هو مصرح في الكتاب وغيره من غير واحد ولذا تكون المقولة السيالة
هي الحركة لا ينطبق على التوسط فلو كان المذهب الثالث في التوسط لم يقع الخلاف
في امر واحد ولو كان في القطعية لم يصح هذا الكلام فان المعرف بالكمال هو التوسط
على ما مر انفا قال الشيخ قد بينا لكن ان الحركة ايضا الكمال الاول الذي وصفناه ويقع
بقطع المسافة الى آخرها فصل الاول على ان قطع المسافة هو الامر الممتد المتدرج الوجود
وذلك المعنى هو التوسط واذا كان الكمال مأخوذا في التوسط فكونه مسلكا اي يستدعي
ان لا يكون ذاتيا للتوسطات اما ان تكون مطلق الحركة المتصلة بقوله هو فلا معنى لمادة
فيكون ذلك الحديث في هذا المقام ضائعا الا ان يحمل بان يوجد الكمال معنى شامل
للقطعية فانه الموجود بالفعل وح لو قصد ان يطبق التعريف على القطعية
يزاد قيد آخر وهو التدريج في الوجود وهو لا يعده كلام الشيخ والمصرح
على ما عرفت مفصلا من قبل فان قلت سيجيء من المصرح ان التوسط ليست
مغايرة للقطعية بالذات بل هي متحدة معها بالذات فالتوجه الى البرهان
اقتضى كان توسطا وان ممتدا بامتداد الزمان او المسافة كان قطعيا فاذا
لم يكن التوسط داخلا في مقولة كان القطعية كذلك ضرورة ان الذاتيات لا تختلف
عما هي ذاتيات له في شيء من الاعتبارات قلنا هب ان المصرح ذكره في بحث
الزمان لكنه لا سبيل له في هذا المقام فان التوسط موجود من المبدأ الى
المنتهى بوجوده الشخصية وثبت بنفسه حسب انقسام الزمان والمسافة والقطعية
متجزية وحدودها في بعض الزمان بدون الانطباق ولا يعقل بشخص واحد وجود امرين
متغايران وبالجملة ان ما ذكر مفصلا في التوسط لا يعده ذلك فاعلم وارجع

وان يحمل التوفيق امكن مع كلفة لا يرتضيها العقول السليمة فالوجه الوجه ان
يقع بينها ارتباط ذاتية داخلة تحت مقولة الحركة المطلقة بنسبة مقولة بل عرض عام
ثم فيه شك من وجهين الاول ان المشكك لا يكون ذاتيا لكل ما هو مشكك فيه بمعنى
انه يمتنع ذاتيا للكل جميعا لا ان يكون عرضا للجميع بل الى ان يكون ذاتيا للبعض
عرضا للآخر فيكون الحركة المطلقة مشككة لا يمنع ان يكون جنسا لبعض الحركات
والجواب ان الحركات في كونها حركات متساوية الاقدام في ان صدقها عليها
على نهج واحد من الذاتية والعرضية فاذا كانت عرضية للبعض تلك الكل والثاني
ان كون الكمال مشككا لا يستدعي ان يكون المرسوم به كذلك وسيجي تحقيقه في الكتاب.
فان قلت اذ قد تبين ان المذاهب في القطعية في حال التوسط قلنا لعلها من الكيف
بصدق رسمه عليها فان قلت ان التوسط عرض نسبي فلا يكون كيفا قلنا انما النسبة
في التعبير وفي الحقيقة هي كيفية عارضة للمتحرك بين المبدا والمنتهى موجودة في الخارج
غير منقسمة اصلا والنسبة اعتبارية فتامل فيه فان قلت فيها مذهب آخر قال الشيخ
المقتول من الحركة اخرى سوى المقولات المشهورة وعنده المقولات العرضية اربعة الحركة
والكيف والكم والنسبة ومقولة متى وغيرها من النسب قلت ان الانفعال عنده حركة
قال الى المذهب المختار لان الحركة هي ان ينفعل اوته [?] وفيه ما يدل على ان المص ذكر
المذاهب على طبق ما في الشفاء وهذا الحديث جاءت قوله [?] لو كان السواد يشتد فالسواد الاول
الخ وفيه بحث لانا نختار ان السواد لم يبق قوله فالسواد يفسد لان الاشتد قلنا لم يحصل
ان القابل باشتداد السواد لم يرد ان السواد في الموضع باقي بعينه قد اخذ يشتد
شديدة بعد شديدة بل صارت نفسه اشد مما قبل بل اراد ان السواد الذي.

هو المبدأ للحركة فنقول هو حدث سواد غير قار موجود بين المبدأ والمنتهى منقسم
انقسام الزمان كل قسم سواد غير قار وهذا ينقسم الى غير النهاية كانقسام الزمان
كل قسم منه اذا قيس الى الآخر فهو اشد منه اذا ضعف فالاشتداد في التزايد و
التناقص هو معنى اشتداد السواد فعلى هذا لا مضايقة عليك ان عبرت باشتداد
الموضوع في السواد بمعنى ان الموضوع متلبس بفرد مستمر بعد اشتد او ضعف بعد
اضعف وله باعتبار الآنات في الزمان سوادات كالحدود وله وهي افراد
بالقوة المحضة كالآنات والنقاط ولو انقطعت الحركة الاشتدادية حصل
واحد منها للمتحرك في الآن ويستقر عليه وفي اشتداد الحركة كلها بالقوة في
الآنات اما ذلك الفرد فهو في الزمان منطبق عليه فان اراد بقوله يحصله
ان الحركة مثلا كيف اشتدادية هذا المعنى فصحيح وان اراد غيره فلا بد عن عليه
معقوله لكان السواد الاول باقيا الخ ان اريد به ان السواد المسوار لختار
انه لم يبق حقوله فالسواد نسبه لا شبهة فيه انه لم يدع اشتداد ذلك السواد وان
اريد السواد الذي بين المبدأ والمنتهى لختار انه باق اي موجود في زمان
محدود ما بين سنخ ازمنة للمبدأ والمنتهى نختار انه باق اي موجود في زمان [هامش: الحركة]
الحال خلف فيه فانه يوكد مسألته وان اريد بالبقاء هو استمرار شيء بعينه نختار
انه غير باقي ولا يلزم الفساد وعدم الاستدلال وتحصيل ان يكون هو مراده
فانه لو اريد استمرار سواد بعينه مع اتحاده كيفية الاشتداد لم يثبت في المقولات
الآخر فتدبر وبهذا ظهر خفاء ربما افاده بعض الاجلة فلا يعتقد ان الحركة في المقولة
عبارة عن تبدل حال المقولة وهو باطل لان معنى المسود يبين ان سواد اذا اخذ
شدة حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد متلبس السواد كيف وذات الاول

كانت ناقصة والزائدة نسبت بعضها الناقصة ولا يتاتى للاحداث نقول ان ذات
الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا ابل يكون شيئا
آخر فما اشتد السواد في السوادية بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه
سوادا آخر فيحصل سوادان في محل مثلا متمايزان في المحل والزمان وهو وهم واتحاد
الاثنين من السواد غير متصور وذلك لانه بعيد كل البعد ان تعتقد احوال
الشعلة مثلا اين واحد مستمر قد اخذ يتبدل في احواله وهو الموضوع للحركة التي
هي الشعلة بل تعتقد ما ذكرنا من ان يتبدل حال المقولة هو السيالة فان السواد
والعين مثلا يتبدل الان معنى كل حين من احيان زمانه شيء غيرها في الحين
الآخر فتدبر ما قيل ان كون لون واحد سيالا مع الاختلاف في الالوان
لا يقبله الفطرة مجرد استبعاد والسواد علم مثال جيد على هذا فكون الحركة في
المقولة التي نسبت اليها امر له وجه فانها كانت في الوجود هي تلك المقولة
ففي الشعلة للمتحرك حال الاين سيالا في الآني له في السواد اي مراتب
المختلفة نسبت حالة الا السواد فلا حركة فقطعه الا المقولة وان كان تفسيرها الا
متجدد معلول لها ففي المتحرك امران غير قارين فلا مضايقة في ان يلتزم ان
كلا منها حركة فان الحركة نسبت الا البادي الى الغير وان اشترط ان يكون
بما هو هو باديا الى الغير والمقولة التي فيها الحركة نسبت كك فان الاين
الثابت في حال السكون ليس باديا الى الغير وهو غير الفارسة تحتها ثبت
في اتحاد الماهية لم يكن حركة بقي الكلام في الانفعال فان الانفعال المتجدد
والانفعال الثابت بمنزلة فلا يصح ان يكون حركة الا ان يثبت ان منها انما
الاشتراك الاسمية وانما الحقيقة انهما متغايران ولكن هذا امر آخر او لبعض

ان ماهي

ان ما في الكتاب مسابقة بما في التضاد وجهه في ابطال ذلك المذهب غير واجب الاعتداد
عليه بعد ان الانفعال الذي يحصل به حركة لا يحصل الا بعدم قرار القوة فان
الانفعال هو التأثر غير قار ولولا تأثير ذلك الا بالموجود غير قار رد للحجة العقل
في التحرك ان العود وما يلزمه قد على ان كلا من مراتب الاستعداد الى هذه
المقدمة فات عند عنها فانها تثبت بنفسه والاشبه وما اورد في بيانه لا يرجع
الا الى جزء من المصادرة كما يلوح من الحاشية القديمة فلينظر فيها وما نازع
فيها الا الاشراقيون فيزعمون ان مرتبة من الشدة تثبت كاشفة عن النقص
بل الطبيعة القابلة للشدة والضعف كالسواد مثلا مهية نوعية وان الحاق
بالشدة والضعف هو التفاوت بالكمال والنقص واذا كان هذا حال المقدمة
بكلها قلنا ان معهما يلزم ان التفاوت في افراد السواد المتفاوتة بالعوارض
المشخصة ازاء الصفة فلا يضر اتصال السواد غير قار بين المبدأ والمنتهى وكما
يؤكده شبيان الادلي انه سيصرح فيما بعد ان اختلاف ما فيه بالمهية يوجب
اختلافا في الحركة فلو كان مراتب السواد مختلفة بالنوع كان السواد الذي
يتحرك فيه من المبدأ الى المنتهى الى وسط مثلا ومنه الى الطرف مثلا متخالفا بالنوع
فيكون بعض الحركة مخالفا بالنوع للبعض الاخر فلا يكون متصلة فان الاتصال
من المتخالفات غير معقول وان عقل فليكن السواد وكذا الثاني ان الحركة
من السواد الى البياض ومنه الى كيف اخر لا متصلان لتضاد ما فيه ولا اشتبه
الى مراتب السواد مثلا لو كانت متخالفة بالمهية النوعية كانت ~~خلافا~~ اضداد
الا انا لا نجيب ان الحركة في السواد غير متصلة لتضاد ما فيه وما منه واليه فالحركة

من سواد الى مرتبة بعد وسنها الى آخر في الحركة الواقعية في السواد وفي مراتبه مساحقتها

بها اي بما فيه الحركة متضادتان وكذا المبدا والمنتهى غاية الامر ان التضاد

في الاطراف حقيقي ومنها مشهوري والضرورة العقلية لا تفرق بينهما في امر

الحكم اي اتصال الحركة وانفصالها فلا يقع الحركة الا في مرتبة واحدة بينها

بتوارد الامثال ولا يوجب الضرورة ولا الزمان فالاشتباه اليه الا اشتراكه فيتوهم

من تماثل المراتب السواد مثلا واذ كان كذلك فلا حاجة الى ذلك التذهب بما ذكره

وهذا من سوانح الوقت ولعل له وجها لا تحصله امثال جامع هذه السوانح ولعل

الله يحدث بعد ذلك امرا قوله ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول

اي فيما يكون جنس وما نحن فيه كذلك فان السواد جنس على ما يراه اهل التحقيق

والا فان الاختلاف لا يستوجب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالمهية

قد يكون بنفس المهية لا بامر داخل في الفصول كاختلاف الفصول فانقلبت اذا

كان الاختلاف بها لم يكن مراتب السواد كيفيات بسائط وقد قالوا انها بسائط قلت

المراد البسائط الخارجية ولا ينافي لعدم استلزام التركيب الذهني التركيب الخارجي او نقول

ان المراد البسائط بالقياس الى الزيادة المتضافة وهو لازم عن بعدها قوله ولا انحصر

من النوع الخ فانقلبت اذا لم يبق النوع الذي لا يتحقق المثل الا فلا طريقة

واذا لم يبق فلا يوجد متصل وحداني بين المبدا والمنتهى قلنا هذه مغلطة منشاؤها

الغفول عن نحو تحقق المتصلات غير قارة ولو صح لانسلم اساس الزمان ونحوه

قوله واما الكم فمراتب التزيد فيه الخ ما كان في الاستحالة وقد كان المذهب المتقدم عليه

عاما فلم كانت الواقعة في المقولات فلم يكن ما قيل واقعا بابطاله فاراد ابطال

الكان

الحركات اي كونها ماضية وينجر اليه ما مر بنا فتذكر قوله وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينا بحرك
الخ فيه بحث لانه انما يقتضي كون الافراد الآنية بالقوة ولا ينفي وجود الفرد
الزماني تماما ان قلنا ان اجزاء واحدا بين المبدا والمنتهى غير قار منطبق على الزمان
ينقسم الى الآن كل منها منقسم الى متقدمة ومتاخرة كلها بالقوة كقوة اجزاء الحركة
والزمان ويفرض بين كل شيئين من تلك الاقسام الآن انه هي كالحدود عليها وتنزه
الآنات والنقاط في الزمان والخط وتلك الاقسام كالازمنة وكالخطوط المتوهمة
في الزمان والخط فلم يلزم تحقق الآنات غير متناهية ولا انحصار ما بين الحاصرين و
لان التي من غير ترجيح بل نقول لا بد من تحقق هذا الفرد فانه لو لم يكن وقد ثبت
ان الافراد الآنية ايضا غير محققة فالمتحرك ليس متلبسا بالفعل بالاين اصلا
وكذا بالوضع ولا شبهة في ان المتحرك اذا زال عن مكانه تحرك الاجزاء الذي
قدامه من مكانه والا لزم التداخل ولم يحصل هذا التحرك في ذلك المكان وليس الا
الخلاء وقد تبرهنا عنه وكذلك يلزم ان لا يكون للفلك وضع اصلا ولا للمستحيل كيفية
وضع اصلا ولا للمستحيل كيفية اذا انها بلونه بالضرورة فالماء الآخذ في
التسخن والبرد لا يجوزه العقل ان يكون فاترا وكذا المتحرك في المقدار غير متلون
اصلا وما قيل في اخر شبهة المقدمة ان الضرورة انما تحكم بعدم خلو جسم عن اين
وكيف مثلا والتوسط فيهما واما ان له اينا مستقرا فربما تقتضي الزمان خلافه
كما هو مشروح في الكتاب فلا يجب المساعدة عليه فانه ان اريد بالتوسط
الآني المبهم مثلا فالحاصل الاتصاف بان ليس متغايا بكل آن فرض يكون
الاتصاف المحققة غير الاتصاف المتقدم والمتاخر وهذه الاتصافات

بالقوة دائما الاتصاف بالابن مطلق فهو دليل لوجود الهيئة المجردة فيدون تحقق في كل

ترى وان اريد الحركة التوسطية فهي نسبة من باب الابن وانما هي كيفية اخرى

ومقولة اخرى فقد ثبت خلو المكان عن المتمكن ودعوى ان الاتصاف بالابن لازم

المتحرك عن الخلو غير مستحيل لا تفقه وجهها ولعلك تقول ان الجسم المتحرك موجود

في كل ان وكل بعض من ابعاض الزمان وليس فيه متصفا بالابن لان الفرد الآني

غير متحقق بالفعل وابعاض المتصل بالقوة ايضا خلا من بالفعل فالمحاذير

المذكور غاية فتهوي فالجواب ان اجزاء المتصلات لها حظ من الثبوت الذي

للكل ولذلك تترتب عليها الاحكام وبذلك يخرج المكان عن الخلو ولذا

حدود ولها بخلاف الآن اذ لم يكن اثر من الابن كما التزمه الحاشية القديمة شارحا

المصرح فالمحذور بحاله فان قلت ان الحركة التوسطية شانها كون المتحرك

بحيث متى فرض له في كل ان يفرض فرد ويبطل الخلو قلنا اذا لم يكن اصلا حظ

من المقولة فلا يفرض النسبة ويشهد به الحزورة وانما الافتراض المستحيل

كافتراض الابن للمجردات فتامل والله اعلم قوله بين صراحة القوة ومحوضة

الفعل بضم الميم الخلوص ولو قش فيه بانه ارتفاع النقيضين فان القوة هي

هي القوة بالفعل وكذا الفعلية المحضة فرجع الى ارتفاع الفعل والقوة

وهو مناقشة لفظ فان تعارف هذه العبارة في القوة القريبة من الفعل

فالحاصل ان تلك الحالة بالقوة القريبة لا كالقوة التي للمعدوم مثلا قوله ودنا

المذهب الثالث فلزم ان لا تكون المقولات الى ان قايل ان نقول لا خلف فيه فانهم

ما داموا دليلا على الحصر في العشر كيف ان الهيئات بسيطا من الانواع المختلفة

وهي الانواع

وهي الانواع المفردة ليست تحت مقولة وكذا الفصول قال الشيخ المقتول
ان المقولات خمسة لان الماهية جوهرية او عرضية وهي ثابتة اي قارة
غير متدرجة الوجود فهي المقولة بالقياس الى الغير فهي النسبة او غير مقولة كك
فهي تقبل المساواة والتفاوت لذاتها فهي الكم والا فهي الكيف او
متدرجة الوجود فهي الحركة وقيل عليه بانه مخالفة للمعلم الاول فقال ان
المقولات ليست ماخوذة منه بل عن اهل اخر ليس له برهان على الانحصار
في العشر وهو المنع والجواب ان الاعتراض منحصر في ان الشيعة انما بني عليها شمول
والحركة عرض فلا بد من الدخول تحت واحد منها او الحركة والنقص منها لتعيين حال
الحركة بانها من اي عرض من تلك الاعراض فان صاحب المذهب انها ليست داخلة
تحت شيء منها فهو ظاهر البطلان وان اصطلح من عنده اصطلاحا في تلك
الاقسام اخر غير الاصطلاحات المشهورة فلا مشاحة في الاصطلاح ولكن
لا يرتفع الدخول في تلك الاقسام فالحركة كيف او انفعال او غيرها من الاعراض
المذكورة البتة فان اراد انها داخلة بحيث شيء منها لكنه ليس مقولة اي جنسا
عاليا لها ولا شيء اخر جنس له كالحركة والكمال المذكور لانها مشككة فهي انواع
بسيطة فالحركة الاينية نوع بل الصاعدة نوع وكذا فليس فرد عليه عين الاسم
فتعيين كونها من تلك الاقسام واما كونها مقولة لها فليس لها مقصود في هذا المقام
فان الذي يختار هو انها ان ينفعل وان ان يفعل مقولة اولا فلم يتبين بعد هذا
فالنزاع لفظي ولا يرد علينا امر واحد قوله فظاهري ان يخرج هو المذهب الاول
فيرد وعنده ان ابطال بعض المذاهب الواقعة لا يعين حصر الباقي فمن الجائز

ان يكون الفعل بسيطا ويكون الحركة مقولة اخرى كالكيف نعم انما يتجه لو كان المذهب محصورة
ويثبت ذلك كي لا يخفى وما داه في البيان لا يبقى الكيف فان كون ان ينفعل
نسبة الى الحركة لا يلزم ان يكون مباين الحركة فانه من الجائز ان يكون كيفا
ولا يمنع منها الا ان يثبت ان النسبة الحركة ولا يساعده كلام الشيخ المنقول
ايضا وفي رسم الكيف ايراد اخر لكان لا يكون غير قار بحيث يقتضي حركة اي فيه
مناقشة فانه لا برهان على الحصر في التسع كما ذكره الشيخ المنقول فلا مضايقة
بحيث يقتضي حركة اي فيه مناقشة فانه لا برهان على الحصر في التسع كما ذكره
الشيخ المنقول فلا مضايقة في التزام وجوب الزيادة فان البرهان فيما المبهم
كما لا مضايقة في الانفصال قوله وعلى الثاني يلزم ان يعود النسبة
الى الحركة اي فيه تامل ما مر فان الاستدلال فيهم قصور بهم ولا يتعرض على المعترض
دليلا منه ان نقول ان الحركة مقولة اخرى وفيه غفلوا وتحقيق ما في الكتاب
ان المقصود ان الرسوم التسع المذكورة في اسفارهم للاجناس الموجودات
الواقعية بني منحصرة فيها وهو لا يحتاج الى البرهان وانما يحتاج في ثبوته
المقولية واما ان الاعراض فانها بعينه اولا فلا يحتاج اليه ثبوته بشيء من
وادلة تبعوها الحركة ما بيناه ودار التسع وان في العالم سواها شيء من اجزاء وا
اقسام العرض بحيث يشتمل كلا في الواقع فلا مرية وان الحركة لا يصلح ان يشمله
غير ان ينفعل لزم ان يكون عندهم عبارة عن مفهوم منطبق على الحركات
فيكون الحركة عين ان ينفعل فان كان مقولة فالحركة ايضا والا فلا واما المقصود
ان الحركة فيما بين الاعراض التسع محصية بان ينفعل الذي عندهم يصدقها

الحر

رسمه عليها ولم يعتبر عندهم قيد زايد به لم يكن ذلك والا لزم عليهم ان لا يدخلوا الحركة في شيء
منها وهو بعينه بحث لا يصغي اليه فلا بد من ان يزيد فيما اسم ظاهره ويحسبه لا يكون الا
الحركة **قوله** واما ان الجوهر فلا حركة فيها حقيقة الخ قال الشيخ لانها اذا قبلت الاشتداد و
النقص لم يخل واما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والنقص يبقى نوعه ولا يبقى
فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض الصورة فيكون
الذي كان ناقصا فاشتد قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وا
ان كان الجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة وغيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد
فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا اخر وكذلك في كل ان يعرض للاشتداد جوهر اخر ويكون
الاول قد بطل ويكون بين الجوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما
في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية اذن تبطل وتحدث
دفعة وما كان هذا وضعه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة وتقول ايضا موضوع الصورة
الجوهرية بلا يتقوم بالفعل الا لقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا توجد الا شيئا
بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة
الجوهرية بلا يتقوم بالفعل الا لقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا توجد الا
شيئا بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء
فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون في صورة
هو بها بالفعل ويكون جوهرا قائما بالفعل فان كان هو الجوهر الذي كان قبل
ان يتحرك فكانه حاصل موجود الى وقت الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهره
بل في احواله وان كان غير الجوهر الذي عنه والذي اليه فيكون قد وجد الجوهر اولا

صفت

الى جوهر الوسط وتغيران فوجهان بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي قد
الحركة فيه فانه اما ان تكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا تكون
فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان تكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر
المتغير اليه او لا تكون فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان تكون في بعض تلك
المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا تكون فيكون التغير الى الثاني دفعة
واما ان تكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا تكون فيكون
التغير الى الثاني دفعة واما ان تكون في بعض تلك المدة حافظا لنوعه الاول
وفي بعضها الآخر واقعا في النوع الآخر بلا توسط فيلزمه ما قيل من الانتقال
من نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات الجوهر
اذ كانت الانتقالات في الجوهرية لا في مدة وزمان ولا يمكن ان نبين ان
هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة
في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت
نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل
ليس بالفرض وذلك في الاعراض التي يتوهم بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى
عنها في قوام الموضوع بالفعل والاعراض عليه بانه وان لم يكن هناك
ذلك لم يكن لزم محذور وسوابه اذ اخلا الموضوع في زمان الحركة عن الكيفيات
مثلا لم يكن في ذلك الزمان حركة في الكيف لان الحركة كما تبقى بانتفاء الحركة
تنتفي بانتفاء ما فيه الحركة من الكيفيات بل يلزم ان لا يكون هناك الا كيفيات
هي موجودات آنية لا يوجد شيء منها في الازمنة الواقعة بين تلك الآنات

وايض

وايضا ما ذكره الشيخ اولا منقوض بباب الحركات فالاين في الحركة الاينية الايني
في تغيّر ما الحركة في غيرها انه لم يبق فيكون الحركة فقد حصلت اعتبار قرار الحاصل
جزء بحيث لا يوجد بعد ذلك شيء وتلخيصه ان ما فيه الحركة كما لا يتحقق به المتحرك
بالفعل في استمرار الحركة اصلا لان ما فيه الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن
آخر وهو يعقل بالقياس اليها لا يكون المتحرك متقوما به كالاعراض بالقياس
الى الصورة متقومة له بالدخل في ذاته والهيولى بالقياس الى الصورة هي شريكة
فاعلها فانه يلزم ان يوجد الجسم بالفعل في زمان التحرك بدون فرد من الهيولى
فيه بدون علة فلو كان الشيء فيكون دفعة لا غير وان لم يبق شيء المتقوم فالمطلوب
حاصل فان الهيولى بدون الصورة لا توجد فما للشيخ مبني كلامه الاول عليه وكلامه
الثاني على التقوم وما قيل ان الحركة يتعين باستمرار ما فيه الحركة مغلطة فان المعنى عليه
بالبرهان هو استمرار ما فيه بالمرة بحيث لا يكون بالفعل ولا بالقوة بالمعنى الذي
امر يستلزم استقامتها واما كونه بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فهو مؤكد للحركة بما
عرفت من حقيقتها وفيه دغدغة من وجهين الاول انك قد عرفت ان
المتحرك متلبس بفرد لما فيه الحركة بالفعل فلو كانت الحركة في الصورة مثلا كانت
موجودة في زمان الحركة على وتيرة عدم القرار فتلازم المادة مع الصورة
وعدم تقومها بدون الصورة غير ضار للحركة فانه لا يلزم وجود المادة بدون
الصورة حتى ينفسخ التلازم والتقوم وذلك ان بحسب عينه بان المادة توجد موجودة
في كل جزء من زمان الحركة في كل آن منه ولا وجود للصورة فيها بالفعل فيلزم

ان يتقوم المادة بدون الصورة فان قلت ان العارض المتصل والمكان بالغير
لما حط من الوجود بهو عين وجود الفلك ثم انهم يستندون الحوادث الى الحركة
الازلية مع ان الحوادث ابتة اوزمانية في بعض الازمان والحركة الازلية موجودة
في مجموع الازمان قلنا ان مسلم ذلك في الوجود الاني للمادة اى الوجود في كل ان
فان الوجود الاني بالقوة المحضة على ان الصورة فصل باعتبار والمادة جنس كذلك و
الجسم في كل ان من انات زمان الحركة والمباحثة ولا يعقل وجود النوع والجنس
بالفعل بدون الفصل كذلك ولكن لا يوجد الفصل في الخارج بل المركبات الخارجية الا
بوجود الفصل بما هو صورة ولا شبهة في ان العارض المتصل والمكانية موجودة فيهما
الوجود بسبب العارض وكذا الزمان بل في كله وفي الانات لا وجود للفصل اصلا
بالفعل ولقد اكثر في هذا المقام دليل فيما ذكرناه كفاية والثاني ان بعض الاعراض
يحتاج اليه الموضوع في الوجود والتشخص قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات
ان الصورة الشخصية محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل ولا بعيد
ان يحتاج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتأخرين
عنه فاذن التناهي والتشكل غير المتأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هي
متشخصة والكانا متأخرين عن ماهيتها وقال بعض اجلة المتأخرين الفرق بين المادة
الموضوع والصورة والعرض ان المادة المتشخصة محتاجة الى طبيعة الصورة
من حيث هي هي والصورة كذلك لا يحتاج الى المادة لا المادة المتشخصة ولا المادة
المطلقة بخلاف الاعراض فانها متشخصها محتاجة الى المتشخص الموضوع
ومطلقها الى مطلق الموضوع وعلى هذا الفاعل ان يقول يلزم ان لا يتبدل

الان

الاين والشكل والتناهي بالحركة على الجسم بانه ما دام متحركا لا يكون له بالفعل
فردمنها وانما هو بالقوة فيلزم وجود الجسم المتشخص بدون ما يتقوم تشخصه ولا
يخلص عنه الا بانكار احتياج الموضوع الى عرض ما برأسه او بالتزام كفاية
تقويم الموجود بالقوة والاين الذي يتحرك فيه الجسم موجود بالقوة القريبة
من الفعل وكذا الشكل والتناهي المتبدل بالتدريج في صورة قطع الجسم شيئا
فشيئا والحركة الكمية وهو يصح باب تجويز الحركة في الجوهر فالاول هو الاولى
ويشعر به كلام الحاشية والله اعلم قوله ويحصل بالذات علة لتحصل الهيولى
المبهمة في ذاتها في بالعرض متعلق بالابهام والحاصل ان الهيولى موجودة محصلة
بالذات كسائر الموجودات وانما الابهام في ذاتها بالقياس الى الصورة فما
للابهام في تحقيق العرض هنا هو المطابق لكلام الاكثرين والذي يلوح من
كلام المص ره ان الهيولى لا جهة فيها الا جهة القوة محققة الهيولى قوة محضة فهي
مبهمة في حد ذاتها تحصل بالعرض بالصورة وهو يحتاج الى تامل بالغ وسنفصح
حاله انشاء الله تعالى في موضعه والخلاصة ان الصورة علة لتحصل الهيولى الذي
لها من قبل الصورة وليس لها تحصل غير ذلك فلا يمكن ان توجد بالفعل بدونها
قوله واما ان طلعك علينا فقد الامر في ذلك الخ قال الشيخ واما قولنا متى فينبغي ان
يكون الانتقال من متى الى متى دفعة كالانتقال من سنة الى سنة من شهر الى شهر
وقال ايضا وبالجملة لا يجوز ان في طبعه ان ينفعل وان يقبل حركة على سبيل
ما يقبل الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون انتقال من التبرد الى التسخن لسبيل
السير اتصل الخ اما ان يكون ذلك في التبرد تبردا وعند ما ينتهي التبرد فان كان

عند ما اشتد البرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال الى السخن اخذ من طبيعة السخن وفي طبيعة
السخن اخذ من طبيعة السخونة فيكون عند ما القصد الحركة نقصد البرد وما فيه ا
صح وان كان منتهى التبرد منه بعد الوقوف في البرد بعد الانتها لم نسلم ومع ذلك
فلا يخ اما ان يكون ذلك الانتقال بفعل التسخن اذ انتقالا في التسخن وان كان
في التسخن المسخن فليس من التبرد والتسخن الا زمان سكون او ان لا حركة فيه ولا يكون
كما فعله وان كان المصير الى السخن فلا يخ اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذا من
طبيعة التسخن رفدا من طبيعة التسخن اولا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة
البتة الكان هناك اصلا لا محالة من طبيعة السخونة وهو يجب ان يكون عند الانتقال الى
السخن والتوجه اليه تسخن موجود او يرد عليه بان جل ذلك ينتقض بسائر الحركات
فان الانتقال ~~الى السخن والتوجه~~ من هذا المكان الممتد الى المكان يكون دفعة
وان كان قطع ذلك المكان بالتدريج وكذلك في مبني فان السيلان فيه تدريجي
وان كان الانتقال عنه والفراغ عنه دفعة وهكذا نقول ان الانتقال من ابين
الى اخر مثلا اما ان يكون ويكون فيه او عند ما ينقطع عنه اقول تحرير المحبوس الوصل
بحيث يندفع عنه وهو مبني على ما في الشرح بقي الامر في مقطعه في كلام الشيخ فان
لم يكن يترتب كلام الشيخ مقصودا فالامر واضح وان كان فالوجه ان الحركة في
متى وهو تدريجي غير معقول فيه البتة ان يكون الانتقال فيه دفعة لا تدريجا
ومقصوده في الانتقال ان المبدا الكائن هو البرد وهو لا اخذ في التسخن
ان تفي لزم ان نقصد الجزم مع قصد التبرد ان انقطع فلا بد من زمان سكون
لان الحركتين المختلفتين لا بد لها من تخلل سكون ونسلم فلا يكون المفروض مبدا

منه بل ينبغي ان يكون المبدأ الى حده والحركة منتهيا في المنتهى وقد بطل ببيان آخر
قال الشيخ اللهم الا ان يعرض المنتهى بما هو في الغاية منتهى ويكون الانتقال اليه بما هو
اضعف منه ثم المنتهى منه وكل حركة فانه ينقسم بانقسام الزمان على ما سيعرف من بعد فيشكل
بالمتحرك منه فيه ان فلا يكون منتهى فانه كان منتهيا فهو ينقسم الى اجزاء ويكون كل جزء
من المنتهى بعضه منتهيا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون
منتهيا بهذا المعنى وفرض منتهيا بهذا المعنى خلف واما ان يكون المنتهى غير منقسم
اليه فلا يكون حركة المتحرك منه واما ان يكون منقسما فلا يكون من المنتهى ما هو غاية
فليس اقل من شرط المنتهى ان يكون في الغاية بل ان يكون اقدم في المتحرك منه
ولا منتهى في الغاية ولا شبهة في انه يدل على ان الانفعال الذي هو المنتهى
اذ هو غير قار وحركة لا يمكن ان يكون في آن واما في الآن المتحرك منه فالحركة فيها
لا في المنتهى وفرض كونه في الغاية غير تام فقد بقي منها امور الاول ان يقول انه
وان لم يصلح ان يكون الحركة واقعة فيها كما مر فلا ينبغي منه ان يكون هي الحركة
فان المقصود ان حصل لكن لا ينفع المقام فان احدا له ان يقول انكم حصرتم الحركة بانها
في الحركة في الامور الاربع ودونها قسم آخر وهو الحركة في الزمان بان يكون المتى حركة ولكن
معقولية العقل ما نقلت ان الحركة لا ابتداء لها فيه وهو غير معقول هنا فان الزمان لا
يصلح ان يكون مما فيه لانه يجب ان يكون من اوصاف المتحرك قلنا ان الحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل بالتدريج وهو يتحقق سواء الحق مما فيه بذلك المعنى
او لا والثاني في ان الكون في الزمان اعم من ان يكون في نفس الزمان او طرف منه
وهو صفة للمتمكن وهذا الوصف ثابت له بذاته كما يجب كل ان يفرض من الزمان

المنتهى

فلو وجد منه لم يمكن قسمه والا لبطل ذلك التلاشي في السخونة وهو اي التشخيص اعم من ان يكون بتحليل

التجدد والانتصال قوله اذ في الآن وصف للمتحرك بين كونه ما يكون قبل ان فرض فيتصف

المتحرك بذلك المعنى وبعد الآن الحركة ذلك بعد في المتحرك وهو لا يبدو يقع بها ذلك منفصلا

والجواب عن الاول ان الحركة حيث هي التدريج فقط بل لا بد مع ذلك من الابتدا

الى النهاية شرط ان يقوله متى حيث لك ويعلو في التشخيص المضبوط فتامل على ان التأمل

ان الكون في الزمان والآن ضعيفان متنافيان لا شركة فيهما الذاتي وانما

الاشتراك في العرضي وذلك مثل السخونة دفعة حصلا في المتحرك يسيرا يسيرا

او التدريجي منها الا يعتبر وقوع الحركة فيه الدفعي فان الحركة في شيء هي المبتدا

على التدريج والامر الدفعي لا يصلح لذلك فتامل جدا قوله فلا يكون له متى لا ان الا زمان

فقد ينافيس بان متى نسبة الا شيء الى زمان وبهذا المعنى يصدق في ذلك الزمان

فان قيل يلزم منه مثل ان المتابعة اعتبارية كمعية الآن والصحيح الحق بان

هذه لا تصغر الى متى اخرا انما الى متغير آخر قوله نعم يمكن ان يوصف الى الابعاد

اذا كانت مماثلة للكل يكون افراد له بلا مرتبة وقد قال بعضه افراد لان البعض

لا يمكن له افراد متمايزة وهو واضح قوله فظهر بذلك الى ضرورة بوجهين الاول وهو

الشرط ان الحركة غير قارة فلا تتصور بينها الحركة والثاني ان الحركة هي مقولة ان يفعل

وقد استغنى عنها الحركة قوله واما التوسط اي فعلك يقبل ان المتوسط من الصفة

فيكون من شانها ان يبقى كل في حالة الحركة القطعية وان لا يبقى فيمكن فيها الحركة

لان التوسط بدون هذا النحو من الوجود لا احتمال له من الواقعة ان سلم فالوجه

ان التوسط بما هي حركة توسطية لا يمكن ان يقع منها ما وضعت فيه من توسط

اي حاله

اي حالة بين المبدا والمنتهى متصل به قوله واما عن الاول فلان التدريج انما
يتبين في نفس الفعل والانفعال يعني ان التدريج الذي قيل ان يفعل او
ينفعل ثم يصير بعد الانقطاع يفعل او ينفعل ليس فيهما والا ففي الفعل
والانفعال تدريج بلا شبهة وان قيل ان الشيء انما لا ينفعل اصلا ثم
يصير منفعلا تدريجا الى ان يكمل فالجواب ان غايته مالزم ان يكون الانفعال
هو الحركة ونحن لا ننكره يعني امر الانفعال وعدم قيام تعلقه به مرارا قوله واما
عن الثاني فلان التسخين والتبريد الخ واما لنقوض انقضائهما بان لا يوجب
السكون بين الحركتين المختلفتين فغايته مالزم ان يكون الفعل والانفعال
تدريجيين وهو نقول ان لا يقع فيهما الحركة نعم يلزم ان يكونا حركتين وهو
امر آخر وقد مر مثله قوله واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعتقاد بامر اذ
كان مما قاله الشيخ فافراده بالبيان الذي تحقق الامر فيه فانه يحتاج الى بيان قوي
كما هو مشروح في الكتاب فالمقصود ان مثل هذا الكلام اذا صدر عن الرئيس
فلا بد من ان يفحص عنه ولا يبعد ان يقال ان هذا الكلام من الشيخ
مشير لامكانه فقال ان فرض صحة هذا الدليل فلا ينتج الا الحركة في علاقتي
المقولتين لا الحركة فيهما وقد كان هو المدعي قوله وليسا حركتين سريعتي الزيادة
تحقيق من يتقرر انهما لو كانتا حركتين لزم محذور وهو الحركة في الحركة واما
لكن فلاثبات فيه وقوع الحركة فيهما لمحذور والا فلا حاجة اليه فان الكلام
في الفعل والانفعال وقد مر ان الحركة هي الانفعال فسلب الحركة عنهما
تاكيد لسلب الانفعال قوله ولكنك تقول عليه الخ حاصله ان الشيخ ذا السطور

اذ هما عارضتان للحركة والانفعال والفعال تكون هي موضوعات للحركة فيهما
وهي ثابتة باقية في كل آن وزمان من زمان الحركة قوله والذي يستمع في
الفعل عنه انه لم يتصور سريع في السكر سريع فلا يعتدى ويعتنى ايضا وهو الا
حصل فما فيه الحركة ولكان هو السرعة العارضة للحركة والفعل والانفعال فلا يتصور
ان يكون موضوعهما فانهما ليسا عرضين له بل انما هما عرضان لهما ولا يعقل حركة
شيء في غير عرضه ولكان هو الحركة الا السريع والفعل والانفعال الا السريع فهما
فيهما فيه الحركة وهو الحركة والفعل والانفعال لشدة شبه فالمدعى ثابت وهو الحركة
في المقولتين مع ان البيان الذي سبقه وان ارد بيان ان البطوء الحركة و
السرعة من عوارض موضوع الحركة والفاعل والمفعل فمقول لا يعقل الا
بطوء والاسراع الا بفعل فيكون الفعل هو ما فيه الحركة وبالجملة بين هما
وصفان كيفيان كما فيكون الحركة مفقودة بمنع وقوع الحركة فيهما بناء على ان الامر
والبطوء امر زائد على الحركة بل البطوء ان القوة المحركة مع المواد
الميل مع مقارنة معاوقة بحيث لا يتحرك على الحركة وهي بنفسها لا تعد بطوء
ولطفه لا يستكمال زائد على الحركة والله اعلم وان لم يعد عليه فلا يرتاب في
لزوم ما مر ويستصح ايضا انشاء الله تعالى قوله اذ ان الحركة المتوسطة تتحرك
الى حاصله ان موضوع هذه الحركة هو المتوسط وهي ما فيه شبهتها فلا محذور وهو
العجز لا يخلو عن قلق لان السرعة والبطوء ليسا عرضين لها فانها هي الباقية
فلا سرعة ولا بطوء فيها بل مثلها مثل المتحرك ولئن سلم اتصاف التوسط بهما
بالذات ولا بالعرض فلا شبهة في ان السرعة والبطوء اضافتان ولا حركة

في الاضافة

فی الاضافة فلن یتم هذا النقض اذ اثبت ان السرعة والبطوء لیستا من
قبیل الاضافة ولعله صعب فالاولی ان یکون مقصود الشیخ مامرت الاشارة
انه شتان ومتربع وحاصله منع تمام التقریب بان ما یلزم منه هو المتحرک فی السرعة
والبطوء والمدعی الحرکة فی الفعل والانفعال او ان غایة ما لزم منه الحرکة فیهما
مثل الحرکة فی الاضافة ای الحرکة بالعرض کما سبق قوله وذلک لما عرفت من
انهما باقیة الخ ان قیل انهما وان کانت باقیة بنفسها لکنهما لیست باقیة من حیث
اختلاطها بالسرعة والبطوء ضرورة انهما متبدلتان من مرتبة الی ازید
والنقص قلنا هذا التبدل فی الحقیقة فی السرعة والبطوء لا فی التوسط الاسرعیة
او البطیئة کما لا یخفی ان قیل ان اورد ذلک علی البعض الاول بان یقال
فلیکن موضوع القطعة منع کونها من قطعة سریعة او بطیئة لم یتات
هذا الجواب قلنا نعم لم یتات ولکن لا ضیر فان مثله متات سواء ان الحرکة
فی شیء لا بد من ان یکون المتحرک فی کل ان منقلب بفرد لا یمکن ذلک فی
الحرکة القطعیة والحاصل ان ما ذکرنا من المانع لوقوع الحرکة فی التوسط
والقطعة رایح فی الحرکة فیهما من سریعة الی بطیئة وبالعکس وبعد بینها
راجحة من الاشتباه فانه اذا الباقی ما ذکرت یلزم ان لا یتحرک التوسط
فیهما فان التوسطة لیست منکشفة ان بالسرعة والبطوء فانهما تقتضیان
الزمان کما عرفت فی تحت الحلاز الا ان یقول شانی کل ان منقضة لشده
القطع فیما بعد من الزمان او ضعفه والاخ عن بعد قوله وستعرف ان
الاختلاف بالسرعة الخ دفع لما یتوهم ان الاختلاف بالسرعة الخ دفع لما

يتوهم ان الاختلاف في السرعة مقتض للاختلاف في الحركة السريعة مخالفة
للطبيعة بينا فاذا فرض تحرك المتوسط منهما لم يبق تشخصهما قوله اقول في توضيح
الحق كما ان الحركة الى ذا لمقصد منه دفع ما اليه عن جزو احدس انبعاث حركة باخرى كما
لا يوجب ان يكون الحركة المنبعثة عرضية كما في الكمية بالاستحالة مثلا فكون
الاضافة عارضة بمقولة اخرى لا يوجب العرضية في الاضافة فان المتبدل
في القرب من حرفي العلة متبدل بالذات وما في الكتاب واصح و بعد فيه شيان
الاول العرضية ليست الآن لا يكون المتحرك متحركا وانما يكون متحركا بالمجاورة
لحركة الجسم في حركة نحاس بخيصا وحركة الاعراض القائمة بالمتحرك وبيتوابا ؟
كك فان الانتقال في القرب مثلا من حيز بالذات غاية الامر انها حاصلة
للنقلة فان القرب صفة للمتحرك المتنقل بالذات لا بالعرض وقد ينقل في الكلام
عنه ما مر في بحث المكان ان ذاتية الحركة ليست منوطة بالتبديل في صفة فقط
بل مع ذلك يجب ان يكون في المتحرك اقتضاء ميل الى التبدل فيها ولا شبهة
في ان المتحرك في الحرارة انما يتبدل الى تبدلها الحرارة واذا الحرارة قوية و
ضعيفة فالتبدل فيها يتبدل في القوة و الضعف فيبين منها ميلان ميل
التبدل في الحرارة و ميل التبدل في الضعف والقوة وكذلك القرب والبعد
فلان الاستعداد انما هو في التبدل في الاين لا في تلك الاضافة والمجادلة
محال بان يقع لم لا يجوز ان يكون الامر بالعكس فيكون الاستعداد للقرب
فالقرب الى ان يبلغ الغاية في لزمه التبدل في المكان والاين والثاني
ان الانتقال الجزئية عن ما فيه فليكن من الاضافة ما هو عارض في ذلك

فيه مثل التبدل فيه فتبدل ولا اعتداد لا بدعوى الضرورة في ان الاضافة بيس
شىٔ منها الا ذلك وسهو في هذا المقام يعلمها غير نافعة وبدعوى الاستقراء
قوله ولا تبدل فيه فان ذلك بمنزلة فانه قد ذكر فيه شرذمة كما مر قوله فيكون
تبدل هذه النسبة على الوجه الاول يعني ان تبدل بالذات في المكان وبواسطة
في تلك النسبة قوله والكلام فيها يعرف بما مر وتحقيقه ان النمو والنقص مثلا
تبدل في النمو والنقص ليس بالذات بل التبدل اولا وبالذات في الاين
وبهذا حركة واحدة وبسببه انه الاين بالذات والى هذه النسبة بالعرض و
ذلك بالوجدان كما مر عن قريب في الاضافة قوله قال الشيخ ولا يبعد ان يحتمل
وجهين الاول اعلام عدم وجدان براهين في الاستقامة ذا الاتيان فيها
حركة اولا حركة فيها والثاني الايراد عليهم بان فيها حركة ظاهرة كما ذا يعتقد ويكون
والاول اظهره فانه سيقول ان الانتقال في الشكل ودفعي ولو كان فيها حركة
لكانت في الشكل وايضا ان الانتقال من الاستقامة وبه الحياد دفعي حرده
ولا يعقل التدريج في الاستقامة الا ان يقال ان ذكر الاستقامة سطراً وادخل
ان الانحناء مثله مثل الاستدارة ومراتبها مختلفة بالماهية عندهم فيكون مراتب
الانحناء كاشفة عن الفصول فيكون الانتقال من كل منها الى اخرى دفعيا فتدبر
فيه قوله سواء كان شيئاً او شيئاً او بما معا انظار ان موضوع الحال والملكة هو
الشخص فالتعميم مصرح لسدما ظنهم من الجانب قوله نوجد له من جهة ما هو بالقوة
وهو لا ينتقض على هيولى فان لهم ان فيها انتقالات متفرقة متتابعة
فيظن في بادي الراي التدريج ولكن يعتقد الشيخ انه لا يوجد بالتعاقب وفوق

الحركة بل الضرورة قاضية بخلافه فانا نجوز وقوع الحركة فيما ثابتة مثبتة
دعواهم ان المتحرك يجب ان يكون جسما من اماثيلهم فذروها في نفوسهم كما
شاهد عليها بوجه من الوجوه **قوله** فانه في القوة واللاقوة انما يستدل الا
عراض فيه اشارة الى منع ان الموضوع هو المعروض والاعراض بل الموضوع
موضوع القوة واللاقوة والاعراض المتنوعة واسطة في الثبوت فقط كما في
الحركة الكمية فانها تتبع كيفيات كالحرارة بها يزداد الكم **قوله** وثانيا باطل بان
الموضوع طبيعة النوع الخ لا يخفى عليك ما فيه فان المتحرك يجب ان يبقى بتشخصه وايضا
ان طبيعة النوع ان كانت هي الموضوع يجب ان يبقى الى انقطاع الحركة فبقاؤها
مجردة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان يكون مع تشخص وهو واحد في تشخص
هو الموضوع وان تعدد متعاقبة ففي كل تشخص هي معدومة ان كانت الاشخاص
مشاهدة والا فان كانت بالقوة فيلزم وجودها مجردة او على سبيل السيلان
كما عرفت في افراد المقولة التي فيها الحركة وهي زمانية فلا يصلح ان يكون
موضوعا للحركة فان من شانها ان يكون المتحرك في كل ان ملاصقا لفرد لم يلاقي
ملاصقاته قبل ولا يكون تلك متعددة ولو جاز ان يكون مثله حركة فلا يكون الحركة بسيطة
متحركة في السرعة والبطوء وقد بالغ المصنف رح من قبل وكذلك قال المحقق الدواني
رح ان ذلك التصريح من الشيخ اعتراف بعدم الحركة والجواب عنه ان المراد
طبيعة النوع الكائنة للاعراض المتشخصة بصورتها النوعية وشخصية كلام الشيخ
فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير الموضوع ولم يفسد الصورة الجوهرية
فان الموضوع ثابت بها وكذا لكن يشكل جدا في امر النمو والذبول وكلام المصنف رح يومي اليه

انه المعقود فيها وكلام الشيخ ماض قوله ثم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة وهو الا تخ

اجزا

من هو سر فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل شكله بالحركة
تدريجا بلا مرتبة وكذلك اذا دور المكعب او طول او سطح وطبق المستوي اللين عليه
المستدير بتدريج والامثال كثيرة وبهذا ظهر ان الحركة الكمية لها انواع مغايرة الا
كما هو المشهور من النمو والذبول ونحوهما والتخلخل والتكاثف فان السطح المستدير
يتحدد شيئا فشيئا فافهم قوله كما في النمو ففيه اشارة الى ان الحركة الكمية بزيادة
والنقصان بسبب منحصرة فيها فاستمع وزعم ان اشهر حركة بالازدياد والا
نتقاص قوله وطبعه النوع وهي الموضوع باقية تتوارد الاشخاص الخ هذا كلام
مشهور فان النامي ينفصل عنه اجزاء ويتصل به اخر فالمتحرك ان كان هو الباقي
بعد التخلخل المزيد عليه فهو غير صحيح فانه لم يزد مقداره وان كان هو مع المزيد
فهو غير ما كان من قبل فلم يبق الموضوع ولقد كثر الكلام فيه وبعضهم عاد لستر
منقول وهذا المصرح بما سمعت وتكلم عليه غير واحد بان زيادة تحلل منه
اجزاء والمتصل به اخر تحللات واتصالات لا تخفى فكيف يكون الشخص
باقيا وانما الباقي في النفس الانسانية وهي سبب موضوعة الحركة الكمية من النمو
والذبول واعتذر عنه بما لا يلائم بوجه من ان النامي مجموع النفس والبدن ويطلق
عليه الجسم بالاعتبار الذي به جنس وتشخص المجموع من حيث هو مجموع وكذا وحدة
الشخصية محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق عليه الحس بالذات صدق عليه
متكلم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية مراتب الكمية وتناقضها لصدق عليه انه متحرك
حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة عليه والذي يسح

بالسايل وسواء ان المقدار يزيد بل المقادير كانت الزايد في الموا الكان هو مجموع
مقدار الاصل مع مقدار الزيادة المنفصلة به اتصالا طبعيا وسواء الا من كلامهم
فلا ادركه ذهب اولا لان المقدار لم يزد بل المقادير كانت موجودة متفاصلة
والان قد اجتمعت وتواصل ولا شبهة في انه ليس من الحركة في الكم البتة
وثانيا لانك قد عرفت عبارات المصرح ان افراد المتولة كلها بالقوة و
الافراد منها بالفعل وثالثا لانه يلزم تحقق امور غير متناهية فان المقادير
التي هي مقادير الزيادات المنفصلة وهي موجودة بالفعل باسرها ان لم تحلل
منه شي وان تحلل فهي موجودة متفرقة والافراد المتولة غير متناهية بحسب الفرض
والافراد المفروض متحقق بالفعل فغير المتناهي موجود بالفعل وهذا مفاسد لا يخفى و
بعبارة اخرى ان المتحرك بحسب الانيكون له فرد في كل ان لا يكون قبل ولا بعد والانات
غير متناهية فيكون الافراد غير متناهية حتم الافراد في الكم فيه ليست الا كميات
الاجسام من الزائد والزائد عليه الموجودة بالفعل فيلزم ان يكون بالفعل
اجسام وكميات غير متناهية بالفعل وان كان المقدار الزايد وان نقص
والقصد ان المادة للاصل اذا تعلقت به اجزاء غذائية اتصالا والفعل بعضها
عن بعض في كيف الى ان صارت شبيهة بالمتغذي شيء كالصاب من المجموع اجزاء احد
وارتفع حرارته مما يليق من مقدار كان الى زايد اذا نقص فيما بين ذلك انفعل
اذ بعد كمي كالتخلخل والتكاثف منها حركات ودفعات باعداد الاقتدار
فلا وجه ذلك في الحقيقة قسم من التخلخل والتكاثف الا ان تحلل المادة تلحقه
عند الاتحاد وميله الى مقداره الاصلي يبس باعداد الاعتدار والنقصان فافهم

من خارج

من خارج بخلاف التخلخل النامي والتكاثف الذابل وبذلك لا يعتبر قسما آخر هذا فتامل تاملا
صافيا قوله وانما لا بزيادة ونقصان الخ وفيه كلام تفصيله ان الجسم ان لم يكن في حد ذاته متصلا
اي ممتدا في الجهات الثلث وانما امتداده بعروض المقدار له فحينئذ مثل الجسم الاسود
فانه في نفسه ليس باسود فلو قطع النظر عن السواد ونظر الى ذات الجسم الموجود المتصل بوجود
السواد لم يكن اسود وانما صار اسود بحلول السواد فيه وهو الساقط من كلام الاكثرين بل هو
المنصوص من غير واحد ويشهد به النظر في المحاكمات وغيرها فامر التخلخل والتكاثف
سهل جدا فان المقدار اذا زاد على الجسم وليس من مشخصاته لكونه عرضا فلا صاد عن خلعه
مقدارا والبسه آخر تدريجا ولكنه ح يضعف في الغاية اثبات الهيولى فان مداره
على ان الوحدة الاتصالية الامتدادية والوحدة الشخصية في المتصلات واحدة اي
متلازمة واذا انفصل فقد زالت الوحدة الاتصالية فزالت الشخصية فحدث هويتان
وانعدام الهوية السابقة عند الانفصال واذا الجسم ليس متصلا في ذاته فلا هوية اتصالية
فيبقى تشخصه عند الانفصال كالهيولى بلا تفاوت فان اقتضى الى الانعدام اقتضى الى
انعدام الهيولى وان كان في حد ذاته متصلا ممتدا فذاته بذاته مصداق الامتداد
في الجهات وهو المعلوم في اسفار المتأخرين وعليه اعتماد المصرح في اثبات الهيولى
فيكون قابلا للقسمة بالذات ضرورة ان الممتد في الجهات هو القابل لها بالذات
فيكون كلا وجزء وبا ومتفاوتا فالمقدار ان لم يكن امرا زائدا عليه هو المقدار كما هو
رأي الشيخ المقتول في حكمة الاشراق فهو نفس الجسم ان لم يكن مشتملا على المادة فلا يعقل
التخلخل والتكاثف بالحركة وانما يعقل بحدوده على عدم القرار كما هو شان المقولات
التي يقع فيها الحركة ان امكن مثل هذا التجدد بدون المادة وتبدل الصورة الجسمانية ان كان

بط

ساتفاس المادة والصورة فالتخلخل والتكاثف حركة المادة في الصورة الجوهرية واما موح

كما عرفت وان كان عرضا زايدا عليه يعني الجسم استعدادان بالذات كل منهما منقسم بالذات وقابل

لقد لمثله ولا يعقل ان يقوم مقدار بمثله بان يزيد عليه في الوضع فازدياد المقدار العارض

موجب لازدياد المعروض فالحركة في الجوهر وبعبارة اخرى ان المتخلخل الزاما مقدارا

كل جزء منه فيه جزء من المقدار المزداد اولا وعلى الاول فقد ازداد الجوهر الممتد ولا يعقل

زيادة الامتداد الا بان يبطل ويخلف ازيد والا فليجز في المقدار العرضي ذلك فلا تحقق

الحركة في الكم وعلى الثاني فقد قام بعض المقدار العرضي بنفسه في الوضع وقد قيل بامتداد

الصورة بعينها مع تجويز توارد المقادير عليها مع بقائها بحالها ولا يعقل له وجه وتوضيحه

شرح الهداية الاثيرية للمحقق صدر الدين الشيرازي فتامل جدا واتضح قوله ولا يتصور

بينهما التقابل الا تقابل العدم الخ وذلك لان التقابل منحصر في الايجاب والسلب والتضايف

والعدم والملكة والتضاد ولا شبهة في ان المعدوم ليس متحركا ولا ساكنا وكذا المتضادات

وكذا لا يعقل الحركة بدون السكون فلا يكون احدهما سلبا للآخر ولا متضايفا قوله فيكون اما لا

تا منافي الخ يقابل ان المذكور في تحديد الحركة رسم لها ويؤيده ان الكمال يستلزم كالامر والحركة ليست

مستلزمة واول اضافة والحركة ليست اضافة متكررة فليكن حقيقتها التوسط في شيء والسكون

الاستقرار فيه والا فيجوز ان يكون حقيقة الحركة الكمال لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة

والسكون كمال لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل وبالجملة من اين يلزم ان يكون للحركة حقيقة

مضادة للاستقرار ويكون الرسم المذكور من خواصها والجواب ان الحركة هي الايجاد الى

حالة على سبيل عدم القرار ولا يعقل منها الا التأدي الى الغير ولا يقابله الا الاستقرار بالذات

وفيه تامل وان قيل ان عدم الحركة عما من شانه الحركة مقابل لها بالذات وهو المعنى بالسكون

فقد ثبت

فقد ثبت المدعى فلذا مع يرجع النزاع الى اللفظ وسقط الوهنة التي تحسبت وتجرا البحث تطويلا
محضا ولا يوافقه لفظ الكتاب فان الشفاء ركن لا يخفى عليك ان ما ذكر مخصوص بالحركة المتوسطة
كما عرفت ان المعرف بالكمال انما هو الحركة المتوسطة **قوله** ويعني بكونه من شانه الحركة ان
يكون متلبسا بها ولعلك تقول ان التلبس بالفعل غير لازم لصلوح الموضوع في عدم الملكة بل
المعتبر التسليم هو ان يكون ممكنا له ويؤيده ان الجسم الذي لم يتلبس بالسواد اصلا ولكنه يمكن ان يتلبس
بالسواد اذا استحال شيء فيه في السواد في مراتبه الى ان يبلغ الطرف يتحرك فقبل الحركة كان
ساكنا فان قلت فقد تلبس بسواد الطرف قلنا فليكن يبلغ البياض وفيه شيء فان الاخرى
ان مراتب السواد مختلفة بالحقيقة لم يتصف بالاوساط الا في اثناء الحركة كما عرفت في الكتاب
ولا قبل ولا بعد وهو ظاهر لا يقال ان التلبس بالكيف قد اشترط وهو حاصل لانه من الطرفين الحركة
في السواد والاوساط تقابلها سكون باعتبار التلبس بها ومطلق الكيف لا ينقطع فيه فالاصح
ان اشتراط امكان باعتبار لا فعلا فان قلت ان المتحرك فيه اذا لم يثبت بالفعل اصلا
فلا سكون فيه لان الاطلاقات العرفية وانتفائها لا تبنى عليها الاحكام الحكمية فالسكون
ليس انتفاء الحركة عن الموضوع القابل وهو حاصل وذلك ان يحتج بان عدم الملكة
وان لم يشترط فيه الفعلية فان اعدام الملكات على الجار الكلي السكون فقد اشترط فيه
التلبس بالفعل وفيه ان الضرورة قاضية بان الجسم قد لا يتصف بجميع الاوساط فما لا يكون
متصفا بها يمكن ان يتحرك فيها فقبله وبعده يكون ساكنا فان الحركة سابقة للسكون والمقابل
بالسكون فالاصح ان المعتبر الذي لابد منه يكون الموضوع من شانه التلبس بالفعل بما هو بجنس
الحركة بنوعه او جنسه القريب فانه لو كان خاليا عنه بالكلية لا يكون ساكنا فيه فتامل فيه جدا
قوله ثم يكمل ضيق من الحركة سكون لقالة الخ في المباحث المشرقية زعم بعضهم ان المقابل

للحركة فهو سكون في مبدأ الحركة لا في منتهاها وصحح الشيخ في النجاة بان السكون ليس عدم اية حركة
كانت والا لكان عدم الحركة بتوهم للجسم في مكان خارج سكونا حتى لو وجد الجسم متحركا لا في
ذلك المكان كان ساكنا وهو غلط فاذن العدم المقابل هو السكون في المكان يتأتى فيه
الحركة والحركة في المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة فبالحركة اليه فاذن
السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والحق ان السكون في المقام
مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان المتحرك الى جهة ساكنا
في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الحين انتهى وفي قول المص رح فالمقابل
للعلة مقابلا للحركة المعينة وقد قالوا ان السكون لا لام اشارة الى ما حققه الامام وهو
الاظهر ليقال ان الاعدام والملكات مما يتصور التبادل فيها ومن البين ان عدم الحركة في
المبدأ والحركة بعده لا يتبادلان لكن في الحركة المطلقة تقابلها عدمها بالكلية والحركة
المعينة عدمها لكنه هو الذي يقتضيه الشيخ في النجاة قال فيكون السكون المطلق مقابلا للحركة
المطلقة والسكون المعين مقابلا للحركة المعينة وقد قالوا ان السكون في المكان المعين
عدم الحركة للشيء الذي يتأتى ان يتحرك بان يفارق وذلك السكون وليس عدم اية حركة
اتفقت سكونا انتهى وتحقيقه ان المكان الذي فيه الجسم لا يمكن ان يتحرك فيه ضرورة ان
الحركة التبدل تدريجا ولا يعقل بمكان بعينه فالجسم اذا تحرك في مكان وهو الامكنة التي بين
المبدأ والمنتهى فالسكون المقابل لحركة هو عدم تلك الحركة في ذلك المكان لا ان السكون
المقابل لها هو السكون فيما اليه فالمراد بقوله بان يفارق ذلك السكون وليس عدم ارتفاع
والمراد بقوله والحركة في المكان بعينه ان الحركة في مكان بعينه هو الامكنة التي بين المبدأ والمنتهى
مفارقته تدريجا وكل مفارقة فبالحركة عنه بان يتبدل يسيرا يسيرا والله اعلم قوله لا الكون في ان

واحد

واحد في زمان كما يغيره المعض سنه الرد على من زعم ان التقابل التضاد فالحركة في الاين
تقابلها سكون سواء الاستقرار في اين قوله بل السكون لكونه عدميا الخ يعني ان السكون المقابل
للنقلة مثلا هو عدمها عن القابل فلا يكون سوء الاين ضرورة ان الاين السائل او الاين
المستمرة لا يندرج تحته عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك
المقولة فانها لو كانت تلك المقولة لكان السكون منها ايضا فان السكون في المقولة المستمرة
فتامل فيه قوله فالسكون في الاين اعلم ان الحركة ان كانت هي المقولة السيالة فالسكون
ان كان منها ايضا فهو ليس الا المقولة القارة فالاين السيال مضاد للاين القار وان لم يكن منها ولكن
عدم الملكة وهو الظاهر فان الاين السيال والقار مما متماثلان لا متضادان فلا يكون السكون
مقابلا فلا يكون عدم الملكة لا غير والكلام محال فيه راسخ قوله وبالجنس الاعلى فان قلت ان
الوحدة بالجنس المتوسط ايضا متناهية فالحصر مختل وايضا ان الوحدة بالعارض ونحوه
ايضا متناهية قلت ان الغرض بيان الوحدة بالقياس الى نفسها ودواخلها ولعل المراد بالا
على المعنى اللغوي اي الجنس الذي على القريب اي ما يكون فوقه فيشمل المتوسط او يقال ان
المتوسط لم يذكر لحصول العلم بالمتوسط فان الوحدة بالجنس الاعلى اذا ثبتت فالوحدة بالمتوسط
البتة حاصلة قوله منقول من البين ان ما سوى الامور الثلث الخ فيه ان المحل ايضا له دخل وهو مما سوى
الامور الثلثة المذكورة والجواب انه في الحركة التي ما يحرك بالميل شريك الفاعل فان قلت ان الموضوع
ايضا من العلل الناقصة فالمحرك ان اريد به ذاته لم يدخل الميل فيه وان اريد به مبدأ الحركة بما
مبدأ يدخل الموضوع ايضا فما وجه التفرقة قلنا ان الموضوع قابل محض لا مدخل له في الا
يجاب في المراد المحرك الموجب الوحدة بشرائط المقتضية الوجود اي بجميع ما يستدعيه فتامل جدا
وذلك ان تقول المعض انا فانه قاعدة بها يستقيم الوحدة الوحدات والدليل وغيره ليس بين

المراد

هذا القبيل فانه لا يدخل تحت الضبط وفيه ما فيه **قوله** واما الزمان فالموجود منه الخ يلحظ ان

لوحدة الزمان وحدة جزئية تحت يكون متصلا واحدا وكثرته ان يكون بين الجزئين جزء

ممن الطرفان الزمان اذا تعدد تكون الحركة منقطعة في ذلك الجزء الفاصل فالحركة في جزء

الآخر الذي بعد ذلك الفاصل وتلك الحركة المنطبقة على الزمان لا يتوهم منه ان الكلام في

القطعية اذ هي المنطبقة بل المقصود ان الحركة القطعية المنطبقة على الزمان وهي محلة لها

السوية بالزمان في حكم المذكور وان البقي الحركة على الاطلاق يصح التجافا فانها لا جزء لها بالفعل **قوله**

وكانت منتهية اى منقطعة من الانتهاء الى الانفصال من السبب **قوله** فهذا هو المعنى الخ فيه وهم

لا يجب ان يقال في هذا المقام ان الزمان اذا تعدد تعددت وبسبب تعدد الالحب العرض وكل

وكل حركة في زمان وهو منقسم لا الى نهاية فلكل حركة ازمنتها متعدد فلا يكون الحركة واحدة وان

اريد التعدد بالفعل فلا تعدد فيه اصلا فلا يصح الحكم بان الحركة متكثرة بكثرة الزمان **قوله** واما

ما فيه الحركة الخ مع وضوحه يمكن ان يرتاب فيه بان الحركة لو كانت من المقولة التي ثبتت

الها فالامر ظاهر بل وحدة ما فيه هي وحدة الحركة واذا كانت غيرها كما هو المختار فلا خوان يشك

فيه بان ذلك الامر اللازم ما فيه الحركة يجوز ان يكون واحدا مع تعدد وحدة الزمان فما

متوسطة امر واحد في الاستقامة والاستدارة مثلا وكذلك القطعة التي هي ان ينفصل وبالعكس

على خلافه **قوله** فالحركة من مبدأ مسافة الخ ان وجب السكون في ما بين الحركتين فالامر واضح

فالوضوح يمكن ان يمنع فانه من الجائز ان يكون الحركة من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى متصلة

الى ذلك المبدأ واحدة بالعدد مع ان ما فيه الحركة متعدد فلو اريد بالتعدد مثل ما في الزمان

لسهل الامر جدا **قوله** من طريق الدكنة بضم الدال المهملة وسكون الكاف وفتح النون في الآخر

لون يضرب الى السواد **قوله** ثم القتمة بضم القاف وسكون التاء المثناة لون اغبر الغمام بالفتح

المقدار قوله وإذا أخذ في مسافة الخ فيه إشارة إلى أن المسافة المتصلة بعض الحاصل فيما نحن فيه الحركة
فقد يطلق عليها أيضا فلا يرد أن السؤال لحالها فالمراد فيه الحركة أعم منها وقد مرت الإشارة
إليه فيما تقدم قوله وأما أمثلة الحركة والبطء ظاهره بحسب بادي الرأي أن تعدد جميعها هو المراد ولكن
المقصود أن تعدد كل موجب لتعدد الحركة من مبدأ إلى منتهى من مبدأ مغاير للحركة إليه من
آخر ونتيجة مثل ما سبق أنه إنما يتم إذا وجب السكون وإلا فلا وجه لا بعد فيه أن يمنع الوضوح
فإنه من الجائز أن يكون الصاعدة والهابط متصلات والمتوسطة واحدة وتلك الحركة من المبدأ
إلى المنتهى ثم منه إلى آخر إذا ذلك المبدأ ولكن يندفع بأن الحركتين إذا كانتا متصلتين فلا تغاير
في المبدأ والمنتهى بل مبدأ ما بالفعل واحد وكذا المنتهى هو الآخر والمنتهى الأول ليس كالمنتهى في الواحدة
المتصلة فافهم قوله ضرورة أن المتحرك الواحد الخ هذا وجه لا حاجة لنقول الفرقة ثم فإنه
من الجائز أن يكون متحرك واحد في زمان محدود من المبدأ إلى المنتهى كالصاعد إلى حد ثم منه
إلى حد آخر فيكون له حركتان باختلاف المبدأ والمنتهى مع أن ما فيه واحد كوجه من التحرك في أين
على الاستقامة أو الاستدارة قوله فليس يمكن الخ قلنا نعم عبرنا نع فإن له أن يقول إن الصاعد
متحرك واحد في زمان واحد وهو زمان الحدود من مبدأ الصعود فالهبوط إليه في مسافة
واحدة وهي الأين المبهم الذي له من مبدأ الصعود إليه بعد الهبوط مع أن الحركتين مختلفان
بالمبدأ والمنتهى ويندفع بالجاذب السكون إذا دعا تعدد المسافة فافهم قوله إلا أن له من ذلك أمر
مبهم غير واضح فإن تحقق المبهم بدون المعين غير معقول وقد أجمع عليه كذلك فإذا لم يكن للمتحرك
في الأين مثلا أين بالفعل لا آني ولا زماني غير ما ينطبق على الزمان ولا أين واحد مستمر فلا
يعقل أن يكون له أين مبهم فلا يكون مسافة متحرك مغايرة لمسافة في غير ذلك الزمان ولا مسافة
متحرك مغايرة لمسافة أخرى فإنه لا مسافة أصلا والمقتضي عنه أن المتحرك له مقولة ليس حرافة

ومحوضة الفصل وبهذا يخرج عن المقولة ولا يمكن ان يكون المتحرك فردا له في زمان اخر فوحدتها معتبرة
عن اشتراط سائر الوحدات والاشبه ان المقولة متحققة بالفعل على وتيرة عدم الانقسام المحدودة
بين المبدا والمنتهى ح يظهر ان اشتراط وحدتها مغنية عن اشتراط وحدة الزمان والمتحرك قوله
اقول هذا اذا حمل الخ يعني ان ملخص الكلام في الاعتبار ان اشتراط وحدة ما فيه معتبرة في الحركة
التي سوى الاينية واما هي فما فيه منها هو المسافة اي السطح الذي يتحرك عليه ووحدتها غير مقتضية
الى وحدة الحركة وهو في بادي الراي فان ما فيه هي الاعراض التي يتحرك فيها بالطبع المتحرك وتلبس وتبدل
في الاينية الا الاين فلا وجه للاستثناء وانما يصح اذا حمل ما فيه في الاينية هي المسافة ولا يصح على
التحقيق قوله الا ان الفرض الخ حاصله ان الاعتبار غير مضر لان العمدة الفصل وما ذكر من حديث
الاعتبار والى الاحتمال فان وحدة الحركة وهو حق بلا مرية واستلزام واحدة اخرى لا يضر قوله الوحدات
الثمانية على المشهور من الاصول العربية الثماني ولو وجه على مذهب البعض من ان الاعتبار تاسعها وبذكره
على حسب الكلمات الآخر قوله وما قيل فيه الشيخ الخ قد صور في جذب المغناطيس بان يتخلص حديد من تاثير
مغناطيس لو توهمناه استحال الى الطبعة ومنه حصل حديد حيث يجذب الى مغناطيس آخر ولم يكن بين
تعطيل الاول ثم امتداد تاثير الثاني زمان وان اتصل الزمان والمسافة الى آخره وانما عبر عنه
بالمناقشة لانه يستبين ان الحركة لا الحركة لا يحدث الا حديد وتبدل ولا شبهة في ان الميل الاول
عند فساد المغناطيس ثابت والميلان لا يجتمعان ولا تماثلان في اثر فلا بد من زمان سكون فلا
ينفصل الحركتان معه بتعدد المحرك لكن يتعدد الحركة فيصح بعد انتهاء السكون قوله ولا يلزم عليه
الموثوق به الخ اذ يرد عليها حالها بان التوارد وان لم يلزم ان لا يكون الحركة واحدة شخصية وحدة
شخصية لانها لو كانت واحدة بالشخص لم يكن لها ابعاض بالفعل وانما لها وجود واحد شخصي
واحد فلا يصح ان يقال ان بعضها صدر عن موثر والبعض الآخر عن آخر وذلك لانه يقال ان المع

اذ هو

ان

اذ هو واحد بالشخص بلا اشتباه بالفعل اصلا متعاقب المؤثر تعاقب على بعد واحد فيلزم ما

وثانيا بانه لو سلم عدم التوارد فلا شبهة في الحركة واحدة وهي المجموع والكلام في ان

تعدد الحركة فهو خلاف المفروض والجواب عن الاول ان الحركة من مبدأ الى منتهى واحدات

واحدة بالشخص لكنها اذ هي غير قارة لها اجزاء بالفعل بالفعل متعددا في ان المؤثر الواحد

الموجود في ان زمان القطع قبل انقطاع زمانها غير كاف في التاثير فيها بل لابد من تجدد

فيه بحيث يتاسس البعض الى البعض ثم يتصور تعاقب المؤثر وسعادة ان زائدة بالى في موضعه

وعن الثاني بان الغرض من التعدد في الحركة لحركة لم يتعدد بل لم يكن البعض يحرك فقط ويحرك البعض

الاخر محركة فلا يكون المحركان في حركة بل المحركان لحركتين وهو قريب من الثاني وينبغي ان يذكروا

اعلم انه لا يفترق الحال بين انقطاع تاثير المؤثر الاول بعطلة بعينه بحيث لو لم تلحقه تاثير

الثاني متعطل وبين انقطاعه بالثاني بحيث لو لم تلحقه لبقي محركا كالمذكورة الموضوع الجهة

بسبع اخر قيل ان يضعف القوة الاولى ولذلك اطلق في الكتاب ويفهم من بعض عبارات

القوم الصورة الاولى فقط **قوله** لامتناع الترجيح بلا مرجح لانه لا شبهة في ان كلا محرك

في زمانه وينقطع الاول عن التاثير فجعل احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح والحق ان

استندت الى الاول فيجب ان ينعدم عند انعدامه كما في صورة استحالة المقناطيس الاول

وان استندت الى الثاني فقط لزم ان ينعدم المعلول على العلة مع انه من البين لو لم يلحق الثاني

لوجدت من الاستقلال **قوله** لامتناع توارد المؤثرين الخ فان قلت لان ذلك فان المؤثر الاول

ورد على الاستقلال ورد الثاني على التعاقب فلا توارد على اثر واحد قلنا ان العلة الموجودة

هي التعينة وهو المنقح في الفلسفة الاولى فيلزم التوارد على اثر واحد **قوله** اذ انعكاس بعض

ان انعكاس كالطبيعة فانكانت جاعلة كان ذلك جاعلا وتوسط من لفظ المحرك ولكن

التحقيق عليها ما مرّ في المبادي ان سببية القاسر في بادي الامر والتحقيق انه معدّات لا غير
او يصح فيما سبق ان الداخل فيقي الامر ههنا عليها ما هو الظاهر في بادي الرأي بوته بل العلة
الجاعلة هو المبدأ او نظائر المبدأ لكنه روحي الجزء فان قلت لو لم يجعل المبدأ العلة الجاعلة
هي المبدأ بل المحرك كالطبيعة مثلاً هي الى علة لا من حيث الخصوص لتم الكلام قلنا بل انما
فان الحركة المتوسطة موجودة بالفعل واحدة بالعدد وتشخصها لا يستقل عن الواحد بالعموم
فلا بد من ان يجعل المحرك من المبادي العالية وههنا يجب ان الواحد بالعموم سواء كان
هو الجاعل او هو المتمم انما يصلح اذا كان مشتركاً بين تلك الخصوصيات فذلك المشترك واولى
لها او عرضي وعلى الثاني فالمحرك ذلك العرض والطبيعة ملحقاً في التحريك وعلى الاول
فالطبيعة ذات تابعية الاجزاء العقلية هو لا يوافق صوره المطلقة فان الطبيعة صورة
نوعية وهي بعينها باعتبار فصل كما قرر في الفلسفة الاولى والفصول بسايط ذهنية
كيف لو كان فصل مولفاً من طبيعة جنس واخرى فصله لم يكن جنس ذلك الفصل تمام الجزء المشترك
ولا هذه الطبيعة الجنسية تمام الجزء المتمم لذلك النوع وتفصيل هذا المقام في الفلسفة الاولى
فان قلت فما تقول في الهيولى اذ الصورة قلنا ان الصورة الجسمية طبيعة واحدة لا تختلف
افرادها بالفصول بل بالتشخصات فالقدر المشترك ذاتي والصورة النوعية سبب حالة
في الهيولى الاولى وانما هي حالة في الجسم وهو في وجوده وتشخصه يفتقر الى صورة نوعية
كالمائية مثلاً فاذا فسدت فسد الصورة الجسمية فكانت صورة نوعية اخرى كان الجسم
حادث يتقوم بها لا لخصوصها فلو فرض تبدل تلك الصورة سواء اراد افرادها المتماثلة كان الجسم
تشخصه عليها حالة التي كانت من قبل ولا محذور في كلام الشيخ اشارة اليه وتحقيقه في كتب
الله انه الا يتقرر للتحرير صدر الدين الشيرازي نعم لو كانت الصورة النوعية مقومة للهيولى

بعضنا

بقيت الامر فلا بد من تخصيص في هذا المقام من انه عند توارد الحركات انما تبقى الحركة شيئا
وحدتها اذا كانت الحركات دورة جامع مشترك كما في المقناطيس واذا كان المحرك
طبعه ارضية مثلا ولحقها محرك آخر مثل النفس بالطبع الى الطبيعة فلا تبقى الحركة واحدة والا
صلح ما مرت الاشارة اليه من ان الحركة لا تكون واحدة ما تعدد عند تعدد المحرك وهو لا
يوافق اصولهم والاقرب بالنسبة ان التوسط والقطعية لا يتحدان في العلة لان علة
القطعة امر تدريجي عندهم فلا مضايقة في التزام علته المشترك العرضي لان الطبيعة
ملغاة في اقتضاء التوسط ولكانت محركة بالنسبة الى القطعة فانقلبت مثل هذا
الكلام بل يتاتى في القطعية حتى يكون المبدا سواء كان علة والمحركات متممات
شيئا وتبره تميم الواحد بالعموم قلنا تعبيد فان المحرك الثاني له مدخل في اتمام القطعية
مخصوصة فافهم قوله ولا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة المتوسطة وفيه
ان الوحدة الشخصية هي كون الشخص الممتنع عن الوجود في المتعدد واحدا فان اريد ان
شخصا واحدا كالهيولى والتوسط مشخصه مبهم في الاشخاص له كابهام النوع والجنس
في الاشخاص والانواع فهو معقول وان اريد غير مبهم في ذاته اصلا ولا يحتمل الا تلك
هذه الاشخاص وانما ابهامه في التعينات العرضية كالتعينات الصورية الاول
في النقلة مثلا فلا ينفع بقول فلا سيما فح فان الواحد بالشخص مط يجوز ان يستند
الى الواحد بالعموم والابهام توجه غير موكد لكن الامر فيه سهل فان الابهام يحوي مناسب
لابهام العلة والمبهم جانب الاسناد الى مثله بلا رقبة فليتق لا سيما قوله ثم ادلى الحركة
بالاتصال الخ قد قيل ان الاولوية هي ان يكون مقتضى الذات او لا يكون عن الغير
فلانه كما نبه فيه كذا في الامور عرضي لا اخر ولا يصح ان يكون هو المراد ههنا فالمراد

والسوا علم ان المستوية لا تحتمل بينها انفصال اصلا بخلاف غيرها فالاولوية ان لا يستوى
بخلافه ولو دنسها وتحملها قوله ووجود المستوية ظاهر اى على اصولهم والا فحركات السماوات
فى بعض المواضع تخالف بعضها فى غير تلك المواضع سرعة وبطوء لكنها لا ترى ذلك لخفض
فى الحس ولكن لك منع الوارع وحركة الثوابت لبطيه فى الغاية ممن الحاضر ان
يكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لعلته وبطوء الحركة فلا ينبغى ادعاء الظهور
فى امثال هذه الحركات قوله وقلما يوجد فى المكانية طبيعية وقسرية وارادية وفى
الاولين لو يوجد فى الاخيرة تكثر الا لو وجد فان وجدت ففى اقل وههنا احتمال
اخر وهو ان رقة الملاك بالحرارة وان قاومت مقاومة ضعيفة مما قيل لكن من الجائز
ان لا يحصل فى عدة رقة مقاومة فى ابعاد المسافة فح يكون مستوية قوله لان المستدير
واذا امتد الدوام وسطا اذا استوفت الحركة الدائرية ثم انقطعت فانها تامة
ومستوفية للمسافة عند بلوغ الميل غاية واذا لم يستوف ذلك فالدورة بعض الحركة
بلا شبهة وبالقوة فلا تمام لها وح فاحفظ بالقوة فتامل قوله وهى ما فيه الخ غير واضح فان
الحركة المتوسطة غير متقومة بالمقولة التى فيها الحركة ضرورة انها ليست ذاتية لها
بل هى امر خارج عنها مرتبة فانها كانت متقومة بالمقوم الخارج كالموضوع والزمان على
المشهور فلا يتضح ان اختلافها ونخلص ان الظاهر من قوله فانها تعدد الخ الى هنا ان وجود
الموضوع والزمان لا تقتضيا تنوعية لخروجهما عن حقيقة الحركة لتقييد هذه الثلاثة لدخولها
وهو غير صحيح كما لا يخفى وانما التقويم يتقوم بخارج الماهية وهو غير نافع والواضح ان يقال
ان الاختلاف فى الحركات باختلاف الفصول اذا كانت مشتركة فى جنس او ما
خلاف ما يشابهها بعضها لو كانت بسيطات وذلك لا دخل فيه لتنوع الموضوع

والزمان

وان قال وانما يوجد فيه هذه الثلثة والحركة القطعية انما كانت ما فيه دالة على الا
ختلاف في الحركة ثم قال ومن الجائز ان يكون المتوسط وان فعل في المتغير المختلف
متحدة بالنوع وفيه من الواضح ان اختلاف المسافة كالمستقيمة والمستديرة
يوجب اختلاف ما يتعلق بها قوله اذ الاستقرار والاستدارة الخ انت تعلم ان السطح
الذي يحيط به خطان مستديران والذي يحيط به مستقيمان مستويان والمستويات
من السطوح ليست متخالفة بالنوع وان اختلفت حدودها والمتحرك انما يتحرك على
السطح فلا يجب ان يكون الحركات مختلفة وذلك لان ما فيه هو الاين وهو لم يختلف
فان الامكنة وهي السطوح المحيطة بالمتمكن ليست مختلفة فان المتمكن المضلع او الكرة انما
يحيط بها السطوح المستوية او الكري فالمضلع اذا تحرك على الاستقامة ثم على الاستدارة
لم يختلف امكنتها بالنوع وكذا الكرة فلا مضايقة في ان لا يختلف الاين لكن وههنا شبهة
اخرى هي ان الكري المختلفين بحدبة اذا تحركتا على الاستقامة في مسافة واحدة مع اتحاد
المبدا والمنتهى ينبغي ان يختلف الحركتان لان امكنتهما مختلفة بالنوع فان السطح المحيط
بالكري استدارته مخالفة لاستدارة السطح المحيط بالصغرى ومراتب الاستدارة في السطوح
متخالفة بالنوع في الخطوط فاذا اورث اختلاف الخطوط بالنوع اختلاف الحركات
الواقعة على السطوح المحاطة بها فبالاحرى ان يورث اختلاف الامكنة اختلافا فيها
والاصلح ان يدعى ضرورة اختلاف الحركتين بالنوع في المسافة المستقيمة والمستديرة
او يلتزم ان حركة الكريتين مختلفتان بالنوع ولكن لا يندفع المنع اليه قوله وذلك ط
في الحركة والكمية بالكيف الخ لعلك تقول ظهوره مثل ظهوره في الاينية فان النامي والمتحلل
لما كان هو جسم يعلم وكذا الذابل والمتكاثف لما كان في مبدا الحركة وتلك الكيفيات متوافقة

بالنوع فان البعد الجسمي طبعه واحدة كما مر في بحث المكان فلا اختلاف في المبدأ
والمنتهى وما فيه الحركة وهو الجسم التعليمي ايضا فلا اختلاف في ما فيه وما منه واليه فالاختلاف
الحركتين بالنوع غير واضح جدا حتى يستدل بالارشاد وكذلك نقول في السواد والبياض اي
الحركة من السواد والبياض الى مراتب السواد او مراتب البياض ان الاختلاف النوعي
غير ظاهر فان ما فيه هو السواد والمكان ما فيه لاحديهما السواد والاخرى البياض فهما مانعان
الحركتان والسكانية مثلان في غرض انك لا تحتاج الى الحل الذي سيأتي قوله وحل
الشك ان الاختلاف مع المبائنية الخ لمكان ان الشك مستند الى ما يرد على الحل وهو كان
مطالب وباقي كلامه في صورة الاستدلال في معرض السند لا التقوية وحل الشك فان
الحاصل ما زاد الا اعادة الدعوى بادعاء الضرورة فله ان يطالبها بالتبيين لكن الامر
غير خفي على الرياض في الحكمة وما يمكن ان ينبه عليه ان الصاعدة والهابطة والتحليل
والتكاثف مثلا متضادان في الاجتماع في موضوع في زمان واحد وهذا التضاد
لا لاجل التماثل كما في السواد من السواد وبين مثلا بل لاجل التدافع فيكونان صنفين
تحقيقين قوله فان المبدأ هناك هو المنتهى اي متحدان يتحصلان حصة في المسافة
المتصلة الواقعة عليها الحركة او نقطة معينة في الوضعية مثلا مبدأ او منتهى ومتماثلان
ان اخذ الاين مبدأ والمنتهى فان الاين المبدأ غير الاين المنتهى فانهما متعاقبان
وعود المعدوم بعينه باطل وهو لفظ فان المبدأ والمنتهى طرفا ما فيه القائم بالمتحرك وعكسه
ان جعل المكان مبدأ ومنتهى فان المكان كثيرا ما ينعدم ويحدث عند الانتهاء ولكن
لك ان تذكر ما بان المبدأ بعد المنتهى اذ يتغايرا والا كانا متماثلين فانما تعلقت
قوله
الحركة بهما من جهة المبدائية والمنتهائية فلا يجب ان يختلف كما في المستقيمة وتعلله محاذية

وأما اختلاف

الصو

وأما اختلاف الكيفي في كون احدهما الخ فقد عرفت ان الاختلاف في ماهية وناحية وانه
اختلاف في امور خارجية والمكانت لازمة نعم ان الحد الاسمي للحركة متقوم بها دون
كونها طبعية او قسرية ولكن تقسيم الحركة بها اي بسبب تقومه بها الا وضح ان ملحق
بطبيعة ان الاختلاف بالقسرية والطبعية لا يورث اختلافا في الحركة نوعا وما مر
كجعل ممتنها **قوله** لانهما اختلافان عارضان الخ ثم ان الجعة تتعلق بها من حيث
انها تختلف المبدأ والمنتهى وان جعل قوله وتختلف حال حركة بعينها الخ ثم لا قبل لم يحتج
اليها فان قلت ان تقسيم السرعة والبطوء بسبب موجب الاختلاف والا لزم ان يكون
واحدة مخالفة نفسها وذلك حدوث السرعة تقطع مسافة مثلا في ساعة مخالفة لحد
آخر منها تقطعها في ساعتين او نصف ساعة وهو لا ينتج ما ذكر فالجواب ان
المقصود ان الاختلاف بالسرعة لا يورث اختلافا بالبداهة وما ذكره اداه المقصود
ماهيته من الاختلاف فلعلها لا يورث تنوعا واما ما ذكر من الاحتمال فهو راجع الى ان
والسرعة وهي لا يورثان تنوعا الا اذا اختلف لك كما في المستقيمة والمستديرة فتأمل
مع ان الضرورة قاضية بعدم الاختلاف بهذا النحو من الاختلاف **قوله** ولانهما
لا يختصان بجنس الخ ولاحد ان يدعي ان هذا هو ان سرعة المكانية نوع وسرعة
الاستحالة آخر وهو احتمال محض كما لا يخفى **قوله** لان الامور الاضافية الخ نقابل ان يقول
هب ان الامور الاضافية لا يكون لك لكن من الجائز ان يكون كاشفة عن حصول
مراتب الشدة والضعف في الكيفيات والجواب منع ما مر وعليك هذا قوله ولان الكلي
لا يقبل الاشد والاضعف وحاصله انهما مشككان والمشكك لا يكون ذاتيا **قوله** وبل
اما كيفية من حيث الزيادة والنقصان الخ شروع تحقيق حال المساوات مقابلة مع قطع

النظر عن كونها في الحركة وانما قيد المساواة بالمقابلة لها لان المساواة التي في الكيف غير
المساواة في الكم ولم يقيد الزيادة والنقص لانهما يختصان بالكمية كما ان الشدة و
الضعف يختصان بالكيف قوله اذا انطبق المثلث الخ كان يقال ان المربع الذي
هو نصف المستطيل ينقسم بخط واصل بين زاويتيه المتقابلتين قوله والبعض يقال
انه زايد على المربع الخ لم يرد ان مربعا ناقصا عن مثلث لا يقع كله على بعض ذلك
المثلث انه زايد على المربع الخ لم يرد ان مربعا ناقصا عن مثلث لا يقع كله على بعض ذلك
المثلث بل اراد انه يقال في الهندسة ان مثلثا زايد على مربع لا يكون كذلك
وتفصيله في الهندسة وتنظر فيها كيفية القطع بقطوع بحيث ينطبق الكل على الكل او البعض
قوله لا يستحيل ضرورة المستقيم مستديرا الخ فيه بحث لان التطبيق غير منحصرة على الضرورة
وانما الانحصار في التطبيق الثابت واما التطبيق التدريجي كما في دحرجة الكرة على السطح
المستوي فيمكن ان تماس المستقيم المستدير بالحركة شيئا فشيئا الى ان استوعب فلكن
الحكم بعظم القوس عن الوتر مبنيا على هذا التطبيق ولا كذلك نسبة القطر الى المحيط والجواب
اولا انه على جنابه للمصرح فانه في صدد ان التطبيق قد يكون وهما دون في المستقيم و
المستدير وان امكن فيهما التطبيق من وجه آخر وفيه بطلان الوهمي ورفع عدم الامكان
التطبيق بالفعل ولا بالقوة وثانيا بان الكلام في التطبيق الثابت ولا شبهة في انه
لا يمكن بينهما الا بتوهم الضرورة وفيه ان الكلام في ان التماس بالمساوات وعدمها
لا يمكن الا بالتطبيق وهو بالفعل او بالقوة بالتوهم فلو اريد التطبيق الثابت لا يمكن
منع التماس لا يمكن الا بالتطبيق الثابت وثالثا بان التطبيق التدريجي بعض الى توهم
التطبيق وفيه بعد ايضا فان التطبيق التدريجي يتحقق بالفعل في الزمان غاية الامر انه بعض

عنه الضرورة في التوهم والتوهمي عديل الفعلي فما رافع للسعف بالكلية ان يفصل بان

التطبيق تدريجي او غيره وهو ثلاثة اركان ان بين المتساويات والمحقق ضمه على التوهم

يفهم منه ان القائل يزعم ان الفاصلة بين كلتين بالتطبيق بالقوة او بالفعل ولا يمكن

نسبة المساوات اصلا وهو خلاف المحقق فان المحقق انه فيما لا يمكن اثبات في ايجاد المقادير قوته

بالتطبيق الوهمي وفيه كلام فانه من الظاهر ان زاوية القطر والمحيط مشتملة على زاوية المستقيم

الحادة فانه اذا طبق احد المستقيمين على القطر يقع الآخر داخل الدائرة فيقع مشتملة

عليها وعلى شيء زائد وليس التطبيق على سبيل التوهم ضرورة المستديرة مستقيما

كيف لو توهم المستدير وهو محيط الدائرة مستقيما لكان ساوت زاوية المحيط

والقطر القائمة ولما ولد لها مع شيء من زوايا المستقيمة فان الزاوية الحادثة

بالخط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط لا تطبق على المماس وبالجملة

ان توهم الضرورة تقيد ازدياد الزاوية او نقصانها فلم يبق القياس بخلاف توهم

المستدير مستقيما فانه لا يزيد على ما كان في التوهم واقليدس ما بين الصغر والعظيم

الا بانه لا يمكن وقوع مستقيم بين المماس والمحيط وان المماس عمود على القطر وهو

لا يفيد الا وقوع الحادة اذا طبق ضلع لها على المماس في الدائرة نعم لا يمكن التطبيق

كتطبيق الربع على المثلث بحيث يقطع قطوعا تطبق القطوع على القطوع م

بقايا الزاوية منطبقتين فان امكن بان يقطع الزاوية الحادة المستقيمة الضلعين

بقطوع بخط مستدير حتى تكون قطعة مساوية لتلك الزاوية منطبقة عليها وتفضل

القطعة الاخرى وكذلك يمكن ان يقطع زاوية القطر والمحيط المستقيم تكون قطعة

مساوية لزاوية مستقيمة الخطين حادة منطبقة عليها دفع لفناء الفضل فضول القابل

مبس خلاف المحقق والجواب ان الزاوية يختلف نوعا بخلاف الضلع استقامة واستدارة
ولا ريبة في ان استعمال حقيقة مباينة للاخرى لا يكون الا بان يتوهم والمقطوع البعض بان يتوهم
وهو مثل توهم المستقيم مستديرا او بالعكس فلم يرد ان زاوية المماس والمحيط بعد
توهم المحيط مستقيما سطوح مع الفضل في احد المتناسبين ولكن لا يخفى ان الربع والمثلث نسبة
مع اتفاق نوعا فالمقطوع فيما نحن فيه فلا كان انطباق الربع على المثلث توهما ما لا
ما يقبل والله اعلم **قوله** الى خلف التي اي المقابلة من حيث المقدار والمقابلة من حيث الشدة
والضعف **قوله** كل منهما قرينة حقيقة الخ ناص بان المعادنة والمساوات التعديلين
مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي الربع للثلث وستدير المستقيم وزيادة
احدهما على الاخر ليس كذلك نعم ان السطح بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون
المساوات والمفاوتة في المقدار لكونها بحيث تو بطانقا توهما لم يفضل احدهما على الاخر
او فضل وهو حاصل ان عظمية الكل عن الجزء حقيقة مع ان تطبق بالفعل غير معقول
فمعنى ذلك على التوهم الانطباق مع الفضل او المقابلة سواء تحقق او لم يتحقق اصلا
وسواء امكن او لم يمكن فتامل **قوله** وبعده الا ان البعيدة في الكمية فستان ذي الكيفية
قسم واحد **قوله** امجازا ونحو ذلك يقال الخ فيه بحث ما فيه **قوله** وما يقع فيه الكيفية
والمكان قابلا للشدة والضعف الخ لا نسلم ان الاينية والكمية لا تقبلهما فان
الطرفين الوسط منهما فتحققان فيمكن المقابلة البعيدة التي في الكيفية من اتحاد النسبة
الى الطرفين والوسط لانه من الظاهر انه ليس طرفا حقا فان كل ما فرض طرفا يمكن ان يكون فوقه
نقطة اخرى بخلاف الكيفيات فان فيها طرفا حقا وان احد الطرفين المحقق كالمحيط
او ما ينتهي اليه الحركة فلا يستطيع الحكم بالسرعة والبطوء فان المتحرك في الاين من مبدا ار

ببعده من المحيط بمائة الف فرسخ اذا تحرك فرسخا في ساعة فقد قطع جزءا من مائة الف
والمتحرك في السواد اذا قطع جزءا من مائة الف في ساعة او ساعتين لا الفاسل الاقل ايا
والمباينة بالمساوات والسرعة وللطاهر قوله اذ ما يقع فيه التحو او يتخلل الخ نعلك
تقول ان ما يقع فيه الاينية وهي الاين وهي الكون في الامكنة الحادثية وهي مكان
ما بالقوة كما في الكمية فيمكن تخلل مسافة محض مساوية لما فيه الكمية اجزاء ابدا او بعض
بل لا ينتهي اليه الكمية غاية الامر ان تلك المسافة فيه الجسم بحركة بواركة شيئا فشيئا
وغاية الامر ان ما فيه الحركة الاينية ثابت للمتحرك بالفعل في زمان الحركة تدريجا فالامر
لا مر ظاهر فان الذي في المندرج كانه جسم غير متقدر يعقد ورد مثل مقدار المتخلخل ابدا او زائدا
وناقص في زمان واحد وذلك ان الوهم يرى ان المتخلخل يحصل مقدارا فيزيد عليه
اخر الى الاخر كما ذكره المص في الحدوث تدريجا والاستمرار يقارن فيمكن ان ينقص
بينهما وهما في زمان واحد وينقص الاين المندرج الى ما ينتهي اليه الكمية على ان الكمية
تحركت في الاين بالعرض وهو التحرك مساو للحركة الكمية وهو يمكن ان تفاس بين الحركة
فهو اشبه بما سنذكره في الاينية الوضعية فالجواب ان مسافة الكمية هي الكم للمتحرك
في كل ان غير ما في غيره ولا يخفى ان لا تقابل بين مسافة الاينية وغيرها قوله بل خط
فان الجسم فان كانت تعلم الخ لا يخفى عليك ان الخط هو السطول بشرط عدم العرض وفي
النقطة انما هو السطول مثلا بشرط العرض بل نحو هذا البيان وان نفي النقطة في
السطح الذي يعتبر فيه الجهتان لكن لم يبين كون النقطة في الخط كيف ان تعقل الجسم بما هو
جسم لا يعقل في الخط والجواب لا شبهة في ان الجسم من حيث صلوحه يتوهم النقاط
والخطوط فيه يقطع الخط مثلا مرتبة في السرعة والبطوء انما يعتبر قطعه في الخط لا غير وذلك

لو فرضنا تحرك نقطة في زمان حركة جسم في مسافة لكان مساويا له سريعا او بطيئا بلا تفاوت
في السرعة والبطء بالنظر الى قطع الخط لا غيره وهو باطل فيمكن ان يراد بالخط محدودا
مطول اي بلا اشتراط عرض قوله كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض الخ لا يخفى
ان هذه المقايسة مقايسة بين ابنية العرش مثلا وابنية الفلك لا مقايسة فيها فان
وابنية تقايس مع ابنية اخرى الا ان المقصود المصرح به الا ان الوضعية نقضيها
الابنية مجالسة للابنية الخ وما ذكر لا يضره قوله ان التضاد انما يكون بين
الانواع حقيقة متجانسة فيه شك فان السواد ضد للبياض مع انهما ليسا نوعين
حقيقيين فان ما تحتهما اشد واضعف ومراتب الشدة والضعف متخالفة بالحقائق
عندهم فيكون انواعا حقيقية وهما فوقها فكيف يكونان حقيقيين والجواب ان التضاد في
الحقيقة في الطرفين وهما نوعان وذلك لان غاية الخلاف فيهما والكلام مجال
قوله فانهما متضادان في الجنس الخ لا تقريب الا اذا بين انهما نوعان اخران
ولكانه واضح عندهم والنص للعدد ان يمنع الاشتراك في الجنس فانه من الجائز ان
يكونا نوعين بسيطين لا جنس لهما الا فصل ولو يؤيده ما ذكره بعض اجلة المتأخرين
ان الاعراض كلها بسائط والافراض المقصود فان التضاد بين التقابل
الوجود غير متضايفين وهو حاصل غاية الامر انه مبني الامر على ما هو المتقرر عندهم
من كونهما نوعين متجانسين قوله واما ما يقال عليه من ان المقدار لم ينازع عموم المقولة
بين التخلخل والتكاثف اللذين هما الحركة وبين المقدار الصغر والكبر مستلزم بينهما
المقدار المتزايد المتناقص وهما متضايفان فلا تضاد بينهما وان ماسة والية
هو الصغر والكبر وليسا متضادين ولا تضاد في الحركة الا استفادة وهما فيه منع

الثاني

الثاني بان ما سنذكره وليس الا المقدار الموصوف بالصغر والكبر واللذين هما متضايفان
واما ثالثا فمبني على انها ليست بمضايفة اصلا اذ لا يلزم من كون وصف المبدأ والمنتهى متضايفا كون احد
الحركتين مقولة بالقياس الى الاخرى وفيه بحث مع الاول ايضا فان المحكوم عليه بالضدية هو
الحركة وهي ليست نفس التزايد بعينه بل كانت الحركة عين الصعود التي فيها فالتخلخل سوا الكم
المتدرج في جانب التزايد فامر التضاد مشكل فان الجسم التعليمي نوع واحد ولا كلام فيه
ثم انه قد عرفت المصرح ان الحركة غير المقولة والكلام فيها بناء عليه فلا حاجة لنا الى
ان نبني ان الجسم التعليمي جنس وتحته نوعان قار وغير قار وتحته نوعان هما متضادان
من تلقاء تضاد المبدأ والمنتهى وبعد كلام وهو ان ما توجه اليه الى كتابين من المقدار
الصغير والكبير وان لم يكونا متضايفين فيهما مثلان فلا يورث التضاد فيهما لان التضاد
منهما من تلقاء تضاد المبدأ والمنتهى مع بعد ويهما سيتوهم متى اخر وهو انه يتوهم
ان التخلخل تحصيل مقدار اتم اكبر بالاضافة الى الاول فيهما ليس المقدار ولا تضاد فيهما
فلا تضاد في الحركة وفيه ظاهر وقد ادى اليه في الكتاب فتدبر **قوله** اما اولا فلان
الضدين الخ ان الحركتين المفروضتين ضدية ان لم يختص واحدة منهما بموضوعها فيكون
ان يتحقق في غير ذلك الموضوع فلا اثر لمضادته موضوعا اخر وان اختص فتضادان لتصادم
الموضوعين للاختصاص فلا تعاقب ولا ضدية وذلك ان نقول ان مقتضى الضدية
وقوعهما على موضوع مثلا ولو امكانا فالتضاد عن الاجتماع امر في الحركة ولا اثر لاباء الموضوع
الاجتماع مع موضوع الاخرى **قوله** واما ثانيا فلتحقق التضاد الى لعلك تقول ان الحركة
تتنوع انواعا ما ففي بعض الانواع لا اثر لتضاد الموضوعين كما في المستقيمي فلا يلزم منه
ان لا يكون له اثر اصلا فليكن في بعض الحركات الاخر تضاد متضادهما كما اذا فرض حركتا

سواد وبياض فالجواب ان المقصود انه لا استدعاء له كليا لتضاد الحركات وسواد كليا
عن شيء ما دلا يبعد ان يتوقف تضاد الحركات عليها نحو واحد في المستقبل واذا لم
يكن له استدعاء في بعض الصور فليس له استدعاء في الباقية ولعله لا يقنع الباحث قوله
يكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر عليها حرب مثال و الا فلو كان كلتاهما بالقسر او
بالطبع ان امكن فالتضاد على حاله قوله لان الحركتين المذكورتين من جهة تباين ما سبق
ذلك ان نقول ان تخالف المبادي لا استدعاء فيه لتخالف الآثار في الغاية فان
العقل لا ينقبض عن تجويز صدور المتضادة عن مبدء واحد وصدور المتوافقة
عن الاجتماع عن المبادي المتضادة فلا دخل لتضادها وعدمها في تضاد الحركة فتضاد
الحركات كلها على حاله سواء كان المبادي متضادة او متخالفة او متحدة قوله مع انه
لا تضاد بين الطبيعة والقاسر مبني على ما هو الظاهر من ان القاسر هو المتحرك ويحتمل
كما يرد مع ان طبيعة المقسور هي المبدء او على ان المحرك اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة مع ان المطلوب اظهر على التحقيق فان المحرك واحد فلا تضاد فيه مثال الحركتين
متضادتين فالبناء على الظاهر صريح كانه قيل انه ان فرض ان المبدء هو القاسر
فالمطلوب ايضا حاصل وايضا انه لا تضاد بينهما فلان القاسر قد يكون طبعه مماثلة لطبعه
في كل فلانه لا تضاد بين الجواهر وبينها وبين الاعراض فالقاسر ان كان جوهرا فلا تضاد
الطبيعة وكذا لو كان عرضا قوله فستعرف ان حق خلافه اي ستعرف انه لا يستلزم التضاد بين
قوله اما اولا فلعدم التضاد فيه الخ اشارة الى ان قوله فيما سبق ليس من جهة المتحرك والتضاد
فيه من قبيل العطف التفسيري وتقرير لما سبق عليه قوله لكونه من عوارضها الخ وكذا حال في
المتحرك فانه لا يدخل للموضوع الا في التشخيص فلا مدخل له في التنويع الذي يتفرع عليه التضاد

فتامل

فتأمل ولقائل ان يقول ان الزمان وان لم يكن له مدخل في تقويمها وتحصيلها ولكن من
ضروريات وجود الحركة فانها لا يمكن ان توجد في غير زمان فلا مضايقة في ان يكون
ما من شانه ذلك ان له مدخل في تضاد الحركة والاولى ان يقال انا نعلم بالضرورة ان
الازمنة سواء كانت متضادة او متماثلة لا مدخل لها في تضاد ظروفها وان تضاد
الازمنة لا ينفك عن ان يقع كل من المتضادين منهما في موضوعات او موضوع
واحد بلا ملاحظة لها ما جد بها فلا يوجب تضادها تضادها **قوله** فانه يجوز ان
يتضاد الحركتان الخ ظاهر انك انت المسافة هي ما فيه الحركة وان كانت غيرها فان ما فيه
الحركة المعقولة التي منها الحركة فهي الحركتين المذكورتين هو الاين والاتحاد فيه فالمراد
الاتحاد شخصا او نوعا والمطلوب حاصل فانه ثبت ان تضاد ما فيه لا مدخل له في تضاد الحركات
فان الحركتين المذكورتين متضادتان مع عدم تضاد ما فيه لاتحاده او تماثله وهنا
فيه ما سبق في المتحرك فتذكر **قوله** لا يكونان في غاية الخلاف فيه اشارة الى ان تضاد
المشهوري يمكن فان الحركة من مبدأ الى منتهى ومنه الى آخر لا يجتمعان في موضوع الا ان
يكونا متماثلتين **قوله** الاول ان يكون كل من طرفي احدهما الخ فيه بحث فانه يلزم ان
يكون حركتا كسرتين متضادتين في المقدار متضادتين لان مبدأيهما متخالفين وكذا منتهاهما
هما متخالفان نوعا ولا يجتمعان في موضوع ذلك لان مبدأيهما مكانان مختلفان
والزاوية الخ فيه شاعة ويوجهه ان الاستدارات وان اختلفت انواعها لكنها ليست
متضادة تضادا حقيقيا على انك ستعرف انه لا تضاد في الاستدارات ثم الاين في الحقيقة
هو المبدأ والمنتهى ولاحد ان يمنع تخالف الاين كلك **قوله** من حيث ان المبدأ ابتدأ وكذا
المنتهى نقطتان فاعلمت ان المبدأ والمنتهى هو الاين وهو ليس بنقطة ملكان الحركة اين في.

جانب المركز مثلا حركة من نقطة فانهم **قوله** وهما لا يتضادان في الطبيعة اى في الحقيقة وان حصل

انتهاءهما فانهما ليستا متضادتين بالنظر الى ذاتيهما **قوله** فنسبتها الى ذات المبدا

والمنتهى يعني الى الحركة التي هي ذات المبدا الخ **قوله** وهما وجوديان غير متضايفين هذا

لا يتم لا التقريب فانه لابد للتضاد من الخلاف في الغاية لان الغرض ان المبداء المستقيمة ومنتهاها

في الخلاف الافضى ولم يصرح به ههنا لظهوره مبدا فطران حقيقة واحدة اذا اخذت بشرط

شئ متصف بالتضاد وان اخذت من حيث هي هي لم يتضاد فان المبدا

والمنتهى نفسهما ولا يتضادان للاتحاد بهما في المستديرة وهو محال نشك فيه فانه انما يتم اذا كان

ذلك الشئ محصلا للحقيقة الجنسية ليكون كل منهما نوعا محصلا فانه لا تضاد الا في الا

نواع الاخيرة والتباين لا لح عن تكلفة فان الظاهر ان مفهوم المبدا حقيقة

وحدانية كالابوة مثلا وانما تكثر بالاضافات وهو يوكد عدم الضرورة الى النوعية

ولا يخص عنه الا بالتزام ان المبدا المستقيمة حقيقة نوعية ومطلق المبدا جنس او

بان التضاد لا يختص بالانواع الاخيرة وكل بامراه ولا يبعد ان يقول ان مفهوما واحدا

اذا اخذ من حيث هو هو مفهوم لا يقابل مفهوما اخر واذا اخذ بشرط المقابلة كالعدم

بالقياس الى وجود زيد مثلا فان العدم المطلق ولا منافية واذا اضيف اليه منافية وما

نحن فيه كذلك فان المبدا والمنتهى بالقياس الى المستقيمة متقابلان وتقابلهما يورث

التقابل بين الحركتين وفيه ما لا يخفى فان التقابل منحصر في الاقسام الاربعة ولا يصلح الا

التضاد فلم يقع ذلك نعم ان لم يبين عيادوا عدمهم لكان له وجه بان يقال ان تقابلهما

يورث التقابل في الحركتين واذ هما وجوديان فهما متضادان وههنا شك اخر

من وجهين الاول انه سلمنا ان المبدا المستقيمة حقيقة نوعية ولكن يحالانه مع منتهاها

بعضب

مستصعب الاثبات ويدفع بانهما متضائفان والمتضائفات مندرجة تحت مقولة
الاضافة على طورهم والاشبه انه اذ قد ثبت تضادهما بمعنى انهما وجوديان وان متنافيان
لذاتهما في قصوى الخلاف ثبت المدعى ولا يحتاج الى اثبات المستصعب الاثبات بل
نقول اذ قد ثبت ان لا تضاد بهذا المعنى الا في المتخالفة عند اراده ثبت العكس
والثاني ان الوجودي المأخوذ في المتضادين هو الموجود في الاعيان وجودية
المبدا والمنتهى الى مفهومهما في حد الشيء بل هما اعتباريان والاصح ان شيئية الو وجودية
هذا تلك المعنى مثل وجودية بمقابلة للعدمية التي في تقابل العدم والملكة والايجاب
والسلب وليس لك ان تقول ان مفهوما واحدا والتقابل التضايف وهو بعينه يقابل الآخر
تقابل التضاد والعدم والملكة ضرورة عند الاول يكون اضافيا وعند الثاني غير
اضافي فانه مجرد دعوى لا نقول ان مفهوم عدم الابوة عما من شانه الابوة عدم
الملكة والابوة تقابله بمقابلة الملكة والعدم وذلك بالحق فيه فان المبدا مضاف
بالقياس الى ذي المبدا ومضار للمنتهى فتامل قوله وذلك ان الحركة لما كانت هربا
عن شيء اليه فهما دعوة فالمبدا والمنتهى ان اريد بهما يكون مبدا ومنتهى بالفعل بمعنى
ان الحركة ان طلبت وطبعها انتهت وابتدت كك فيلزم ان يكون الحركتان عليها
قوس التضاد لتمام بقوة منتهية الى السطر في متضاد فان ضرورة ان مبداهما لا يكون
منتهى اليه وكذا منتهاهما لا يكون مبدا كالمستقيمة وان اريد ما من شانه ان يكون لو لم يقطع
قبل وجب اتصالها الى ما يمكن فمبداء المستديرة المذكورة هو منتهاها كما سيقول المصنف
عنقريب يمكن منتهى حركة الهواء من حيز النار فان هذه الحركة لو لم ينقطع في جهة وجهة منتهى
الى المحيط كان منتهاها مبدا الاولى كما في الصاعد والهابط فيجب ان لا يكون متضادين

وكذلك الحركة من المركز الى نقطة من المحيط ينبغي ان يكون متضادة للحركة منه الى نقطة اخرى مقابلة للاولى وسيلوح انه تضادهما فالاشبه انه تضادي حركة الهواء كما
على الجمهور وقال الامام الرازي في المباحث ان الضدين يجب ان يكون بينهما
غاية التباعد ولم يوجب في هاتين الحركتين لان الصعود من حركة النار وحركة الارض
اكثر من الصعودين صعود الهواء عن المركز وهبوطه عن المحيط وانت تعلم انه رتبا
محل دغدغة لان استقرار مثل هذا التباعد لو اوجب عدم التضاد لم يكن الحركتان
المستقيمتان متضادتين الا اذا انتهيا الى المحيط والمركز وكلامهم يشهد بخلافه مع انه
لا يقتضي ان لا يكون غاية التباعد بين الحركتين فان التضاد الاطراف بالمتباينة
والمتنافية عندهم مستدعية للتضاد ولا يبعد ان يكون مقصوده وما ذكره المص
رح من ان حركة الارض من حيز النار وحركتها من المركز في غاية التباعد لان مبدا احدهما
منتهى الاخرى وذلك يستلزم اكثرية البعد بخلاف ما بين الحركتين فان منتهاهما واحد
فالبعد اقل من حيث المبادي والمنتهى ورب عدة كزم بعد كيف يكونان متضادين
والمطلوب بها حالة واحدة فتامل فيه وههنا شك من وجه اخر وهو ان المبدا والمنتهى
ليس ضدين فيما فيهما وهو ظاهر فان طرفا واحدا يمكن ان يكون مبدا ومنتهى لحركتين
ولحركة واحدة كما في المستديرة وانما الضدية بينهما اذا اخذ مع اضافة الى مستقيمة
بعينها ضرورة ان مبداها لا يمكن ان يكون منتهى ورح لا نقول ان مبدا القاعدة
المكان منتهى الهابطة لكن هذه المتباينة بسبب متضادة المتباينة الاخرى لاستقرار
تلك الاضافة ولعله يفطن تدبر فيها فرده ولعلك ستفطن بها حرز به رح في المباحث
ان تضاد الحركتين ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها لانه لو كان التضاد

سلفا

متعلقا به لما حصل التضاد الا بعد موافاة الاطراف ولو كان كذلك لما كان
بين الحركات الموجودة تضاد فان قلت ليس التضاد لذلك بل للتوجه اليها وكلام المص
رح ادنى فانه لا تعرض في المباحث للمباينة وايضا لو كان التضاد للحصول لما
يلزم ان لا يكون التضاد بين الحركات الموجودة تضاد فان الحصول ايضا يتحقق
ذلك بعد الانقضاء وايضا فلا يكون تضاد بين العارضين علة لتضاد الحركتين حرج
في الحركات ثابت لها في نفس معلول لتضاد آخر وهو المفهوم من كلام الامام و
كلام الشيخ رحمه تقدم له والظاهر ان التضاد بين كل شيئين لذاتيهما غير معلول لشيء
منفصل فهو ايضا شبيه باللوازم وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا تحققنا تسابق الحكماء بين
كذلك تعلم ثبت بحوادث المفصل ان تضاد الطرفين يستلزم تضاد الحركتين وقد يكون
الاول واضحا يستدل به على الثاني فهو واسطة في الاثبات والسلام علم قوله ولعلك
قد علمت الخ وذلك كالحركتين المتضادتين الواقعتين على اوتار المحيط وسهامه الصاعدة
والهابطة وتفطن به لان التضاد بين تلك الحركات بتضاد البداية والنهاية في المستقيمة
وهو كما توجب التضاد في الصاعدة والهابطة توجبه في غيرهما على تلك الصفة و
لعلك تتفطن ان القرب من المحيط والبعد عنه بمعزل عن ايراث التضاد فان
التضاد حاصل في الحركات الوترية مع انه لا قرب فيها ولا بعد بل القرب والبعد على السواء
فيها الا ان يريد والواسطة في الاثبات فانها قد تكون عامة وقد يكون خاصة
ففي غير الصاعدة والهابطة تخالف الاطراف وهو مما يقتضي تضاد الحركتين وفيهما
ذلك التخالف القرب والبعد قوله وليس التضاد مخصوصا بالصاعد والهابط لا يخفى
قال السيد قدس سره الشريف في شرح المواقف قد يتوهم ان لا تضاد في الحركات المستقيمة

اللاتي الصاعدة والهابطة فعليك بالتأمل وقد لا يختلف المبدأ والمنتهى لا بحسب الماهية

ولا بحسب عارض لازم بل يتفق أن يصار أحدهما مبدأ الحركة والآخر منتهى فإذا فرض

حركة أخرى من هذا المنتهى إلى ذلك المبدأ لم تكن متضادة للأولى إذ لا تضاد بين

المبدأ والمنتهى لا بالذات ولا بالعرض فإن قلت بين مفهومي المبدأ و

المنتهى تضاد فهما ذاتا تضاد بحسب العارض قلت لا شك أن ثبوت هذين العارضين

لذاتيهما متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد بين العارضين علة إلى آخر ما ذكر في

الكتاب ويتضح حاله بما ذكره المصنف وههنا شك هو أن تضاد كل حركة

لمبادئها كما علم من الكتاب يقتضي أن تكون تلك الحركات متخالفة نوعا فإن

التضاد لا يكون إلا في الأنواع الحقيقية فالحركات الواقعة على الخطوط المستقيمة المتقاطعة

ويكون أو مار العشي من جعل النهار مثلا مخالفة لمبادئها فإن التي مبادئها من جانب

ويكون شرقيا مثلا متخالفة أو متماثلة والأول مستبعد جدا والثاني أيضا كذلك

لأن الحركة الواقعة على الخط الخارج من نقطة المقاطع لواحد منها على القوائم مماثلة

للشرقية أو الغربية فإن كانت مماثلة الشرقية مثلا فنسبتها إلى ما يقاطعه على القائمة

على السوية فالحكم بمماثلتها لها دون الغربية بعيد ومع ذلك فهي بالنسبة إلى ما لا

يقاطعه كذلك نسبتها إلى المتباينة الشرقية بعضها إلى بعض وهو يوجب أن تكون مماثلة لها ثم

نسبتها إلى الغربية التي تقاطع هذا على الحواد كنسبة الغربيات بعضها مع بعض

فيلزم أن تكون مماثلة لها أيضا فيبقى أن تكون متخالفة فلكل من التقابلين وهو أيضا مستبعد

فإن التقارب في الغربية مثلا يوجب التماثل فالأشبه أن الكل متخالفة والاستفادة

غير مستند إلى دليل [illegible] لأن تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها الخ لا التقابل أن المضادة

ابي الباط

اي البسائط وهي متخالفة بالنوع لا متضادة ويجوز ان يكون متعلقة من حيث انها بمفهومها
وهي بخصوصيتها نوعية وان لم يكن متعلقة من حيث نفس مفهوم الحركة المطلقة كيف
ان الحركة الطبيعية البسائط متعلقة بالعلو والسفل لكن لان الضرورة قاضية بان
تضاد الطبيعة مثل تضاد غيرها فجاز تعلقها بالعلو والسفل بما هي طبيعة طالبة اولها.
ملاقاة فلا يقتضي ان يكون مستندا لمبدا المسمى خارج عن حقيقة الحركة مع ان تضادها
يورث تضادا ذاتيا فلبيح ان يكون تضادا اما لنفي تعلق الحركة به او بضرورتها ولا بعد
لكنا نقول ان تضاد الحركتين المستقيمتين لتضاد المكان فليس لتضاد الاطراف ولو بان
بل الحاصل ان حقيقة احدهما انها طلب الشيء وحقيقة الاخرى انها طلب عنه والتضاد
بهذا الاعتبار ذاتي وعلى هذا يكون الحركة من الصغر الى الكبر متضادة للحركة من الكبر
الى الصغر وان لم يكونا متضادين ولعل الحركة من سواد غير سواد الاطراف الى بياض
غير البياض الحق والتوسط فيه الى ان المبدائية والنهائية متضادان كيف انهما
متضادين كما عرفت انهما مفهومان اعتباريان يجتمعان في موضوع ويخصصهما لا يكون
الا بالاضافة فلا يكون المخصوصتان بنوعين متخالفين متضادين ان قلت لم لا يجوز
ان يكون المطلق لا متخالفين متضادين واجتماعهما حيث يجتمعان فباعتبارين فان
مبدا الحركة انما يكون منتهى للاخرى اذ لعلها في المستديرة باعتبار آخر وقد مرت الاشارة
اليه الى الكتاب في بحث ان الحركة تتعلق بستة امور فلما كان ذلك الاعتبار موردا
لتغاير الموضوع فشيء واحد باعتبار آخر منتهى فلا تضاد بينهما لان من شرط التضاد تعاقبهما
على موضوع واتحاد التعاقب في بعض الصور كما في المستقيمتين فان المنتهى هو المبدا
بلا تغاير لعله يحكم فالنظر ان لا تغاير حيث ما تغاير الموضوع فالذي عرض له المبدائية

عرض له التشابه كما في السواد والبياض والحركة والسكون والابوة والبنوة كما يشهد
الضرورة وبما يقوى به ما ذكره بعض حزبه اللاحقين بالمرة انه يعني في امر
المتضايفين في التقويم واذا لم يكونا متضايفين فالتضاد بينهما بعينه الى الحركة
واحدة ومنها الا باعتبار ان يكونا نوعين فالتضاد من جهة ما ذكرنا فالبعد بلا مسافة
محال والامر خارج عن اصله ولقائل ان يقول ان الحركة معقولة ان يتصف بها ما هو
المختار ومقصوده اخرى بسبب حقيقتها الطلب بل هو من عوارضها فلا يورث
التضاد فيه التصادم في الحركتين حتى يكونا متضادتين والجواب عنه ان الضرورة
شاهدة بان الحركة بنفسها تصدق طلب شي عن اخرى لا بعد فيه فان ازال
جاز
حقيقة الكمية مع انه يعقبه صدق التقدم والتاخر وما شانه الطلب لشيء وعنه
التضاد لا يتأتى وجود هذا التضاد بان في الغاية ويرد انه ح يلزم ان لا يكون تضاد
الاطراف لذاتها كالسواد الحق والبياض المحض وحل بان تضاد الحركتين لاجل ان
احديها طالبة لشيء والاخرى هاربة وقد اتفق ان صار المطلوب والمهروب عنه سوادا
او بياضا ولذلك الحركة من السواد غير الطرف لو انقطعت لما مضى عن طرف ثم
رجعت كانتا متضادتين ولو امتدت الى البياض الحق فرجعت لكان ذلك
التضاد بتضاد الاطراف يلغى وان شوجر بان التقابل الاطراف دخل في تضاد
الحركات لكن التضاد في نفسها وما ذكر منحصر في دعوى بعض المنع الى ان يؤتى بالبرهان
فلقائل ان يقول فليجز ان يكون الاطراف من حيث التنافي غاية القرب والبعد
دخيلة في التضاد فان الحركة الصاعدة من حيث ذاتها متعلقة بمبدا ومنتهى
في التنافي من القرب والبعد كالحركة من السواد الصرف الى البياض الحق

قال

فان السواد والبياض وان لم يكونا مما يتعلق به الحركة بنفسها لكنهما مما يتعلق بها تلك
الحركتان فسبيل التفصيل واحد فالوجه بالسقف فانه يصلح فارقا ولو يلزم ان يتضاد
انما هو من تلقاء المبدائية والمنتهائية والسواد على ما مرّ فيلزم ان يكون لحركة واحدة
اضداد كثيرة وفيه انه من الجائز ان يكون الحركات من المحيط الى المركز بجميعها
الهبوط والهابط التي هي نوع واحد هي الضد للحركة من المركز الى المحيط وتلك
الحركات افرادها والتضاد فيها كيف لو اورث ذلك تعددا في الضد لزم ان
يكون الحركات الواقعة من متحرك واحد في ازمنة او من متحركات من مبدأ متضادة
لحركة واحدة البتة والعقدة العقدة ولا يندفع بما ذكره الشيخ في تضاد المتوسطات
مع الترتيب فان وجوه الحركة بيان على قواعدهم حسنة واما التزام ان وجه الهبوط
كلها حسنة فليس بواضح في نفسه ولا هو صحيح من قواعدهم والجواب انه قد مر من الشيخ
رح الوسعوا ان تعاقب المحركين لا يوجب انتساب الحركة فمن الجائز ان يتعاقب
المحركات ومع ذلك كون الحركات متصلة اذا كانت الطريق متصلا واحدا وحينئذ يجوز
ان يكون الهابط الى المركز ومنه الى المحيط متصلة ولا يعقل الاتصال بين المتضادين
فوجوه الهبوط بسبب نوعيته تخالفه بنوعية الصعود فلا مدخل لها في التضاد وهي
مما يغفل عنه فلا اعتبار في الكلام ووجود قسر على حركة جسم الى المركز ثم الى المحيط ولا شبهة
في ان الحركة من قوة قسرية واحدة فحركة الى المركز ثم منه الى المحيط متصلة واحدة
بالشخص ولا اتصال لك في التضاد فلو كان الصعود والهبوط متضادين للتضاد لكانت
الهوابط والصواعد افرادا لاضداد وهو خلف فلا انحصار لها اصلا لا يقال
هذا يقتضي ان لا يكون الصاعد والهابط نوعين متخالفين فانه لا اتصال في الا

بوازع المتخالفة لانه نعل الحكم يتجاذب الصاعدة والهابطة مخصوص

الا الطعام العالي





Delhi Arabic 1640
Arabic III
B